

تقرير الاستقرار المالي 2018

دائرة الاستقرار المالي

يأتي إصدار تقرير الاستقرار المالي لعام 2018 في ضوء جهود البنك المركزي الأردني المستمرة لتعزيز استقرار القطاع المالي والمصرفي في المملكة وتوفير بيانات كافية عن كافة مناحي الاقتصاد والقطاع المالي في الأردن، وبموجب القانون المعدل لقانون البنك المركزي لسنة 2016؛ فقد تم توسيع أهداف البنك المركزي وذلك بالنص بشكل صريح على أن من أهداف البنك المركزي المحافظة على الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي. ويقصد بالاستقرار المالي تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على مواجهة المخاطر والحد من أي اختلالات هيكلية.

اتسم عام 2018 باستمرار مواجهة الاقتصاد الأردني للعديد من التحديات والمخاطر التي تفرزها الأوضاع السياسية المضطربة في دول الجوار، مما أدى إلى تحقيق معدل نمو متواضع للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي بلغ في عام 2018 1.9% فقط، أما عن المستقبل فتشير التقديرات الأولية إلى إمكانية تحسن معدل النمو الاقتصادي بشكل بسيط ليبلغ 2.2% و 2.4% في عامي 2019 و 2020 على التوالي.

أما فيما يخص استقرار القطاع المالي فقد شهد عام 2018 ثباتاً في مستوى الاستقرار المالي في المملكة وذلك بالرغم من التحديات والمخاطر التي تفرزها الأوضاع السياسية والاقتصادية في دول الجوار وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والمالية في الأردن، وذلك بفضل السياسات الحكومية وسياسات البنك المركزي التي ساعدت على تقليل حدة آثار هذه التحديات. حيث يتمتع الأردن بقطاع مصرفي سليم ومتمين قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال، بالإضافة إلى مستويات مريحة من السيولة والربحية.

هذا، وسيستمر البنك المركزي بتطوير هذا التقرير آخذاً بالاعتبار تطورات المخاطر على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بهدف تعزيز أركان الاستقرار المالي في المملكة. علماً بأن التقرير منشور على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني www.cbi.gov.jo.

المحافظ

د. زياد فريز

الاستقرار المالي العالمي:

شهد النمو الاقتصادي العالمي تراجعاً طفيفاً في عام 2018 بالمقارنة مع عام 2017، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم 3.6% في عام 2018 مقابل 3.8% في 2017. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتراجع هذا المعدل أيضاً في عام 2019 إلى 3.3% قبل أن يعود إلى الاستقرار حول مستواه في عام 2018 وذلك حتى 2024. وهذا يعني أن الصندوق يتوقع حدوث بعض التراجع في الأجل القصير يتلاشى في الأجل الطويل. وفي حين أن النمو الاقتصادي العالمي يتجه نحو الاستقرار النسبي في الآجال المنظورة، فإنه في الواقع يعكس الارتفاع الملحوظ في آفاق النمو لبعض الدول والمجموعات الاقتصادية باستثناء الاقتصادات المتقدمة التي لا تتعدى توقعات نموها في أحسن حالاتها معدل 2.0%. وهناك ثلاثة عوامل أساسية كانت المحرك لتوقعات النمو المنخفض في الاقتصادات المتقدمة، وهي تزايد القوة الاحتكارية للشركات في الاقتصادات المتقدمة، والتوترات التجارية بين الاقتصادات الرئيسية في العالم، وتراجع أسعار السلع الرأسمالية.

الاقتصاد الأردني:

واجه الاقتصاد الأردني ولا يزال تحديات ومخاطر متنوعة، أهمها الأوضاع السياسية المضطربة في دول الجوار، مما أدى إلى تحقيق معدل نمو متواضع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2018 بلغ 1.9%، وتشير التقديرات الأولية إلى تحسنه في عامي 2019 و2020 ليبلغ 2.2% و2.4% على التوالي واستمرار اتجاهه الصعودي حتى عام 2024. ورغم هذه التحديات والمخاطر، فإن الإجراءات والسياسات التي تبنتها الحكومة والبنك المركزي الأردني ساعدت في التقليل من حدة هذه التداعيات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمالي.

القطاع المصرفي في الأردن:

استمر القطاع المصرفي في الأردن بالتمتع بمؤشرات مالية سليمة وبقدرة عالية على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، وتالياً بعض المؤشرات التي تدل على ذلك:

• كفاية رأس المال:

يتمتع الجهاز المصرفي في الأردن بنسبة كفاية رأسمال مرتفعة، حيث تراوحت النسبة للجهاز المصرفي في الأردن ما بين 18% و21% خلال الأعوام 2007-2016، وهي بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 12% والنسبة المحددة من لجنة بازل والبالغة 10.5%، إلا أن نسبة كفاية رأس المال انخفضت خلال عامي 2017 و2018 حيث سجلت 17.8% و16.9% للعامين على التوالي. حيث جاء الانخفاض الواضح في عام 2018 بسبب البدء بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على بيانات عام 2018، والذي تسبب في تحويل مبالغ إضافية إلى مخصص خسائر الائتمان حيث تم خصم هذه المبالغ من حقوق المساهمين وتحديداً من الأرباح المدورة، إلا أنه وعلى المدى المتوسط والبعيد فإن تطبيق المعيار سوف يعزز من سلامة ومثانة البنوك من خلال تحسين الشفافية والاعتراف في الوقت المناسب بخسائر الائتمان مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم IA39.

ومن الجدير ذكره أن هنالك تقارباً كبيراً ما بين نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ونسبة رأس المال الأساسي حيث بلغت نسبة رأس المال الأساسي 15.4% في نهاية عام 2018، وهذا يعني أن معظم رؤوس أموال البنوك في

الأردن تتكون من الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) الذي يعتبر أعلى مكونات رأس المال جودةً وقدرَةً على امتصاص الخسائر.

• نوعية الأصول:

استمرت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون بالانخفاض خلال الفترة (2012-2017) لتصل إلى 4.2% في نهاية عام 2017 مقابل 7.7% في نهاية عام 2012، أما في نهاية عام 2018 فقد ارتفعت هذه النسبة بشكل بسيط لتصل إلى 4.9% من إجمالي الديون، وقد احتل الأردن وفقاً لهذه النسبة مرتبة متوسطة بين 13 دولة عربية تتوفر عنها بيانات، أما بخصوص نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة فقد واصلت ارتفاعها المستمر الذي بدأته في عام 2011 لتصل في نهاية عام 2018 إلى 79.3% مقابل 75.4% في نهاية عام 2017، وهو مؤشر إيجابي يدل على أن حوالي 80% من الديون غير العاملة لدى البنوك مغطاة بمخصصات، علماً بأن الجهاز المصرفي في المملكة احتل المرتبة الخامسة بين 13 دولة عربية من حيث ارتفاع نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة.

• السيولة:

يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بسيولة آمنة حيث أن إجمالي الموجودات ذات السيولة العالية شكلت حوالي 44.9% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2018 مقابل 45.8% في نهاية عام 2017، ويعود الانخفاض البسيط في نسب السيولة بشكل رئيسي إلى نمو التسهيلات بشكل أكبر من نمو الودائع.

• الربحية:

ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي في عام 2018 حيث بلغ 9.6% مقابل 9.1% في عام 2017 وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أرباح البنوك العاملة في المملكة من حوالي (554) مليون دينار في عام 2017 إلى حوالي (590) مليون دينار في عام 2018، وبالرغم من هذا الارتفاع، إلا أن معدلات العائد في الأردن تعتبر منخفضة مقارنة مع العديد من الدول العربية، ويعود ذلك إلى اتسام البنوك في الأردن بشكل عام بالتحفظ وعدم الإقبال الكبير على المخاطر، بالإضافة إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال، إضافة إلى مستوى الضريبة على الدخل المرتفع نسبياً في الأردن.

• التركيز في القطاع المصرفي:

استمر انخفاض التركيز وارتفاع مستوى التنافسية في القطاع المصرفي في عام 2018 حيث شكلت موجودات أكبر خمسة بنوك من أصل 24 بنكاً ما نسبته 53.6% من إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2018 مقابل ما يقارب 60% قبل 10 سنوات، ويعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى قيام البنوك بتطوير أعمالها ومنتجاتها لزيادة قدرتها التنافسية بالإضافة إلى زيادة عدد البنوك بعد دخول ثلاثة بنوك جديدة في عام 2009.

• نمو الائتمان وفجوة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي:

شهد عام 2018 تراجعاً في نسبة نمو الائتمان الممنوح من البنوك مقارنة بعام 2017، حيث نمت التسهيلات الائتمانية المباشرة في عام 2018 بنسبة 5.3% لتصل إلى حوالي 25.7 مليار دينار، مقارنة مع نسبة نمو بلغت 8% في عام 2017، ويعتبر نمو الائتمان في عام 2018 طبيعي في ظل تراجع النشاط الاقتصادي في المملكة بسبب الظروف الإقليمية المحيطة. ومن الجدير ذكره أن إجمالي التسهيلات الائتمانية شكلت ما نسبته 85.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018 مقابل 86.1% لعام 2017.

وقد أظهرت نتائج تحليل فجوة الائتمان في الأردن أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن لا تدل على احتمالية تراكم مخاطر على مستوى القطاع المالي ككل (مخاطر نظامية) في

الوقت الحالي، حيث أن هذه النسبة كما في عام 2018 لا تزيد عن اتجاهها التاريخي إلا بنسبة بسيطة بلغت 0.6%، مما لا يستدعي فرض هامش رأسمال إضافي على البنوك وهذا أمر متوقع في ظل معدلات نمو طبيعية للائتمان الممنوح للقطاع الخاص المتصاحب مع معدلات نمو اقتصادي منخفضة مقارنة مع فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية.

● اختبارات الأوضاع الضاغطة:

بينت نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تستخدم لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات أن الجهاز المصرفي الأردني قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، حيث تم وضع سيناريو افتراضي يتمثل بتفاقم الظروف الإقليمية المحيطة بالمملكة بالإضافة إلى تراجع حجم المساعدات المقدمة للأردن وانخفاض الدخل السياحي والاستثمار المباشر، وتراجع الصادرات الوطنية وارتفاع مؤشر التضخم، مما قد يؤدي إلى تباطؤ ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالمتوقع وارتفاع مستوى البطالة وتراجع السوق المالي، كما تم أيضاً افتراض استمرار ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي (بالرغم من أنه من المتوقع انخفاضها) وقيام البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة على الدينار للمحافظة على جاذبية الدينار كعملة ادخارية، حيث بينت نتائج الاختبارات أن نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في الأردن ستبلغ بافتراض حدوث السيناريو أعلاه 16.5%، و 15.7% و 14.8% للأعوام 2019، 2020، 2021 على التوالي، أي أنه وبافتراض أسوأ السيناريوهات فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% والحد الأدنى المحدد من لجنة بازل والبالغ 10.5%.

● مؤشر الاستقرار المالي في الأردن:

حافظ مؤشر الاستقرار المالي في عام 2018 على نفس مستواه في عام 2017 حيث بلغت قيمته 0.46، علماً بأن قيمة هذا المؤشر تتراوح بين صفر وواحد حيث أنه كلما اقتربت القيمة من الواحد ازدادت درجة الاستقرار في النظام المالي، هذا وقد تم تطوير هذا المؤشر في عام 2016 بعد دراسة العديد من التجارب الدولية في بناء مؤشر الاستقرار المالي الخاص بها، وقد بين المؤشر بأن درجة استقرار النظام المالي في الأردن تعتبر جيدة أخذاً بالاعتبار التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة وأثرها على الاستقرار المالي في المملكة. كما أن مؤشر استقرار القطاع المصرفي بالذات يظهر أن الأردن يتمتع بقطاع مصرفي سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة، حيث احتل الأردن المرتبة السادسة مقارنة مع 20 دولة أخرى قامت بتطوير مؤشرها باستخدام نفس المنهجية تقريباً المستخدمة من قبلنا.

● الكفاءة التشغيلية للبنوك:

طراً تحسن بسيط على مستوى الكفاءة التشغيلية للبنوك في الأردن، حيث انخفض متوسط نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل للبنوك العاملة في المملكة من 56.2% في نهاية عام 2017 إلى 55.5% في نهاية عام 2018، وبالتالي أصبح متوسط النسبة قريباً من الحد الأعلى المقبول عالمياً والبالغ 55%، ومع ذلك فإن على البنوك التي ترتفع لديها النسبة عن هذا الحد العمل على ضبط وتخفيض مصاريفها التشغيلية بشكل أكبر.

قطاع الأفراد:

تراجعت مخاطر مديونية الأفراد خلال عام 2018 مقارنة بالسنوات السابقة وذلك من خلال تراجع معدلات النمو المرتفعة التي كانت تشهدها هذه المديونية خلال الفترة السابقة خاصة خلال الأعوام 2014 و 2015 والتي كانت تتجاوز ما نسبته 11%، حيث بلغ معدل نمو مديونية الأفراد في عام 2018 حوالي 3.7% فقط وهي نسبة نمو أقل من نسبة نمو إجمالي التسهيلات والبالغة لعام 2018 حوالي 5.3%، هذا بالإضافة إلى انخفاض نسبة إجمالي

مديونية الأفراد المقترضين إلى دخلهم واستقرار متوسط العبء الشهري لمديونية الفرد نسبة إلى دخله كما هو مبين أدناه.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الأفراد المقترضين من البنوك العاملة في الأردن يبلغ حوالي 1.1 مليون مقترض يشكلون ما نسبته 16.6% من إجمالي عدد السكان البالغين، وقد احتل الأردن -بالاشتراك مع لبنان- المرتبة الثالثة بين الدول العربية من حيث ارتفاع هذه النسبة، حيث جاءت النسبة في الأردن أقل من النسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين البالغة 18.9% و 16.8% على التوالي، ومساوية للنسبة في لبنان البالغة 16.6%، في حين جاءت النسبة في الأردن أعلى من النسبة لدى بقية الدول العربية الأخرى. أما بالمقارنة مع الدول المتقدمة فإن نسبة الأفراد المقترضين في الأردن تقل عن متوسط النسبة في الدول المتقدمة البالغ حوالي 19.1%. أما بالنسبة لمتوسط العبء الشهري لمديونية الفرد نسبة إلى دخله في الأردن والذي يقاس بقيمة الأقساط والفوائد الشهرية التي يدفعها المقترض فقد بلغ حوالي 40% من إجمالي الدخل الشهري للمقترض في عام 2018 وهو مقارب لما كان عليه في عام 2017، علماً بأن هذه النسبة تعتبر مقبولة وفقاً للمعايير الدولية، أما نسبة إجمالي مديونية الأفراد المقترضين إلى دخلهم فقد بلغت في عام 2018 حوالي 66.6% منخفضة عن مستواها في عام 2017 البالغ 67.4% وعن مستواها في عام 2016 البالغ 69.3%، علماً بأن هذه النسبة تمثل إجمالي رصيد مديونية الأفراد المقترضين نسبة إلى دخلهم السنوي المتاح وهي بالتالي لا تخص جميع الأردنيين بل تخص الأفراد المقترضين فقط الذين لا يتجاوزون كما ذكرنا ما نسبته 16.6% من إجمالي عدد السكان البالغين في الأردن، كما أن نسبة إجمالي مديونية الأفراد إلى دخلهم لا تمثل العبء الشهري لمديونية الفرد نسبة إلى دخله والبالغ كما ذكرنا أعلاه حوالي 40% فقط من إجمالي الدخل الشهري للمقترض. وبالرغم من انخفاض مخاطر مديونية الأفراد فان على البنوك الاستمرار بالتنبه لمخاطر إقراض قطاع الأفراد ودراسة التوسع فيه بشكل يأخذ بعين الاعتبار تطور هذه المخاطر.

قطاع الشركات:

ما زال قطاع الشركات في الأردن يتمتع بقدرة جيدة على تحمل الصدمات المالية والاقتصادية، حيث أظهرت نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تم إجراؤها على قطاع الشركات أن حوالي 92% من الشركات قادرة على تحمل الصدمتين المفترضتين والمتمثلتين بارتفاع أسعار الفائدة أو انخفاض ربحية الشركات، إلا أن قطاع الشركات العقارية هو الأكثر تأثراً بهذه الصدمات، وهي نتيجة طبيعية للتراجع الذي يشهده القطاع العقاري في الأردن.

القطاع العقاري:

بدأ القطاع العقاري في الأردن منذ عام 2017 بالتأثر بتداعيات تباطؤ النشاط الاقتصادي في المملكة والتطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة بشكل أوضح من السنوات السابقة، حيث انخفض حجم التداول العقاري في عام 2017 بنسبة 14.1% وانخفض مؤشر أسعار العقارات بنسبة 0.9% وأيضاً في عام 2018 فإنه وبالرغم من ارتفاع مؤشر أسعار العقارات بنسبة بسيطة بلغت 0.2% إلا أن هذا الارتفاع البسيط قد نتج عن ارتفاع مؤشر أسعار الأراضي بنسبة 1.3% في حين انخفض مؤشر أسعار العقارات السكنية ومؤشر أسعار العقارات التجارية بنسبة 1.5% و 0.6% على التوالي، كما انخفض حجم التداول العقاري في عام 2018 بنسبة 13.1%، واستمر الانخفاض في حجم التداول العقاري خلال النصف الأول من عام 2019 بشكل أكبر وبنسبة بلغت 23%. إن هذا التباطؤ الملحوظ في القطاع العقاري يستوجب على بعض البنوك النظر في نسبة الحد الأعلى لنسبة القرض إلى

قيمة العقار المرهون خصوصاً لدى البنوك التي ترتفع النسبة لديها عن 80% لتجنب أي مخاطر قد تنتج عن انخفاض أسعار العقارات.

وتجدر الإشارة إلى أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري لأغراض سكنية وتجارية بلغت ما قيمته 5.46 مليار دينار في نهاية عام 2018 مشكلة ما نسبته 21.6% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك مقارنة مع 5.29 مليار دينار في نهاية عام 2017 وبنسبة نمو بلغت حوالي 3.2%، وهي نسبة نمو أقل من نسبة نمو إجمالي التسهيلات بشكل عام والتي بلغت لعام 2018 حوالي 5.3%.

الشمول المالي:

بهدف تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية المقدمة من القطاع المالي الرسمي وبحيث يتم تقديم هذه الخدمات بصورة عادلة وشفافة ومسؤولة، فقد قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 2017/12/4 بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) تحت رعاية جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم وبحضور دولة رئيس الوزراء، هذا وقد تم تحديد خمسة محاور في هذه الاستراتيجية وهي: التنقيف المالي، حماية المستهلك المالي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خدمات التمويل الأصغر، والمدفوعات الرقمية، وبحيث يتم بناء قاعدة بيانات تدعم المحاور الخمسة المذكورة وذلك لضمان دقة وتطبيق الأهداف ووضوح الرؤية لكل محور. ثم قام البنك المركزي بالتنسيق والتعاون مع الشركاء الرئيسيين من كافة القطاعات المعنية بوضع خطط عمل لجميع محاور الاستراتيجية حيث تم الانتهاء من إعداد هذه الخطط في عام 2018 وتم نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي. وقد استعرض التقرير أهم الإنجازات والخطوات المتخذة لكل محور من محاور هذه الاستراتيجية. هذا وتهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لتحقيق هدفين رئيسيين يتمثل الأول برفع مستوى الشمول المالي من 33.1% في عام 2017 مقاساً بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية إلى 41.5% بحلول عام 2020، أما الهدف الثاني فيتمثل بتقليص فجوة الوصول المالي بين الجنسين من 53% إلى 35%.

المنظومة التشريعية:

واصل البنك المركزي في عام 2018 مراجعته الشاملة لمنظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته، حيث استعرض الفصل الثاني من التقرير أبرز التعديلات الرقابية التي قام البنك المركزي بإجرائها خلال الأعوام 2016، 2017، و2018، خاصة: القانون المعدل لقانون البنك المركزي رقم (24) لسنة 2016، قانون معدل لقانون البنوك رقم 7 لسنة 2019، مشروع قانون تنظيم أعمال التأمين، وعدد من التعليمات المصرفية المهمة، حيث جاء إصدارها ليواكب آخر التطورات وأفضل الممارسات والتجارب العالمية فيما يخص دور البنوك المركزية بتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

وقد كان من أبرز التعديلات في قانون المعدل لقانون البنوك رقم 7 لسنة 2019 ما يتعلق بتعزيز الحاكمية المؤسسية في البنوك الأردنية، حيث تم وضع مواد جديدة تساهم في فصل الإدارات التنفيذية في البنوك عن مجالس إدارتها، كما تم تغيير آلية اختيار أعضاء مجالس الإدارة في البنوك بحيث يتم التركيز على كفاءاتهم وليس قدراتهم المالية، كما تم تحديد عدد أعضاء مجلس إدارة البنك بما لا يقل عن سبعة أعضاء وعدد الأعضاء المستقلين منهم على ألا يزيد عددهم على نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة.

التكنولوجيا المالية:

شهد الأردن تطوراً كبيراً في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، نتيجة امتلاك الأردن بيئة استثمارية تدعم الابتكار وارتفاع الطلب على التكنولوجيا المالية في السوق الأردني، وفي سبيل ذلك فقد أعلن البنك المركزي الأردني دعمه للمبادرات والابتكارات التي تستخدم أحدث التكنولوجيا العالمية، خاصةً التي تعزز من إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بيسر وكفاءة وأمان، مع الأخذ بالاعتبار ضرورة تعزيز الأمن السيبراني (الإلكتروني) للخدمات المالية بشكل عام. وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي أطلق في بداية عام 2018 الدليل الناظم لمختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي (FinTech Regulatory Sandbox)، وذلك بهدف إيجاد حاضنة لرواد الأعمال لدعم وتشجيع الابتكار والتطوير في مجال التكنولوجيا المالية بما يعزز من التنافسية في مجال الخدمات المالية الرقمية، والكفاءة والفاعلية والأمان في حركة انتقال الأموال، وتعزيز الوصول للخدمات المالية الرسمية مع الحفاظ على نزاهة واستقرار القطاع المالي وحماية حقوق وبيانات المستهلك المالي. كما أصدر البنك المركزي بتاريخ 2018/2/6 تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية والتي تهدف إلى تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية على التصدي لمحاولات الهجوم الإلكتروني بحرفية وتقنية عالية وتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها وتنفيذ عملياتها بشكل آمن وتحفيزها على الاستثمار في مجال الأمن الإلكتروني والسيبراني لأهميته ودوره في تحقيق نهضة تقنية تخدم الاقتصاد الوطني، حيث تتطلب هذه التعليمات من الجهات الخاضعة لها وضع وتنظيم الإجراءات والتدابير المناسبة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر السيبرانية واختبارات الاختراق وتعزيز ضوابط حماية الأنظمة والبرمجيات والشبكات والأجهزة الشبكية والكشف والاستجابة لحوادث الأمن السيبراني الطارئة والتعافي منها وصولاً لتحقيق منهج فعال وكفؤ للحوكمة السيبرانية. ثم بادر البنك المركزي في عام 2019 بالتوافق مع البنوك العاملة ابتداءً بتشكيل "فريق الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني للقطاع المالي والمصرفي" بما يساهم في تكثيف الجهود والاستغلال الأمثل للطاقت لتطوير منظومة للأمن السيبراني على مستوى القطاع، وتتضمن أنشطة الفريق بشكل رئيسي وضع الاستراتيجيات والسياسات وتفعيل الآليات والأدوات وتوفير الدعم والالتزام المطلوب لمواجهة المخاطر السيبرانية وتمكين القطاع من الكشف والتصدي للتهديدات الأمنية السيبرانية المتزايدة.

البنوك المركزية والعملات الرقمية:

شهدت السنوات الأخيرة ثورة تكنولوجية في التعاملات المالية تمثلت بظهور ما يسمى بالعملات الرقمية. حيث حقق التعامل بهذه العملات رواجاً كبيراً في القطاع المالي خلال فترة زمنية قصيرة جداً من خلال استخدامه في أنظمة الدفع المختلفة، وخصوصاً التجارة الإلكترونية. وقد تسببت هذه العملات في إحداث تغييرات جوهرية في المؤسسات والأسواق المالية في مختلف الدول وعلى مستوى الاقتصاد العالمي ككل. وعلى الرغم من وجود مزايا للعملات الرقمية تجعلها أكثر جاذبية للمستخدمين والمستثمرين من حيث سهولة استخدامها وانخفاض تكاليف التعامل بها وسرعة انتشارها، إلا أنه في المقابل قد ينجم عن استخدامها مخاطر عديدة، خاصةً أن أغلبها، في الوقت الحاضر، غير صادرة عن سلطة نقدية مركزية وغير مدعومة من أي جهة أو منظمة دولية ولا تخضع لرقابة هيئات رسمية، فعلى سبيل المثال فإن العملة الرقمية التي تعمل شركة فيسبوك على إصدارها (Libra) ستؤدي في حال إصدارها إلى هيمنة منصات التواصل الاجتماعي على عالم العملات الرقمية المشفرة نظراً لما تتميز به هذه المنصات من انتشار عالمي غير مسبوق، مما قد يجعل هذه المنصات أسواقاً عالمية لتداول وتبادل السلع والعملات وتنفيذ الحوالات المالية بما ينافس قنوات الخدمات المالية الرسمية، علاوةً على المخاطر الكبيرة التي قد تلقي بظلالها

على الأمن العالمي والاستقرار المالي بشكل عام وأهمها مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال واختراق البيانات الشخصية.

وقد تناول الفصل السابع من هذا التقرير مفهوم وتقنية العملات الرقمية بمختلف أنواعها وأهم خصائصها، وإيجابياتها ومخاطرها المحتملة وأثرها على السياسة النقدية والاستقرار المالي، كما تم التطرق إلى تجارب الدول العربية والأجنبية بهذا الخصوص، وقد تم أيضاً توضيح الإطار التنظيمي وموقف البنك المركزي الأردني حيال ذلك. وقد خلص الفصل السابع من هذا التقرير إلى أنه على البنوك المركزية والجهات ذات العلاقة أن تستمر بمتابعة ومراقبة الابتكارات الرقمية، ومراجعة أعمالها وآثارها، ومن ضمن ذلك الابتكارات الخاصة بالعملات الرقمية غير المركزية المصدرة من قبل القطاع الخاص والتي لا تخص أي سلطة رقابية. وفي الوقت الحالي، فإن التذبذب الكبير في قيمة هذه العملات الافتراضية، وعدم توفر حماية للمتعاملين بها بالإضافة إلى مخاطر الجرائم المالية وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي، يجعلها غير آمنة للاعتماد عليها كأداة دفع ومخزن ثابت للقيمة أو وحدة حساب، أما بخصوص العملات الرقمية المركزية التي تصدر عن البنوك المركزية فإنه لا يوجد دواعي كافية لإصدار مثل هذه العملات في الوقت الحالي، إلا أن على البنوك المركزية والسلطات الرقابية الاستمرار بمتابعة التطورات في هذا المجال وإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث بما يساعد في فهم أفضل لهذه التقنيات وآثارها على الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي.

التركز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي:

لقد أعادت الأزمة المالية العالمية اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات بدراسة العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي لأن التركيز قد يلعب دوراً هاماً في الإعداد لأزمة مالية خصوصاً عندما يميل للزيادة مما يثير المخاوف على الاستقرار المالي، فدراسة العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي واستقرار النظام المالي ستساعد في إعداد سياسات فعالة للتعامل مع ضعف الاستقرار المالي، وقد تناول الفصل الثامن من هذا التقرير دراسة لأثر التركيز في القطاع المصرفي على الاستقرار المالي في الأردن، حيث تضمن الفصل شرح لهذه العلاقة والتي قد تتبع فرضيتين متعاكستين كما أظهرت العديد من الدراسات ولا يوجد دليل قاطع للإشارة إلى تفوق فرضية واحدة على الأخرى وهما: الفرضية الأولى: التركيز يزيد من الاستقرار المالي، الفرضية الثانية: التركيز يقلل من الاستقرار المالي، وهناك فرضية ثالثة تقترح عدم وجود علاقة بين التركيز والاستقرار المالي.

هذا وقد أظهرت نتائج دراسة أثر التركيز في القطاع المصرفي على الاستقرار المالي في الأردن بأن انخفاض التركيز وزيادة مستوى التنافسية في القطاع المصرفي يعزز من الاستقرار المالي في المملكة، أي أن القطاع المصرفي في الأردن يتبع الفرضية الثانية التي تنص على أن هناك علاقة عكسية بين التركيز والاستقرار المالي، وكون مستوى التركيز في القطاع المصرفي في الأردن في تراجع مستمر فإنه من المتوقع أن يكون لهذا التراجع وزيادة مستوى التنافسية أثر إيجابي على تعزيز الاستقرار المالي، مع ضرورة الاستمرار باتباع سياسة رقابية حصيفة للحيلولة دون تأثير زيادة المنافسة على زيادة رغبة القطاع المصرفي في تحمل المزيد من المخاطر. هذا وسيستمر البنك المركزي الأردني بإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول علاقة التركيز/المنافسة بالاستقرار المالي.

جدول المحتويات

أ	تمهيد	1
ج	الملخص التنفيذي	1
ي	جدول المحتويات	1
ك	قائمة الجداول	1
ك	قائمة الأشكال	1
1	الفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية وأفاقها	1
1-1	مقدمة	1
1-2	التطورات الاقتصادية العالمية	1
1-2-1	تطورات وأفاق النمو الاقتصادي	1
2-2-1	تطورات المالية العامة	3
3	الدين العام	3
3	عجز آتالية تعاسة	3
3-1	استقرار النظام المالي العالمي	3
3-1-1	الاستقرار المالي العالمي	3
3-1-2	الاستقرار المالي المحلي	5
4-1	التطورات الاقتصادية والمالية المحلية وأفاقها	5
4-1-1	النمو الاقتصادي	5
4-1-2	البطالة والفقر	5
4-1-3	التضخم	5
4-1-4	تطورات المالية العامة	6
4-1-5	القطاع الخارجي	6
4-1-6	التطورات النقدية	6
5-1	تحديات الاستقرار: الوضع الإقليمي	7
6-1	الأردن في بعض المؤشرات الدولية	7
6-1-1	مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد	7
6-1-2	مؤشر التنمية البشرية	8
6-1-3	مؤشر التنافسية	9
6-1-4	مؤشر ممارسة الأعمال	9
6-1-5	مؤشر الحاكمية العالمي	10
7-1	خلاصة	11
13	الفصل الثاني: البنية التحتية والتشريعية للنظام المالي	13
1-2	مقدمة	13
2-2	تعزيز الشمول المالي	13
1-2-2	مفهوم الشمول المالي	13
2-2-2	الرؤية والإطار العام للشمول المالي في الأردن	13
3-2-2	خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي	14
14	الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم	14
16	التمويل الأصغر	16
16	القدرة المالية والثقافة المالية	16
17	حماية المستهلك المالي	17
18	توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي	18
3-2	البنية التشريعية للنظام المالي	21
1-3-2	القوانين والأنظمة	21
1-1-3-2	قانون البنك المركزي الأردني	21
2 1 3 2	قانون معدل لقانون البنوك	21
3 1 3 2	مشروع قانون تنظيم أعمال التأمين	21
2-3-2	التعليمات	22

22	تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)	1	2	3	2
22	تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	2	2	3	2
23	تعليمات حدود التعرضات الكبيرة وضوابط منح الائتمان	3	2	3	2
23	تعليمات الحساب البنكي الأساسي	4	2	3	2
23	تعليمات حماية المستهلك المالي للعملاء ذوي الإعاقة	5	2	3	2
23	تعليمات التعامل بالعملة الأجنبية والمعادن الثمينة الرئيسية على أساس الهامش لصالح العملاء	6	2	3	2
24	تعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع التمويل الأصغر	7	2	3	2
24	الدليل الناظم لمختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي	8	2	3	2
24	الدليل الإرشادي للحوسبة السحابية	9	2	3	2
25	تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية	10	2	3	2
25	تعليمات رأس المال التنظيمي للبنوك الإسلامية	11	2	3	2
25	تعليمات تتعلق بأنشطة خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال	12	2	3	2
26	3-3-2 التعاميم الرقابية				
26	بيانات البنوك المالية النصف سنوية	1	3	3	2
26	توفيق أوضاع شركات الصرافة مع أحكام نظام الدفع والتحويل الإلكتروني	2	3	3	2
26	الجوائز المرتبطة بحسابات التوفير	3	3	3	2
27	إخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	4	3	3	2
27	حصول عملاء البنوك الذين ترد إلى حساباتهم تبرعات نقدية ومساعدات وتمويلات من مصادر أجنبية على موافقة رئاسة الوزراء	5	3	3	2
27	تعليمات على تعليمات حاكمة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها	6	3	3	2
27	إيلاء موضوع تطبيق قرارات مجلس الأمن الأهمية القصوى	7	3	3	2
27	حصول البنوك الراغبة بتقديم خدمة تحويل الأموال (Money Send) لعملائها على موافقة البنك المركزي المسبقة	8	3	3	2
27	تسهيل إجراءات تعامل البنوك مع عملائها الذين يواجهون صعوبات في الالتزام بالسداد	9	3	3	2
28	تزويد العملاء بنسخ من العقود أو الإشعارات أو بيانات أو كشوفات متعلقة بحساباتهم لدى البنك	10	3	3	2
28	تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية الصادر عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المينافانف)	11	3	3	2
28	التقرير الصادر عن مجموعة "غصونت" حول الأساليب المتبعة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام العملات الافتراضية	12	3	3	2
28	الالتزام بوقوم الحظر الصادر عن الدول التي يتم تنفيذ عمليات من قبل البنوك في نطاق اختصاصها القانوني	13	3	3	2
28	إجراءات الردع لعمليات الاعتداء أو السطو على البنوك	14	3	3	2
28	استمرار حظر التعامل بالعملات الافتراضية	15	3	3	2
29	ربط سعر الفائدة المتغير بالمعدل الشهري لسعر الفائدة الفعلي في سوق الإفراض بين البنوك	16	3	3	2
31	الفصل الثالث: تطورات القطاع المالي ومخاطره				
31	1-3 مقدمة				
31	2-3 أهم تطورات الجهاز المصرفي في الأردن (الموجودات والمطلوبات) على مستوى فروع الأردن				
32	1-2-3 هيكل ملكية البنوك				
33	2-2-3 استخدامات الأموال (الموجودات)				
35	1-2-2-3 الطلب على الائتمان ومدى تجاوب البنوك معه				
37	3-2-3 مصادر الأموال (المطلوبات)				
39	4-2-3 مخاطر الجهاز المصرفي في الأردن - مؤشرات المتانة المالية				
39	1-4-2-3 السيولة				
39	2-4-2-3 نوعية الأصول				
40	3-4-2-3 الربحية				
41	4-4-2-3 كفاية رأس المال				
42	5-2-3 الكفاءة التشغيلية للبنوك				
42	3-3 موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد (فروع الأردن والخارج والشركات والبنوك التابعة)				
42	1-3-3 الموجودات				
43	2-3-3 التسهيلات				
43	3-3-3 الودائع				
43	4-3-3 حقوق المساهمين				
44	5-3-3 صافي الربح بعد الضريبة ونسبة العائد على الموجودات والعائد على الملكية				
44	1 5 3 3 صافي الربح بعد الضريبة				
44	2 5 3 3 العائد على الموجودات				
44	3 5 3 3 العائد على حقوق الملكية				
44	4-3 مؤشر الاستقرار المالي (Financial Stability Index)				

44	-----	مقدمة	1-4-3
45	-----	المنهجية	2-4-3
45	-----	نتيجة المؤشر الإجمالي للاستقرار المالي في الأردن	3-4-3
46	-----	تطورات القطاع المالي غير المصرفي (المؤسسات المالية غير المصرفية)	5-3
46	-----	قطاع التأمين	1-5-3
47	-----	المؤسسات المالية غير المصرفية	2-5-3
48	قطاع التمويل الأصغر	1 2 5 3
49	نشاط قطاع التمويل الأصغر خارج العاصمة	2 2 5 3
49	شركات التأجير التمويلي	3 2 5 3
50	شركات التمويل المتعدد	4 2 5 3
51	شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	5 2 5 3
51	-----	قطاع أعمال الصرافة	3-5-3
52	-----	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	4-5-3
53	-----	بورصة عمان	5-5-3
54	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة	1 5 5 3
54	الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال	2 5 5 3
55	تعرض البنوك لمخاطر أسواق الأسهم	3 5 5 3
55	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك لشراء الأسهم	4 5 5 3
56	حجم استثمارات البنوك في الأسهم	5 5 5 3
57	-----	الفصل الرابع: تطورات القطاع غير المالي ومخاطره	
57	-----	قطاع الأفراد	1-4
57	-----	تعرض البنوك والمؤسسات المالية لقطاع الأفراد	1-1-4
57	-----	مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية	2-1-4
57	-----	نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم	3-1-4
58	-----	مديونية الأفراد لدى عدد من الدول العربية	4-1-4
58	-----	خلاصة	5-1-4
59	-----	قطاع الشركات غير المالية	2-4
59	-----	مقدمة	1-2-4
60	-----	هيكل ملكية الشركات غير المالية	2-2-4
60	-----	موجودات الشركات غير المالية	3-2-4
61	-----	مطلوبات الشركات غير المالية	4-2-4
61	-----	ربحية الشركات غير المالية	5-2-4
62	-----	الرفع المالي للشركات غير المالية	6-2-4
62	-----	حجم مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي	7-2-4
63	-----	اختبارات الأوضاع الضاغطة لقطاع الشركات غير المالية	8-2-4
63	صنمة ارتفاع أسعار الفائدة	1 8 2 4
64	صنمة انخفاض أرباح الشركات المقترضة	2 8 2 4
64	-----	خلاصة	9-2-4
67	-----	الفصل الخامس: تعرض البنوك في الأردن لمخاطر السوق العقاري والرقم القياسي لأسعار العقارات	
67	-----	مقدمة	1-5
68	-----	مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري	2-5
68	-----	القروض السكنية للأفراد	1-2-5
69	-----	القروض العقارية التجارية	2-2-5
70	-----	حجم التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية	3-5
70	-----	الحد الأعلى لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية في الأردن	4-5
71	-----	المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية	5-5
71	-----	إجراءات البنك المركزي لتقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهتها	6-5
72	-----	الرقم القياسي لأسعار الأصول العقارية في الأردن	7-5
74	-----	حجم التداول في السوق العقاري في الأردن	1-7-5
76	-----	خلاصة	8-5

77	الفصل السادس: اختبارات الأوضاع الضاغطة
77	1-6 مقدمة
77	2-6 اختبارات الأوضاع الضاغطة للقطاع المصرفي
77	1-2-6 أولاً: اختبارات تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis)
77	اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان 1 1 2 6
78	اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التركزات الائتمانية 2 1 2 6
79	اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق 3 1 2 6
79	صدمة أسعار الفائدة (Interest Rate Shock) 4 1 2 6
79	صدمة أسعار الصرف (Foreign Exchange Rate Shock) 5 1 2 6
79	صدمة انخفاض أسعار الأسهم (Equity Price Shock) 6 1 2 6
80	2-2-6 ثانياً: اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (Macro-stress testing)
81	3-2-6 الافتراضات المستخدمة
81	4-2-6 النتائج
82	3-6 خلاصة
85	الفصل السابع: البنوك المركزية والعملة الرقمية
85	1-7 مقدمة
86	2-7 ماهية العملة الرقمية
86	1-2-7 تعريف العملة الرقمية
86	2-2-7 نشأة وتطور العملة الرقمية
87	3-7 العملة الرقمية المركزية
87	1-3-7 دوافع البنوك المركزية لإصدار العملة الرقمية المركزية
88	2-3-7 متطلبات وتحديات إصدار العملة الرقمية المركزية
88	4-7 العملة الرقمية غير المركزية
89	1-4-7 ميزات العملة الرقمية غير المركزية
89	2-4-7 مخاطر العملة الرقمية غير المركزية
89	5-7 تجارب الدول العربية والأجنبية
90	1-5-7 تجارب الدول العربية
90	2-5-7 تجارب الدول الأجنبية
91	6-7 أثر العملة الرقمية غير المركزية على الاستقرار المالي
91	7-7 الإطار التنظيمي للتعامل مع العملة الرقمية ودور البنك المركزي الأردني فيه
92	8-7 خلاصة
93	الفصل الثامن: التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي
93	1-8 مقدمة
93	2-8 العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي
94	3-8 العوامل المؤثرة على العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي
95	4-8 منهجية الدراسة
96	5-8 نتائج الدراسة
97	6-8 خلاصة

قائمة الجداول

7	جدول 1-1: أبرز المؤشرات الاقتصادية الأساسية للأردن وأفاقها (2005 - 2024)
8	جدول 2-1: ترتيب الأردن في مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد لأعوام مختلفة
9	جدول 3-1: ترتيب الأردن على محاور مؤشر التنافسية العالمي (2018)
9	جدول 4-1: ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمي (2013-2018)
10	جدول 5-1: ترتيب الأردن في مؤشر ممارسة الأعمال (2018)
47	جدول 1-3: نتائج أعمال شركات التأمين (2013-2018)
48	جدول 2-3: تقسيم الشركات المالية غير المصرفية
50	جدول 3-3: تطور شركات التأجير التمويلي خلال الفترة (2013-2018)
51	جدول 4-3: عدد شركات الصرافة وفروعها في المملكة
52	جدول 5-3: أهم مؤشرات القطاع المصرفي خلال عام 2018
53	جدول 6-3: توزيع محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي للفترة (2017-2018) (مليون دينار)
53	جدول 7-3: توزيع مساهمة مؤسسة الضمان الاجتماعي في رؤوس أموال البنوك الأردنية كما هي في شهر آذار 2019 (مليون دينار) (%)
54	جدول 8-3: الأهمية النسبية لحجم التداول حسب القطاعات خلال الفترة (2012-2018) (%)
54	جدول 9-3: عمليات شراء وبيع المستثمرين غير الأردنيين للأسهم في بورصة عمان خلال الفترة (2013-2018) (مليون دينار)
57	جدول 1-4: مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية
57	جدول 2-4: مديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (2014-2018) (مليون دينار)
58	جدول 3-4: نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم (2013-2018)
75	جدول 1-5: البيوعات لغير الأردنيين (2012-2018) (مليون دينار)
81	جدول 1-6: نتائج التحليل الاقتصادي القياسي
81	جدول 2-6: السيناريوهات المفترضة للاعوام من 2019 - 2021
96	جدول 1-8: نتائج التحليل الاقتصادي القياسي

قائمة الأشكال

1	شكل 1-1: تطورات وأفاق معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في الأردن (1994-2024) (%)
2	شكل 2-1: تطورات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن والعالم (2015-2024) (%)
2	شكل 3-1: هامش الربح للاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (متوسط الفترة) (2000-2015) (%)
2	شكل 4-1: اتجاهات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأردن والمجموعات الاقتصادية الرئيسية (2015-2024) (%)
3	شكل 5-1: تطورات وأفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمناطق الأكثر تأثراً بتغير أسعار الصرف والنفط (2015-2024) (%)
3	شكل 6-1: الدين العام (2015-2024) (% من الناتج المحلي الإجمالي)
3	شكل 7-1: عجز المالية العامة للأردن وبعض المجموعات الاقتصادية الرئيسية (2015-2024) (% من الناتج المحلي الإجمالي)
4	شكل 8-1: اتجاهات الاستقرار المالي العالمي منذ الأزمة المالية العالمية (2008، 2007-2017)
5	شكل 9-1: نسبة الاقتصادات عالية المخاطر من منظور أسعار المساكن (2007-2017)
6	شكل 10-1: معدل التضخم في الأردن (نهاية الفترة) (2014-2024) (%)
6	شكل 11-1: خلاصة المالية العامة في الأردن (2015-2024) (% من الناتج المحلي الإجمالي)
6	شكل 12-1: إجمالي الدين العام في الأردن (2008-2024) (% من الناتج المحلي الإجمالي)
6	شكل 13-1: خلاصة التجارة الخارجية في الأردن (2015-2024) (مليار دينار)
7	شكل 14-1: أبرز المؤشرات الاقتصادية الأساسية للأردن وأفاقها (2015-2024) (%)
8	شكل 15-1: ترتيب الأردن مع الدول العربية في مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد (2018)
8	شكل 16-1: مؤشرات الحد من الفساد وعلاقته مع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم (2017)
8	شكل 17-1: مؤشرات الحد من الفساد وعلاقته مع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن (1996-2017)
9	شكل 18-1: ترتيب الأردن مع الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية (2017)
9	شكل 19-1: ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمي مع الدول العربية (2018)
10	شكل 20-1: ترتيب الأردن في مؤشر ممارسة الأعمال مقارنة مع الدول العربية (2018)
10	شكل 21-1: ترتيب الأردن مقارنة بالدول العربية في مؤشر الحوكمة العالمي (2017) (متوسطات)
10	شكل 22-1: ترتيب الأردن مقارنة بالدول العربية في مؤشري: المساهمة وحرية التعبير والاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب (2017)
11	شكل 23-1: ترتيب الأردن مقارنة بالدول العربية في مؤشري: الفعالية الحكومية والجودة التنظيمية (2017)
11	شكل 24-1: ترتيب الأردن مقارنة بالدول العربية في مؤشري: سيادة القانون والسيطرة على الفساد (2017)
14	شكل 1-2: الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للشؤون المالي
14	شكل 2-2: مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية (2019) (%)
15	شكل 3-2: نسبة الائتمان الممنوح لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التسهيلات (%)

- شكل 1-3: موجودات القطاع المالي موزعة حسب أركان القطاع المالي (2018) 31
- شكل 2-3: موجودات القطاع المصرفي لدول عربية مختارة (2018) (% من الناتج المحلي الإجمالي) 32
- شكل 3-3: تطور موجودات البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2018)(مليار دينار)(%) 32
- شكل 4-3: نسبة التركيز في قطاع البنوك العاملة في الأردن (2006-2018)(%) 32
- شكل 5-3: مؤشر هيرفنندل لموجودات وودائع قطاع البنوك العاملة في الأردن (2007-2018)(%) 32
- شكل 6-3: هيكل الملكية في قطاع البنوك العاملة في الأردن (2005-2018)(%) 33
- شكل 7-3: هيكل موجودات البنوك العاملة في الأردن - استخدامات الأموال (2009-2018)(%) 33
- شكل 8-3: نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي للأردن ودول عربية مختارة (2018) (%) 33
- شكل 9-3: نسبة الإلتزام الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (1994-2018) (%) 33
- شكل 10-3: توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام 2018 (%) 34
- شكل 11-3: تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات (2008-2018) 34
- شكل 12-3: توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد (2009-2018)(%) 34
- شكل 13-3: تعرض البنوك لمديونية الحكومة الأردنية (2008-2018) 35
- شكل 14-3: تصنيف التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن مصنفة حسب العملة (2009-2018)(%) 35
- شكل 15-3: قيمة طلبات الائتمان المقدمة للبنوك والمقبولة والمرفوضة ونسبة الرفض (2010-2018) 35
- شكل 16-3: قيمة طلبات الائتمان المرفوضة من قبل البنوك مصنفة حسب نوع البنوك ومقدمي الطلبات (2018) (مليون دينار) 35
- شكل 17-3: قيمة طلبات الائتمان المقدمة من قبل الأفراد والمرفوضة من قبل البنوك حسب نوع البنوك (2010-2018)(مليون دينار) 36
- شكل 18-3: عدد طلبات الائتمان المقدمة من قبل الأفراد للبنوك المقبولة والمرفوضة (2010-2018) (ألف طلب) 36
- شكل 19-3: قيمة طلبات الائتمان المقدمة من قبل الشركات والمرفوضة من قبل البنوك حسب نوع البنوك (2010-2018)(مليار دينار) 36
- شكل 20-3: عدد طلبات الائتمان المقدمة من قبل الشركات للبنوك المقبولة والمرفوضة (2010-2018)(ألف طلب) 36
- شكل 21-3: توزيع قيمة الطلبات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب البنوك (2018)(%) 37
- شكل 22-3: هيكل مطلوبات البنوك العاملة في الأردن (2010-2018)(%) 38
- شكل 23-3: معدل نمو الودائع والتسهيلات ونسبة التسهيلات إلى الودائع (2010-2018)(%) 38
- شكل 24-3: الودائع بالدينار والأجنبي ومعدلات نموها (2007-2018) 39
- شكل 25-3: نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (2007-2018)(%) 39
- شكل 26-3: نسبة السيولة القانونية بالإجمالي وبالدينار (2008-2018)(%) 39
- شكل 27-3: نسبة الديون غير العاملة ونسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (2005-2018)(%) 40
- شكل 28-3: نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة للأردن ودول عربية مختارة (2018)(%) 40
- شكل 29-3: نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون للأردن ودول عربية مختارة (2018)(%) 40
- شكل 30-3: معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات (2006-2018)(%) 40
- شكل 31-3: معدل العائد على الموجودات للأردن ودول عربية مختارة (2018)(%) 41
- شكل 32-3: معدل العائد على حقوق الملكية للأردن ودول عربية مختارة (2018)(%) 41
- شكل 33-3: نسبة كفاية رأس المال الفعلية بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل (2006-2018)(%) 42
- شكل 34-3: نسبة كفاية رأس المال للأردن ودول عربية مختارة (2018)(%) 42
- شكل 35-3: مكونات إجمالي التعرضات في القطاع المصرفي (2008-2018) 42
- شكل 36-3: تطور الموجودات لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2018) 43
- شكل 37-3: تطور التسهيلات لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2018) 43
- شكل 38-3: تطور الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد (2012-2018) 43
- شكل 39-3: تطور حقوق المساهمين لدى البنوك على المستوى الموحد (2009-2018) 44
- شكل 40-3: تطور صافي الربح بعد الضريبة لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد (2007-2018) 44
- شكل 41-3: معدل العائد على الموجودات وحقوق الملكية على المستوى الموحد (2010-2018)(%) 44
- شكل 42-3: مؤشر الاستقرار المالي للأردن (2007-2018) 46
- شكل 43-3: مؤشر استقرار القطاع المصرفي للأردن مقارنة مع عدد من الدول الأوروبية 46
- شكل 44-3: تطور إجمالي موجودات شركات التأمين للأعوام (2013-2018) (مليون دينار) 47
- شكل 45-3: تطور إجمالي أقساط التأمين وإجمالي التعويضات المدفوعة للأعوام (2013-2018) (مليون دينار) 47
- شكل 46-3: تطور محفظة قروض شركات التمويل الأصغر (2013-2018) (مليون دينار) 48
- شكل 47-3: نشاط قطاع التمويل الأصغر داخل وخارج العاصمة لعام 2018 (%) 49
- شكل 48-3: توزيع حجم قروض شركات التمويل الأصغر على محافظات المملكة لعام 2018 (%) 49
- شكل 49-3: حجم التداول في بورصة عمان (2011-2018) (مليار دينار) 54
- شكل 50-3: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة 2010-2018 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة) 55
- شكل 51-3: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الخدمات 2010-2018 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة) 55
- شكل 52-3: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الصناعة 2010-2018 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة) 55

- شكل 3-53: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة للقطاع المالي 2010-2018 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة).....55
- شكل 3-54: إجمالي التسهيلات الممنوحة لشراء الأسهم وإجمالي التسهيلات الممنوحة لكافة القطاعات (2010-2018) (مليار دينار)56
- شكل 3-55: إجمالي محفظة الأوراق المالية لدى البنوك (2013-2018) (مليون دينار)56
- شكل 1-4: نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم (2013-2018) (%)58
- شكل 2-4: نسبة تسهيلات الأفراد إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك للأردن ودول عربية مختارة (2018) (%)58
- شكل 3-4: نسبة موجودات الشركات غير المالية إلى إجمالي موجودات الشركات للفترة (2014-2017)59
- شكل 4-4: إجمالي موجودات الشركات المدرجة في بورصة عمان قطاعياً (2014-2017) (مليون دينار)59
- شكل 5-4: التوزيع النسبي لموجودات قطاع الشركات الصناعية لعام 201759
- شكل 6-4: التوزيع النسبي لموجودات قطاع الشركات الخدمية لعام 201760
- شكل 7-4: نسبة ملكية غير الاردنيين (عرب وأجانب) في رؤوس أموال الشركات غير المالية للفترة (2003-2018) (%)60
- شكل 8-4: حجم موجودات الشركات غير المالية للفترة (2014-2017) (مليون دينار)60
- شكل 9-4: نسبة موجودات قطاع الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2011-2017)61
- شكل 10-4: حجم المطلوبات لدى الشركات غير المالية للفترة (2014-2017) (مليون دينار)61
- شكل 11-4: نسب المطلوبات إلى الموجودات لدى الشركات غير المالية للفترة (2014-2017) (%)61
- شكل 12-4: صافي أرباح الشركات غير المالية للفترة (2014-2017) (مليون دينار)62
- شكل 13-4: العائد على الموجودات لدى الشركات غير المالية للفترة (2014-2017) (%)62
- شكل 14-4: معدل العائد على حقوق المساهمين لدى الشركات غير المالية للفترة (2014-2017) (%)62
- شكل 15-4: نسبة الدين إلى موجودات الشركات غير المالية (2014-2017) (مليون دينار) (%)62
- شكل 16-4: حجم مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي للفترة (2014-2017) (مليون دينار)63
- شكل 17-4: نسبة مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2013-2017) (%)63
- شكل 18-4: نسب تغطية الفائدة ICR للشركات قبل وبعد صدمة أسعار الفائدة64
- شكل 19-4: نسب تغطية الفائدة للشركات ICR قبل وبعد صدمة انخفاض ربحية الشركات64
- شكل 1-5: التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع العقاري ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الأعوام (2008-2018) (مليون دينار) (%)67
- شكل 2-5: نسبة نمو التسهيلات الائتمانية العقارية مقارنة بنسبة نمو التسهيلات الائتمانية بشكل عام للفترة (2008-2018) (%)67
- شكل 3-5: نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2005-2018) (%)68
- شكل 4-5: القروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية للفترة (2005-2018) (مليون دينار)68
- شكل 5-5: القروض السكنية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري (2005-2018) (مليون دينار)68
- شكل 6-5: نسبة نمو القروض السكنية الممنوحة للأفراد (2006-2018) (%)68
- شكل 7-5: نسبة التسهيلات العقارية السكنية إلى الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول (2018) * (%)69
- شكل 8-5: نسبة المواطنين الذين يملكون مساكن للأردن ولبعض دول العالم (2017) (%)69
- شكل 9-5: نسبة نمو القروض العقارية التجارية (2006-2018) (%)69
- شكل 10-5: القروض العقارية التجارية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري (2005-2018)69
- شكل 11-5: نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك مقابل ضمانات عقارية إلى إجمالي التسهيلات % (2006-2018)70
- شكل 12-5: توزيع البنوك وفقاً للحد الأعلى لنسبة القرض إلى القيمة للقروض السكنية للأفراد (2005-2018) (%)70
- شكل 13-5: توزيع البنوك وفقاً للحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية التجارية (2005-2018) (%)71
- شكل 14-5: الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية (السكنية والتجارية) لعدد من دول العالم (2018) * (%)71
- شكل 15-5: الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد (2005-2018)71
- شكل 16-5: الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى القيمة للقروض العقارية التجارية للفترة (2005-2018)71
- شكل 17-5: مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) في الأردن (2005-2018)73
- شكل 18-5: التغير في مؤشر أسعار الأصول العقارية سكنية وتجارية وأراضي في الأردن (2006-2018) (%)73
- شكل 19-5: مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) وإجمالي التسهيلات العقارية (2005-2018)73
- شكل 20-5: مؤشر أسعار العقار السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2006-2018)73
- شكل 21-5: مؤشر أسعار العقار غير السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (2006-2018)73
- شكل 22-5: مؤشر أسعار الأراضي في الأردن ونسبة التغير فيه (2006-2018)73
- شكل 23-5: مؤشر أسعار الأصول العقارية موزعاً حسب المحافظات الأكثر أهمية في الأردن (2005-2018)74
- شكل 24-5: سعر المتر المربع في مدينة عمان ومدن عربية مختارة (2017) (دينار/متر مربع) *74
- شكل 25-5: سعر المتر المربع الواحد في مناطق مختارة من العاصمة عمان (2018) (دينار/متر مربع) *74
- شكل 26-5: حجم التداول العقاري ومؤشر أسعار العقارات للأردن للفترة (2005-2018)75
- شكل 27-5: حجم التداول العقاري لمحافظة العاصمة والمحافظات الأخرى (2009-2018) (مليون دينار)75
- شكل 28-5: حجم التداول العقاري وحجم التداول في بورصة عمان (2005-2018) (بالمليون دينار)75
- شكل 1-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو زيادة خسائر الائتمان (2018)78
- شكل 2-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (2018)78

- شكل 3-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ستة مقترضين (2018)..... 78
- شكل 4-6 : نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق صدمة أسعار الفائدة (2018) 79
- شكل 5-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق صدمة أسعار الصرف (2018) 79
- شكل 6-6: نسبة كفاية رأس المال والديون غير العاملة بعد تطبيق كافة السيناريوهات (2019)(%) 82
- شكل 7-6: نسب الديون غير العاملة بعد افتراض السيناريوهات في الجدول (2-6) (2019-2021)(%) 82
- شكل 8-6: نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريو المتوسط الشدة (2019-2021)(%) 82
- شكل 9-6: نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريو الأكثر شدة (2019-2021)(%) 82
- شكل 1-7: حصة السوق لبعض العملات الرقمية (2019) (%) 87

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية وأفاقها

1-1 مقدمة

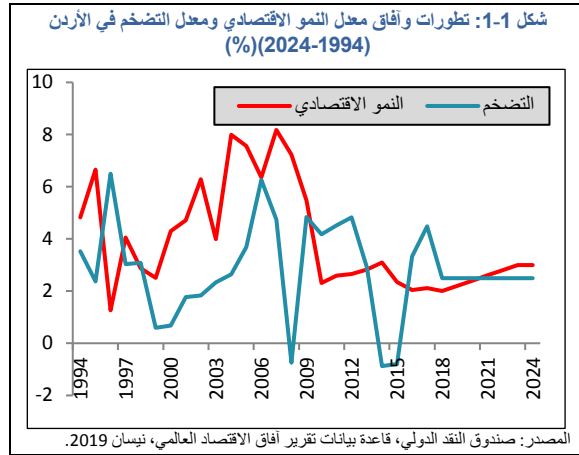
شهد النمو الاقتصادي العالمي تراجعاً طفيفاً في عام 2018 بالمقارنة مع عام 2017، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم 3.6% في عام 2018 مقابل 3.8% في 2017. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتراجع هذا المعدل أيضاً في عام 2019 إلى 3.3% قبل أن يعود إلى الاستقرار حول نظيره في عام 2018 حتى 2024. وهذا يعني أن الصندوق يتوقع حدوث بعض التراجع في الأجل القصير يتلشى في الأجل الطويل.

وفي حين أن النمو الاقتصادي العالمي يتجه نحو الاستقرار النسبي في الآجال المنظورة، فإنه في الواقع يعكس الارتفاع الملحوظ في آفاق النمو لبعض الدول والمجموعات الاقتصادية باستثناء الاقتصادات المتقدمة التي لا تتعدى توقعات نموها في أحسن حالاتها معدل 2.0%. وهناك ثلاثة عوامل أساسية كانت المحرك لتوقعات النمو المنخفض، وهي تزايد القوة الاحتكارية للشركات في الاقتصادات المتقدمة، والتوترات التجارية بين الاقتصادات الرئيسية في العالم، وتراجع أسعار السلع الرأسمالية.

أما بالنسبة للاقتصاد الأردني، فقد واجه ولا يزال تحديات ومخاطر متنوعة، أهمها الأوضاع السياسية المضطربة في دول الجوار، مما أدى إلى تحقيق معدل نمو متواضع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2018 بلغ 1.9%، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تحسنه في عامي 2019 و2020 ليبلغ 2.2% و2.4% على التوالي واستمرار اتجاهه الصعودي حتى عام 2024، بالإضافة إلى استقرار معدل التضخم حول حدود 2.5% (شكل 1-1).

ولا تزال التحديات الاقتصادية هي القضية الأبرز في الأردن منذ الأزمة المالية العالمية، ولا تزال تداعيات التوترات الأمنية والسياسية والاقتصادية في دول الجوار تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي التي لا زالت في تراجع نسبي. وتزامناً مع عودة الأوضاع في المنطقة ودول الجوار إلى حالة من السلام والهدوء النسبي ولكن غير المستقر في ظل

حالة من عدم اليقين، لا زال الاقتصاد الأردني متكلفاً بتداعيات هذه الأزمات. ولذلك، فمن المتوقع أن تزداد فجوة النمو بين الاقتصاد الأردني والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بسبب التحديات التي يواجهها الأردن بشكل متزايد.



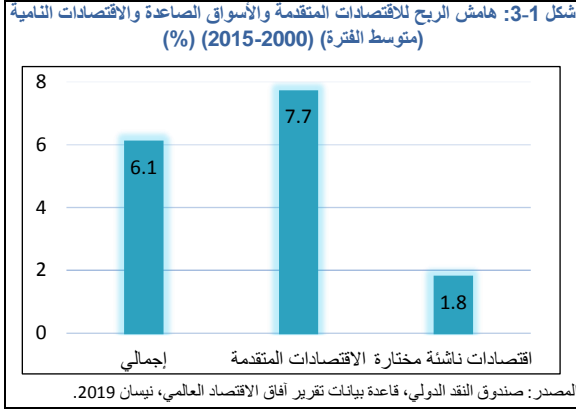
أما بخصوص الاستقرار المالي على المستوى المحلي فقد تعزز مندفعاً بالسياسات الاقتصادية الحصيفة، خاصة من جانب السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية والجزئية التي استمرت في دعم الدينار والمحافظة على جاذبيته والمحافظة على قطاع مالي سليم ومتمين وتعزيز المناخ الاستثماري في المملكة رغم التحديات الكبيرة التي يواجهها الأردن.

وهذا واضح من خلال المؤشرات الإيجابية في مجال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة وتطوير الموارد البشرية بما يعكس على تعزيز تفاؤل المستثمرين وخلق بيئة إيجابية للاستثمار رغم التحديات الكبيرة التي يواجهها الأردن.

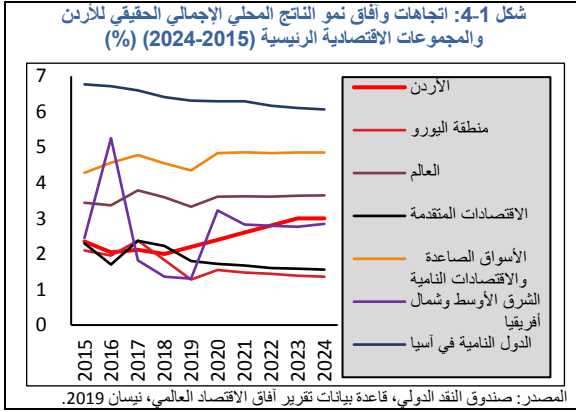
1-2 التطورات الاقتصادية العالمية

1-2-1 تطورات وآفاق النمو الاقتصادي

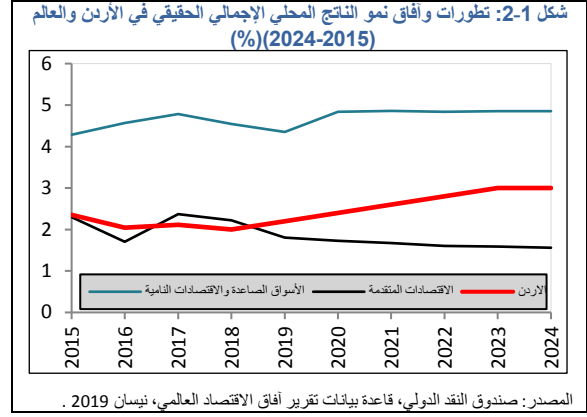
شهد النمو الاقتصادي العالمي تراجعاً طفيفاً في عام 2018 بالمقارنة مع عام 2017، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم 3.6% في عام 2018 مقابل 3.8% في 2017. في تقريره حول آفاق الاقتصاد العالمي لشهر نيسان من عام 2019، توقع صندوق النقد الدولي أن يتراجع هذا المعدل أيضاً في عام 2019 إلى 3.3% قبل أن يعود إلى الاستقرار حول نظيره في عام 2018 حتى 2024. وهذا يعني أن الصندوق يتوقع حدوث بعض التراجع في الأجل القصير يتلشى في الأجل الطويل.



وكما يظهر من الشكل، فإن الأردن يتوقع أن يتوسط المجموعات الاقتصادية الرئيسية بالنسبة لتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلا. ومن الواضح أن توقعات اتجاهات الاقتصاد الأردني هي الأكثر تفاؤلا بالمقارنة مع متوسطات المجموعات الاقتصادية الرئيسية في العالم كما يتضح من الميل الأعلى لمنحنى النمو.

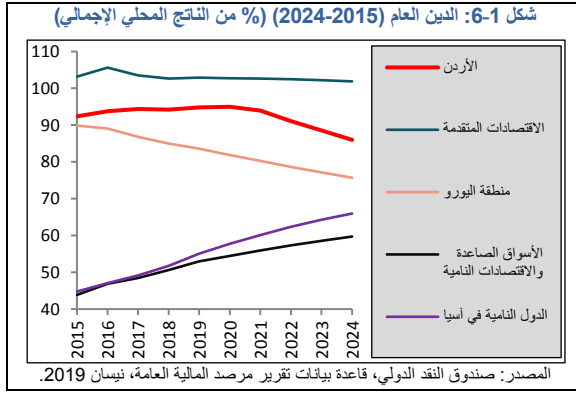


ومن البديهي أن تكون تحركات النمو الاقتصادي العالمي مرتبطة بالاقتصادات الكبرى الأكثر تأثرا وتأثيرا في اتجاهات الاقتصاد العالمي. فمثلا، أشار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر نيسان من عام 2019 إلى انخفاض أسعار الطاقة العالمية بنسبة 17.0% في الفترة الأخيرة، حيث انخفضت أسعار النفط من 81.0 دولار للبرميل في تشرين أول من عام 2018 إلى 61.0 دولار في شباط من عام 2019. يعود ذلك إلى تأثيرات العرض لا سيما التنازل المؤقت عن العقوبات الأمريكية على صادرات النفط الإيراني إلى بعض الدول، وإنتاج النفط الخام الأمريكي. وفي مطلع عام 2018 انتعشت أسعار النفط إلى حد ما وذلك بفضل خفض الإنتاج من قبل الدول المصدرة للنفط. وعلى الرغم من زيادة الطلب المحلي في العامين الماضيين في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بنسبة 2.0%، وتماشيا مع انخفاض الضغط على



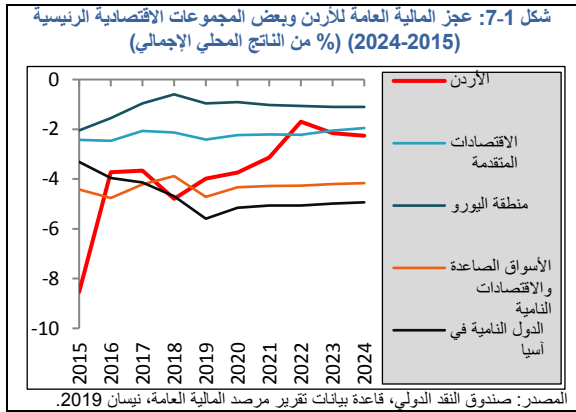
وبالنسبة لتطورات وآفاق النمو الاقتصادي في مختلف الاقتصادات، أشار الصندوق إلى تراجع هذا المعدل في الأسواق المتقدمة بشكل طفيف في عام 2018 إلى 2.2% مقارنة مع 2.4% لعام 2017. ويتوقع استمرار هذا التراجع في الأعوام القادمة ليصل إلى ما دون 2.0%، وهي معدلات نمو قياسية تقل بمقدار نصف نقطة مئوية عن المتوسط التاريخي خلال 30 عاما. وقد أرجع التقرير هذه الاتجاهات إلى ثلاثة عوامل، وهي تزايد القوة الاحتكارية للشركات في الاقتصادات المتقدمة بشكل كبير مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى في العالم (شكل 3-1)، وتراجع أسعار السلع الرأسمالية كمحرك للاستثمار، إضافة إلى تفاقم حدة التوترات التجارية الثنائية. أما بالنسبة للأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فقد تراجع معدل النمو الاقتصادي فيها من 4.8% في عام 2017 إلى 4.5% في عام 2018، كما يتوقع استمرار انخفاض هذا المعدل في عام 2019 قبل تعافيه لاحقا (شكل 2-1).

عودة إلى اتجاهات النمو الاقتصادي، يبين شكل 4-1 اتجاهات وآفاق النمو لسبع مجموعات اقتصادية رئيسية إضافة إلى الأردن، فقد تفوقت الدول النامية في آسيا على المجموعات الاقتصادية الأخرى بمعدلات نمو مرتفعة تاريخيا ومستقبليا تتجاوز 6.4%، تليها مجموعة الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بمعدلات نمو بلغت 4.7% خلال الفترة (2015-2024).



1-2-2-2 عجز المالية العامة

أشار تقرير مرصد مالية الحكومة لشهر نيسان 2019 إلى تباين اتجاهات عجز المالية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول والمجموعات الاقتصادية الرئيسية في العالم. ففي الاقتصادات المتقدمة، بقيت هذه النسبة في عام 2018 محافظة على مستواها في عام 2017، وهو 2.1%. أما في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فقد انخفضت النسبة من 4.2% في عام 2017 إلى 3.9% في عام 2018 بسبب الإصلاح المالي في الدول المصدرة للنظف. كما أشار التقرير إلى أهمية تقديم الدعم المالي للدول النامية المنخفضة الدخل مثل الأردن لاستكمال جهودها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (شكل 7-1).

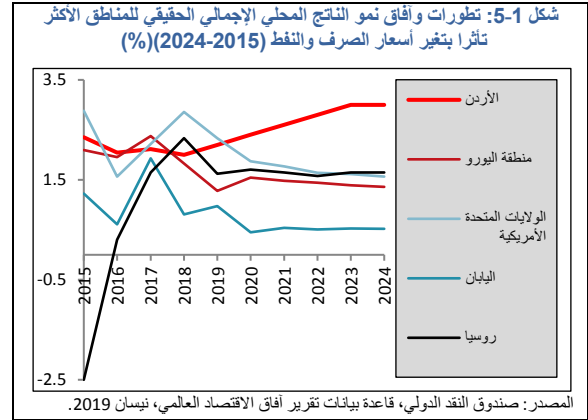


1-3-1 استقرار النظام المالي العالمي

1-3-1 الاستقرار المالي العالمي

تراجعت الأوضاع المالية العالمية في الوقت الحالي، لكنها لا تزال تيسيريه نسبيا حسبما أشار تقرير الاستقرار المالي العالمي لشهر نيسان 2019 الصادر عن صندوق النقد الدولي.

الأسعار والأجور الإجمالية المنخفضة، يتباطأ نمو النشاط الاقتصادي وسط زيادة التوترات التجارية وتشديد الظروف المالية وارتفاع حالة عدم اليقين في سياسات العديد من الاقتصادات، كما أسلف. وكما يلاحظ من شكل 5-1، فإن التوقعات تشير إلى تفوق الاقتصاد الروسي على كل من الولايات المتحدة واليابان ومنطقة اليورو بعد الصدمة التي ضربت الاقتصاد الروسي في عام 2015.



1-2-2-1 تطورات المالية العامة

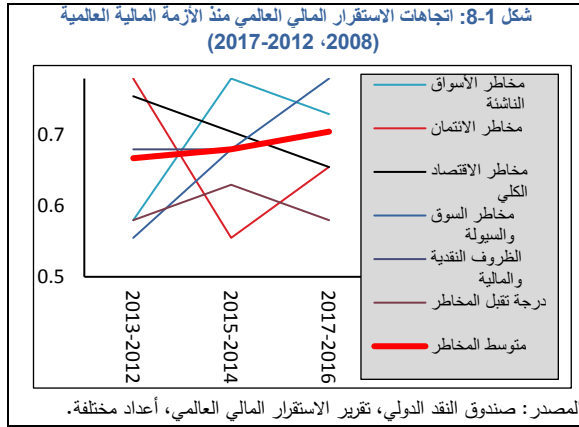
1-2-2-1 الدين العام

مع تباطؤ النمو العالمي وتزايد الشكوك، ركزت السياسات المالية على الاستعداد لحالات الركود المحتملة بهدف تحقيق التوازن بين الاستقرار والاستدامة والتركيز بشكل أكبر على الإصلاحات لتعزيز النمو الشامل طويل الأجل في ضوء المخاطر السلبية على الاقتصاد العالمي.

وقد أشار تقرير مرصد مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر نيسان من عام 2019 إلى انخفاض الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة من 107.0% في عام 2016 إلى 103.5% في عام 2018. أما بالنسبة للأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فقد ارتفعت نسبة الدين العام من 48.5% في عام 2017 إلى 50.6% في عام 2018، ومن المتوقع أن تستمر هذه النسبة في الارتفاع خلال الأعوام القادمة (شكل 6-1).

من تفعيل أو تشديد الإجراءات الاحترازية الكلية واسعة النطاق.

ويوضح شكل 1-8 اتجاهات المكونات الأساسية لخارطة الاستقرار المالي الصادرة عن صندوق النقد الدولي في تقاريره للاستقرار المالي للأعوام 2012 حتى 2017، والتي تشمل أربعة أنواع من المخاطر، وهي مخاطر الائتمان ومخاطر الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر الاقتصاد الكلي. بالإضافة إلى درجة تقبل المخاطر والظروف النقدية والمالية.



فقد اتخذت مخاطر الائتمان اتجاها تنازليا بعد الأزمة المالية العالمية بمتوسط 0.63 خلال الفترات الثلاثة ((2012-2013)، (2014-2015)، (2016-2017)) بالمقارنة مع 0.90 خلال الأزمة. بينما اتخذت مخاطر الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية اتجاها تصاعديا خلال الفترات الثلاثة (0.55 و 0.75 و 0.70 على التوالي) بمتوسط 0.67، إلا أنها انخفضت بالمقارنة مع مستواها خلال الأزمة (1.00). وبالنسبة لمخاطر السوق والسيولة فقد ارتفع اتجاهها بمتوسط 0.64 مقارنة مع 0.30 خلال الأزمة، في حين أن مخاطر الاقتصاد الكلي تراجعت إلى 0.68 خلال ذات الفترات بالمقارنة مع 0.90 خلال الأزمة. كما حافظت درجة تقبل المخاطر على مستواها خلال فترة ما بعد الأزمة بمتوسط 0.57 مقارنة مع 0.9 خلال الأزمة. بينما تحسنت الظروف النقدية والمالية بعد الأزمة بمتوسط 0.66 مقارنة مع 0.10 خلال الأزمة. إجمالاً، تدل الأرقام على تزايد المخاطر الأربعة من متوسط 0.64 إلى 0.65 و 0.68 للفترات الثلاثة على التوالي (شكل 1-8).

وقد أشار تقرير الاستقرار المالي العالمي إلى خطورة تراجع أسعار المساكن ومدى ارتباطها مع السياسات المتبعة مثل السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية. وقد كان لإجراءات تشديد السياسات الاحترازية الكلية الهادفة إلى

وبعد حدوث انخفاضات حادة في نهاية عام 2018، تعافت الأسواق المالية في مطلع عام 2019 بسبب تبني البنوك المركزية الكبرى نهج التروي والتأني في العودة إلى السياسة النقدية العادية ترقباً لنتائج المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

كما أشار تقرير الاستقرار المالي العالمي إلى استمرار تراكم مواطن الضعف التي تهدد الاستقرار المالي العالمي على المدى المتوسط. ومن مواطن الضعف المرتفعة حسب التقرير، قطاع الشركات والقطاع المالي غير المصرفي والقطاع السيادي في عدد من الدول ذات الأهمية النظامية، وتكمن مواطن الضعف في هذه القطاعات في ارتفاع المديونية وانخفاض مستويات السيولة بسبب عدم تطابق آجال الموجودات والمطلوبات (Maturity Mismatch) المتمثل في ارتفاع الموجودات طويلة الأجل بالمقارنة مع ارتفاع المطلوبات أو الالتزامات قصيرة الأجل. وبطبيعة الحال انعكس هذا التراجع في التمويل متاح في السوق سلباً على الوضع الاقتصادي وزيادة المخاطر على الاستقرار المالي. وكانت تطورات المخاطر والظروف المالية والنقدية متغيرة في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. حيث تحسنت القدرة على خدمة الدين في قطاع الشركات في الاقتصادات المتقدمة. إلا أنه إذا بقيت الأوضاع النقدية والمالية ميسرة، فيرجح أن يزداد عبء الدين مما قد يسبب مخاطر أكبر في المستقبل.

كما حدد تقرير الاستقرار المالي العالمي لهذا العام بعض الأسباب التي ربما تؤدي إلى حدوث تدهور مفاجئ في مستويات الاستثمار، مما قد يؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية، وبالتالي يؤثر سلباً على الأوضاع الاقتصادية العالمية. ومن هذه الأسباب تباطؤ النمو العالمي بوتيرة أكبر من المتوقع. حيث أن المخاطر السياسية ومخاطر السياسات الاقتصادية، كحدوث تصعيد في التوترات التجارية أو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع حاد في درجة تجنب المخاطر.

وعلى الرغم من التطورات السلبية التي قد تهدد النمو العالمي، ينبغي لصانعي السياسات تجنب حدوث تباطؤ اقتصادي حاد، مع إبقاء مواطن الضعف المالي قيد السيطرة من خلال إعادة تقييم السياسة النقدية في ضوء تغير آفاق الاقتصاد أو المخاطر المحيطة بها، واتباع منهج استباقي في استخدام الأدوات الاحترازية على نطاق واسع، والاستفادة

والاقتصاد الأردني، كما هو معروف، اقتصاد صغير ومفتوح ومحدود الموارد، وهو وبالتالي ليس بمعزل عن التطورات التي تحدث في المنطقة والعالم في كافة النواحي ومنها الاقتصادية. وفي هذا السياق، فقد حقق الاقتصاد الأردني معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية (2000-2007)، بمتوسط بلغ 6.2%. وقد كان أثر هذه الأزمة واضحا على النمو الاقتصادي من خلال تعرضه لتراجع كبير، حيث بلغ متوسطه للفترة (2008-2011) 4.4%. وتزامنا مع التحديات التي فرضتها حالة عدم الاستقرار في المنطقة، تراجعت هذه المعدلات بشكل متسارع لتبلغ كما ذكرنا 1.9% في عام 2018. وقد أشارت التقارير الدولية إلى أن النمو الاقتصادي في الأردن لا يزال متقلبا بأعباء الصراعات الدائرة في المنطقة وتدايها والمخاوف الأمنية وضعف استثمارات القطاع العام أكثر من المتوقع.

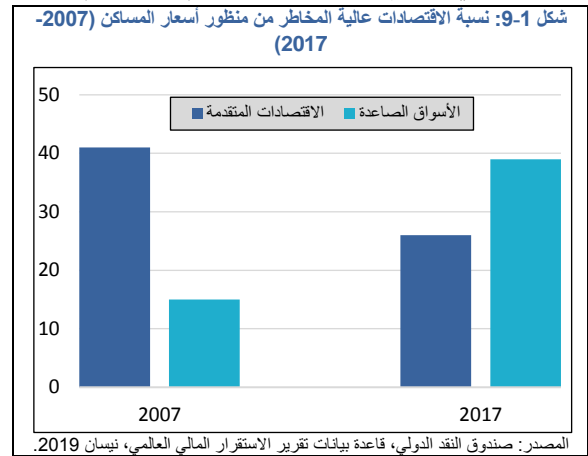
1-4-2 البطالة والفقر

ساهمت الإجراءات والبرامج الحكومية في تخفيف تأثير انعكاسات النزاعات في المنطقة على معدلات الفقر والبطالة. ورغم ذلك، فقد ارتفع معدل البطالة من 18.3% في عام 2017 إلى 18.6% في عام 2018، تزامنا مع استمرار وتيرة نمو النشاط الاقتصادي المنخفضة. بالنسبة للفقر، فقد أشارت البيانات المتاحة في تقرير حالة الفقر في الأردن استنادا إلى بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2017-2018 إلى أن معدل الفقر قد بلغ 15.7% في 2018 مقارنة مع 14.4% في عام 2010. ولا زالت الحكومة تعمل على احتواء الفقر رغم التطورات الاقتصادية المعاكسة.

1-4-3 التضخم

ارتفع معدل التضخم مقاسا بالتغير النسبي لأسعار المستهلك من 3.3% في عام 2017 إلى 4.5% في عام 2018 (شكل 1-10). وقد كان المحرك الرئيسي لهذا الارتفاع رفع أسعار بعض السلع مثل النقل والحبوب ومنتجاتها والتبغ والسجائر وغيرها، نتيجة لإجراءات ضريبية وتنظيمية، وفي المقابل، فقد انخفضت أسعار مجموعة أخرى من السلع، الأمر الذي قلل من آثار رفع الأسعار لبعض السلع الأخرى.

تخفيف مخاطر انخفاض أسعار المساكن فعالية تفوق فعالية السياسة النقدية خاصة في الاقتصادات المتقدمة وعلى المدى القصير. ومن أهم هذه الإجراءات وضع حد أقصى لنسبة القرض إلى القيمة أو نسبة خدمة الدين إلى الدخل، بالإضافة إلى تخفيض سعر فائدة السياسة النقدية. وقد أشارت النتائج إلى وجود ارتباط بين هذه الإجراءات وتراجع مخاطر انخفاض أسعار المساكن للفترة (2007-2017) في معظم الاقتصادات المتقدمة، بينما زادت المخاطر في نفس الفترة في معظم الأسواق الصاعدة (شكل 1-9).



1-3-2 الاستقرار المالي المحلي

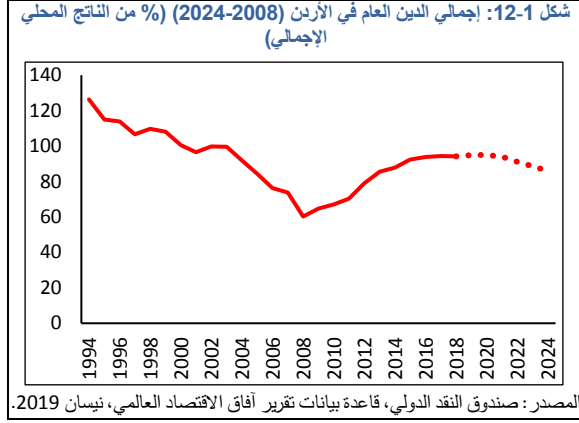
كما يتضح من تحليل القطاع المالي لاحقا في هذا التقرير، فإن القطاع المالي عموما والمصرفي خصوصا مستقران. حيث يتمتع الأردن بنظام مصرفي سليم ومتين قادر بشكل كبير على تحمل الصدمات والمخاطر العالية نتيجة تمتعه بمستويات مرتفعة من رأس المال، بالإضافة إلى مستويات مريحة من السيولة والربحية.

1-4 التطورات الاقتصادية والمالية المحلية وآفاقها

1-4-1 النمو الاقتصادي

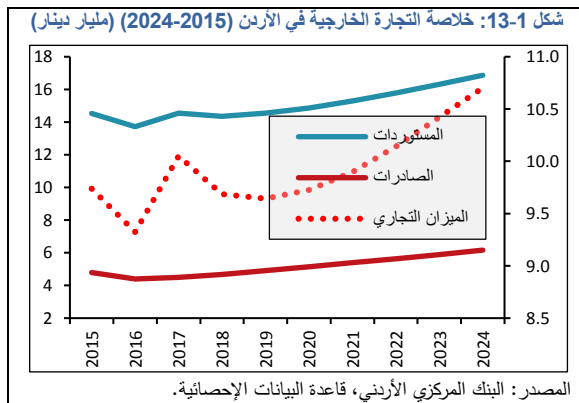
تراجع معدل النمو الاقتصادي تراجعا طفيفا في عام 2018 حيث بلغ 1.9% مقارنة مع 2.1% في عام 2017. ورغم التحديات، فقد توقع صندوق النقد الدولي أن يحقق هذا المعدل تحسنا متزايدا ليصل إلى 2.2%، 2.4%، 2.6%، 2.8%، و3.0% للفترة (2019-2024) على التوالي (شكل 1-1).

وتشير البيانات إلى أنه بالرغم من الارتفاع المستمر لهذه النسبة خلال الأعوام الماضية، إلا أنه من المتوقع أن تشهد هذه النسبة تراجعاً خلال الأعوام الستة القادمة وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي (شكل 12-1).



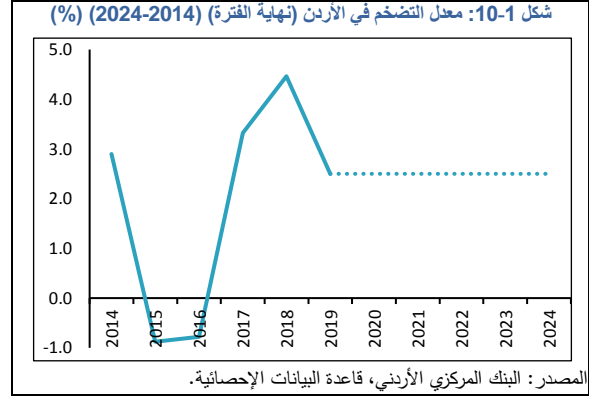
1-4-5 القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الوطنية بنسبة 3.6% من 4,504.2 مليون دينار في عام 2017 إلى 4,668.4 مليون دينار في عام 2018، وارتفعت قيمة المعاد تصديره بنسبة 2.6% من 828.9 مليون دينار في عام 2017 إلى 850.1 مليون دينار في عام 2018. أما المستوردات، فقد انخفضت بنسبة 1.4% من 14,553.7 مليون دينار في عام 2017 إلى 14,353.2 مليون دينار في عام 2018. وأدت هذه التطورات الإيجابية إلى انخفاض عجز الميزان التجاري بنسبة 4.2% من 9,220.6 في عام 2017 إلى 8,834.7 في عام 2018 (شكل 13-1).



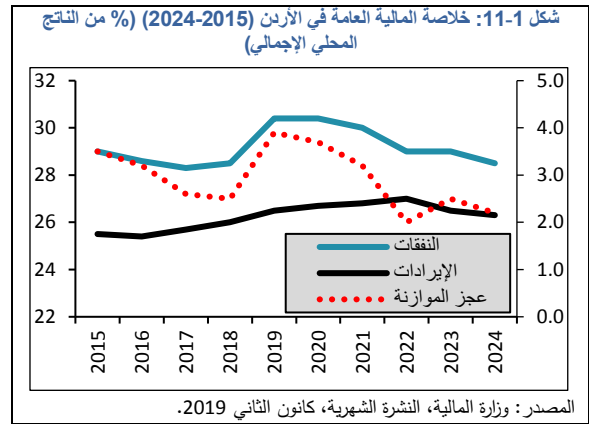
1-4-6 التطورات النقدية

قام البنك المركزي الأردني خلال 2018 برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية ثلاث مرات بما مجموعه 75 نقطة أساس، وعلى نافذة الإيداع الليلة الواحدة أربع مرات بما مجموعه 100 نقطة أساس وذلك في ضوء ارتفاع أسعار



1-4-4 تطورات المالية العامة

انخفض عجز الموازنة الكلي بعد المنح من 747.9 مليون دينار (2.6% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2017 إلى 727.6 مليون دينار (2.4% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2018 (شكل 11-1). فيما يتعلق بإجمالي الدين العام، فقد ارتفع من 27,269.2 مليون دينار في عام 2017 إلى 28,308.3 مليون دينار في عام 2018. ورغم ارتفاعه بالأرقام المطلقة، إلا أنه إستقر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 94.4% في عام 2018 مقارنة مع 94.3% في عام 2017.



ويعتبر الدين العام وتراكم العجز المالي تحدياً كبيراً يواجهه الاقتصاد الأردني وتسعى الحكومة إلى احتوائه. ورغم السير بنهج اقتصادي إصلاحي لتصحيح اختلالات هيكلية زادت الظروف الإقليمية، ظل معالجة المديونية العامة وعجز الموازنة هما التحدي الاقتصادي الأكبر. فعلى مدار العشرة أعوام الماضية كانت نسبة الدين العام مستمرة في الزيادة وقد كانت أبرز أسباب هذا الزيادة؛ تراجع النشاط الاقتصادي في الأردن وارتفاع عجز الموازنة الناجم عن تداعيات الصراعات الإقليمية وارتفاع أسعار النفط ودعم أسعار الطاقة (بالأخص الكهرباء).

1-5 تحديات الاستقرار: الوضع الإقليمي

رغم تراجع وتيرة الاضطرابات السياسية في المنطقة خاصة في سوريا والعراق، إلا أن الأردن لا زال متكلفا بأعباء تداعيات الصراعات التي جرت، ولاسيما أزمة اللجوء الإنساني وأعبائها. فوفقا لآخر التصريحات، فإن الأردن يعتبر ثاني أكبر دولة مستضيفة للاجئين في العالم، فمنذ عام 2011 دخل الاقتصاد الأردني في معترك الأزمة السورية باستقباله العدد الأكبر من اللاجئين وهو مثقل بأعباء اقتصادية كبيرة.

وقد زادت تداعيات الصراعات الإقليمية الأعباء الاقتصادية على الأردن، تزامنا مع انخفاض المساعدات والمنح وما نتج عنها من مستويات أداء متواضعة للنشاط الاقتصادي وارتفاع المديونية وارتفاع نسب البطالة والفقر، حيث يتحمل الاقتصاد الأردني تكاليفا باهظة مباشرة وغير مباشرة أضافت أعباء اقتصادية واجتماعية جديدة على موازنة الحكومة، وضغوطات كبيرة على البنية التحتية والخدمات خاصة على قطاعات التعليم والصحة والمياه.

1-6 الأردن في بعض المؤشرات الدولية

1-6-1 مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد

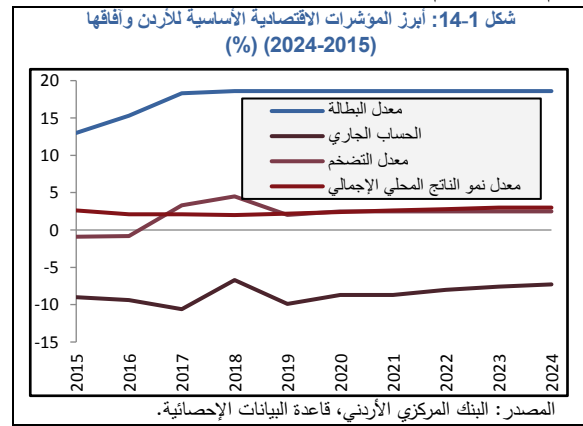
الفساد هو استغلال للموارد العامة لتحقيق مكاسب خاصة يؤدي إلى تشوه أنشطة الدولة وتراجع النمو الاقتصادي وجودة الحياة. وتصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشرات الشفافية ومكافحة الفساد سنويا منذ عام 1995 من خلال ترتيب الدول والأقاليم حول العالم وفقا لتقييم الخبراء ورجال الأعمال لمستوى انتشار الفساد في القطاع العام. ووفقا لمنهجية المؤشر، يتم ترتيب 180 دولة وإقليم حول العالم استنادا إلى مقياس للعلامات يتراوح من 0 إلى 100، حيث أن علامة 0 تشير إلى مستوى مرتفع من الفساد، في حين أن علامة 100 تبين أن الدولة خالية من الفساد.

يشير تقرير عام 2018 إلى أن أكثر من ثلثي الدول المشمولة في المؤشر قد حققت مراكز أقل من 50 وبمتوسط علامات 43، وبالرغم من أن البيانات أشارت إلى بعض التقدم، إلا أن معظم الدول قد فشلت في تحقيق نجاحات تذكر في مكافحة الفساد في القطاع العام.

بالنسبة للأردن، فقد احتل هذا العام المرتبة 58 من بين 180 دولة، وحقق مجموع علامات قدره 49 نقطة، محرزا

الفائدة على الدولار الأمريكي ولضمان تنافسية وجاذبية الأدوات المحررة بالدينار الأردني. أما فيما يتعلق بالاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي بما في ذلك الذهب وحقوق السحب الخاصة فقد بلغت في نهاية عام 2018 ما قيمته 9,495.1 مليون دينار بتراجع نسبته 6.9% عن عام 2017، ويعتبر مستوى الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي مريحا ويكفي للاستيراد لمدة 6.3 شهرا، وهي فترة آمنة وتفق المعدلات المقبولة حسب المعايير الدولية.

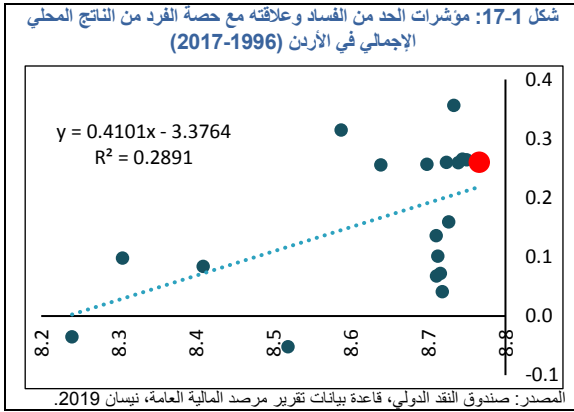
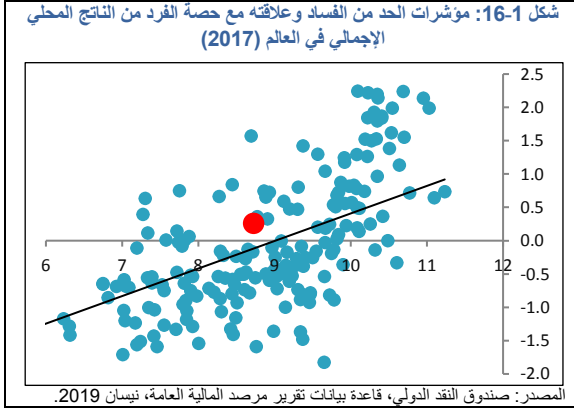
وحسب جدول 1-1 وشكل 1-1، يبدو أن الأجل المتوسط سيكون أكثر تفاؤلا بالنسبة للاقتصاد الأردني من خلال توقع تحسن معدل النمو الاقتصادي واستقرار التضخم وتراجع حجم الدين العام.



جدول 1-1: أبرز المؤشرات الاقتصادية الأساسية للأردن وأفاقها (2005 - 2024)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل التضخم (الفترة المتأخرة) (%)	معدل البطالة (%)	عدد السكان (معدل النمو)	إجمالي الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
2005	8.1	3.5	14.8	2.8	84.3	18.1
2006	8.1	6.3	14.0	2.9	76.3	11.5
2007	8.2	4.7	13.1	3.0	73.8	16.8
2008	7.2	14.0	12.7	3.0	59.6	9.3
2009	4.5	0.7	12.9	3.1	64.4	5.2
2010	2.7	4.8	12.5	3.2	66.9	7.1
2011	2.8	4.2	12.9	4.3	70.6	10.2
2012	2.1	4.5	12.2	6.0	80.2	15.2
2013	2.4	4.8	12.6	8.8	86.6	10.4
2014	3.4	2.9	11.9	8.2	88.5	7.2
2015	2.6	0.9	13.0	7.9	92.4	9.0
2016	2.1	0.8	15.3	2.5	93.8	9.4
2017	2.1	3.3	18.3	2.4	94.3	10.6
2018	2.0	4.5	18.6	2.5	94.4	6.7
2019	2.2	2.0	-	1.7	94.6	9.9
2020	2.4	2.5	-	1.4	94.1	8.7
2021	2.6	2.5	-	1.1	92.4	8.7
2022	2.8	2.5	-	0.8	89.2	8.0
2023	3.0	2.5	-	0.7	86.4	7.6
2024	3.0	2.5	-	0.6	83.7	7.3

المصدر: الأرقام الفعلية (2005-2018) مستمدة من البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية. أرقام معدل النمو الاقتصادي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2019. أرقام معدل البطالة ومعدل النمو السكاني مستمدة من قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة. تقديرات الأرقام (2019-2024) مستمدة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2019.



1-6-2 مؤشر التنمية البشرية

يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التابع لهيئة الأمم المتحدة تقريراً سنوياً يلخص الإنجازات والاتجاهات المتعلقة بالتنمية البشرية من خلال ثلاثة أبعاد أساسية، هي التمتع بحياة صحية ومعدل توقع عمر مرتفع، والتمتع بالمعرفة والثقافة والتعليم، والتمتع بمستوى معيشة ملائم. يشير التقرير في مجمله إلى أن القدرات والتنمية البشرية من أهم المعايير التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند الحكم على مستوى التنمية والتقدم لحالة البلاد، حيث يتضمن التقرير العديد من المؤشرات الفرعية المرتبطة بالتنمية البشرية. وبالنسبة للأردن، فقد احتل في عام 2017 المرتبة 95 من أصل 189 دولة على ترتيب المؤشر. ومقارنة مع 18 دولة عربية شملها التقرير، فقد احتل الأردن مرتبة متوسطة حيث تفوق الأردن على عدد من الدول العربية مثل تونس، وليبيا، ومصر، وفلسطين، والعراق، والمغرب، واليمن (شكل 1-18).

بذلك تقدماً بدرجة واحدة عن ترتيب العام السابق (جدول 2-1).

جدول 2-1: ترتيب الأردن في مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد لأعوام مختلفة

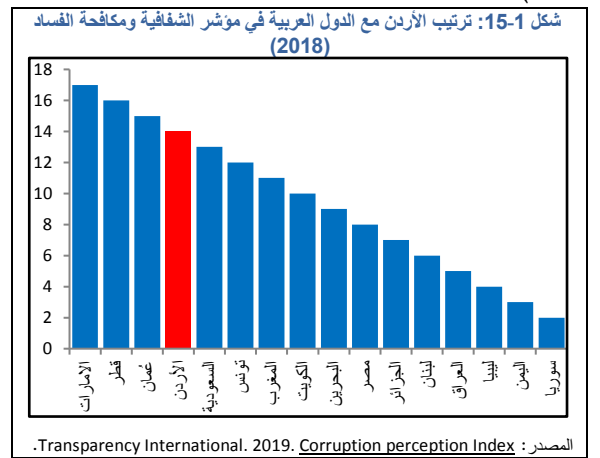
العلامة**						الترتيب*		
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2018	2017	2016
49	48	48	53	49	45	58	59	57

المصدر: Transparency International. 2019. [Corruption perception Index](http://www.transparency.org)

* كلما كانت المرتبة أقرب إلى 1 كان هذا أفضل.

** العلامة من 0-100 وكلما كان المجموع أقرب إلى 100 كان هذا أفضل.

مقارنة مع دول منطقة الشرق الأوسط، احتل الأردن المرتبة الرابعة على ترتيب المؤشر هو ترتيب جيد يعكس جدية الحكومة في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وخلق بيئة صحية للاستثمار، علماً بأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد احتلت صدارة ترتيب دول المنطقة في هذا المجال (شكل 15-1).



وقد تضمن تقرير مرصد المالية العامة عدداً من المؤشرات لقياس الفساد والقدرة على التحكم فيه، وقد تم تطبيق هذا المؤشر على 193 دولة من مختلف الاقتصادات بهدف قياس العلاقة بينه وبين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فكلما ارتفع المؤشر، كلما زادت القدرة على التحكم بالفساد. وفي هذا السياق، تحسنت عملية مكافحة الفساد بشكل تدريجي خلال العقد الماضي، مما كان له أثر إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. بالنسبة للأردن، فقد تم تقدير العلاقة السابقة وتطبيقها على الأردن للفترة (1996-2017). وقد تبين من خلال تحليل الانحدار وجود علاقة موجبة قوية بين مؤشر الحد من الفساد وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسبما تشير إليه بيانات تقرير مرصد المالية العامة. وبالتالي، فإن تعزيز إجراءات مكافحة الفساد بكافة جوانبه والحد منه قد انعكس إيجابياً على الوضع الاقتصادي من خلال زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي في الأردن (شكل 16-1 وشكل 17-1).

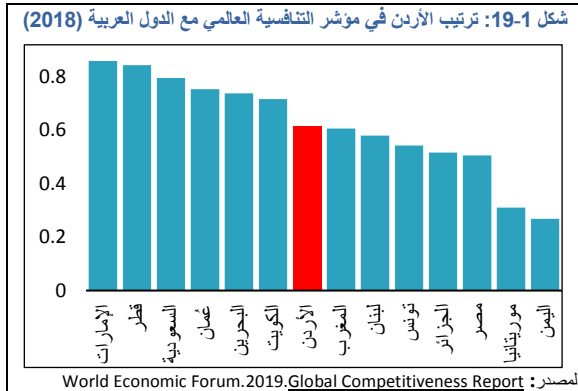
6	المهارات والتعليم	61	64.4	فنلندا
المؤشر الفرعي الثالث: الأسواق				
7	سوق الإنتاج	88	53.8	سنغافورة
8	سوق العمل	91	55.6	أميركا
9	النظام المالي	32	70.7	أميركا
10	حجم السوق	81	48.7	الصين
المؤشر الفرعي الرابع: عوامل الإبداع والابتكار في نظام بيئة التنافس				
11	ديناميكية الأعمال	94	54.4	أميركا
12	طاقات (قدرات) الإبداع والابتكار	59	38.9	ألمانيا
	المؤشر الإجمالي للأردن	73	59.3	

المصدر: World Economic Forum. 2019. Global Competitiveness Report * العلامة من 0-100 وكلما ارتفع المجموع كان هذا أفضل.
** تم تصنيف 140 اقتصاد في إصدار هذا العام.

كما يتضح من علامة المتوسط الكلي للمؤشرات الفرعية في عام 2018، يحتل الأردن مرتبة متوسطة عالمياً، أما عربياً، فقد احتل الأردن المرتبة السابعة وهي تعتبر مرتبة جيدة، حيث يتقدم الأردن في الترتيب على المغرب ولبنان وتونس والجزائر ومصر وموريتانيا واليمن، وتتقدم عليه في الترتيب دول الخليج العربي فقط (شكل 1-19 و جدول 4-1).

جدول 4-1: ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمي (2013-2018)								
العلامة**					الترتيب*			
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2018	2017	2016
59.29	4.30	4.29	4.23	4.25	4.20	73	65	63

المصدر: World Economic Forum. 2019. Global Competitiveness Report * كلما كان الترتيب أقرب إلى 1 كان هذا أفضل، وكل على دولة ذات اقتصاد تنافسي ومستدام، ويخطط بتدابير تعزز مرونة النمو طويل الأمد وتوسع الفرص أمام المجتمع.
** العلامة من 1-100 وكلما كان المجموع أقرب إلى 100 كان هذا أفضل، علماً أن الإصدارات السابقة للمؤشر كانت تعتمد ترتيب العلامات من 1-7.

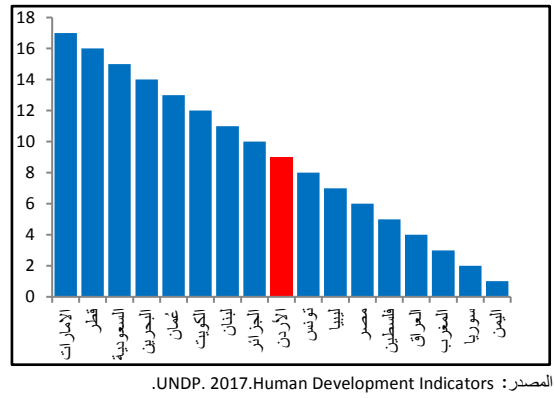


1-6-4 مؤشر ممارسة الأعمال

يصدر البنك الدولي سنوياً مؤشر ممارسة الأعمال منذ عام 2004 والذي يقيس بشكل رئيسي الأداء الاقتصادي في 190 اقتصاداً حول العالم باستخدام مجموعة من المؤشرات الكمية لجودة وفعالية بيئة الأعمال، ويبحث في سياسات الحكومة والقوانين والأنظمة والتعليمات التي تحسن ممارسات الأعمال والأخرى التي تحد منها.

بالنسبة للأردن، فقد احتل في عام 2018 المرتبة 104 من أصل 190 اقتصاداً مدرجاً على لائحة المؤشر وبمجموع علامة بلغت 100/60.9، متراجعاً بذلك درجة واحدة عن العام السابق (جدول 1-5).

شكل 1-18: ترتيب الأردن مع الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية (2017)



1-6-3 مؤشر التنافسية

ينشر منتدى الاقتصاد العالمي تقريراً سنوياً لمؤشرات التنافسية التي يتم فيها تقدير درجة التنافسية لاقتصادات العالم باستخدام مجموعة من العوامل والمقاييس الفرعية التي تنتج في المحصلة رقماً واحداً يبين الوضع التنافسي للدولة المعنية.

ويضم المؤشر الكلي مجموعة من المؤشرات الفرعية إضافة إلى مقاييس مساندة جديدة وأخرى ناشئة تقيس الإنتاجية والنمو. كما يوضح المؤشر الكلي دور رأس المال البشري والابتكار والمرونة وسرعة الاستجابة - ليس فقط كعوامل مسببة - بل كعوامل محددة لمعالم نجاح أي اقتصاد في عصر الثورة الصناعية الرابعة. في إصدار هذا العام تم قياس أداء الاقتصادات حول العالم من خلال أربعة مؤشرات فرعية رئيسية، وهي تمكين البيئة، ورأس المال البشري، والأسواق، والابتكار والتعقيد.

ووفقاً لمنهجية المؤشر، يتم ترتيب اقتصادات العالم على ترتيب المؤشر من 1 إلى 140 ولمجموع علامات يتراوح في مدى (0-100). وكلما حصلت الدولة على ترتيب أقرب إلى 1 ومجموع علامات أقرب إلى 100 فإن ذلك يعني اقتصاداً أكثر تنافسية واستدامة مستقبلاً.

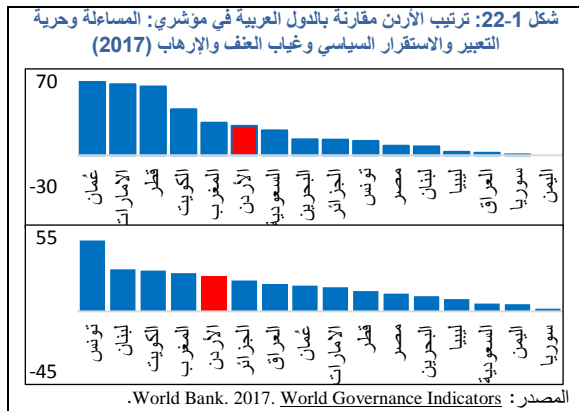
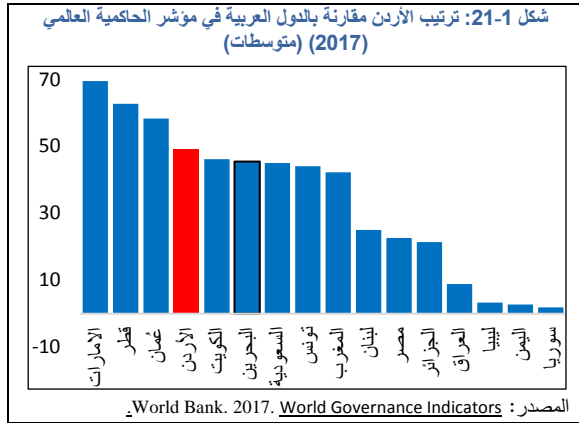
بالنسبة للأردن، فقد تراجع ترتيبه في المؤشر في عام 2018 ليحتل بذلك المركز 140/73 وبمجموع نقاط 100 / 59.3 مقابل المركز 65 في عام 2017 (جدول 1-3).

جدول 3-1: ترتيب الأردن على محاور مؤشر التنافسية العالمي (2018)				
رقم	المؤشر / المحور	الترتيب	العلامة*	أفضل أداء
المؤشر الفرعي الأول: تمكين البيئة				
1	المؤسسات	50	57.7	نيوزيلاند
2	البنية التحتية	73	66.6	سنغافورة
3	استقرار الاقتصاد الكلي	101	69.9	31 دولة
4	تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	75	52.3	كوريا
المؤشر الفرعي الثاني: رأس المال البشري				
5	الصحة	78	78.4	4 دول

عدد من الخبراء والمستجيبين لمسح استقصائي يعد لقياس وجمع البيانات الضرورية للمؤشرات الكلية والفردية من معاهد ومراكز بحوث وهيئات غير حكومية وهيئات دولية وشركات قطاع خاص. يضم المؤشر الكلي ستة أبعاد للحاكمية هي عبارة عن مؤشرات فرعية تستخدم لقياس المؤشر الكلي وهي مؤشر المساءلة وحرية التعبير، ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب، ومؤشر فعالية الحكومة، ومؤشر الجودة التنظيمية، ومؤشر سيادة القانون، ومؤشر السيطرة على الفساد.

ومقارنة مع الدول العربية المدرجة على ترتيب مؤشر الحاكمية العالمي، فقد احتل الأردن المرتبة الرابعة وهي مرتبة متقدمة بين 16 دولة عربية كما هو مبين في شكل 21-1.

أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحاكمية العالمي، فقد احتل الأردن مراتب متقدمة أيضا مقارنة مع الدول العربية مما يعكس مستوى جيد من الحاكمية في الأردن وهو أمر ضروري لتوفير بنية اقتصادية واستثمارية جيدة.



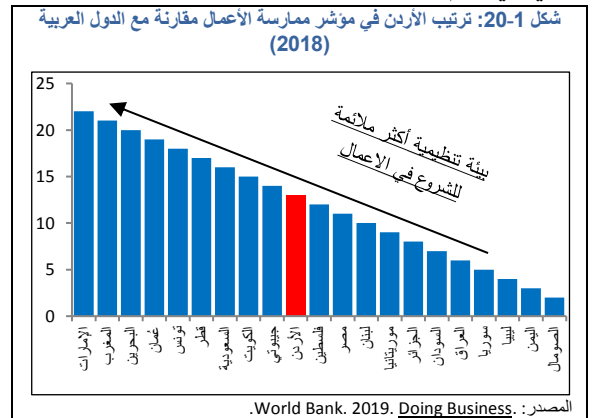
جدول 5-1: ترتيب الأردن في مؤشر ممارسة الأعمال (2018)

المرتبة لعام 2017: (104)		العلامة: 60.9		مقدار التغير: (1.42)	
التشروع في الأعمال	106	استخراج تراخيص البناء	139	الحصول على الائتمان	35.0
المرتبة	84.4	المرتبة	60.4	المرتبة	134
حماية المستثمرين الأقلية	125	دفع الضرائب	95	تنسيب حالات الإعسار	150
المرتبة	46.6	المرتبة	71.4	المرتبة	30.3
المرتبة	108	المرتبة	74	المرتبة	108
المرتبة	108	المرتبة	79.0	المرتبة	55.5

المصدر: World Bank, 2019. Doing Business. * كلما كان ترتيب الدولة أقرب إلى 1، كان هذا أفضل، ودل على بيئة تنظيمية ملائمة أكثر للشروع في الأعمال وتشغيل الشركات التجارية المحلية. ** تم استثناء مؤشرات إصلاحات سوق العمل من مؤشرات تصنيف هذا العام. *** المركز يتحدد من خلال الترتيب لمؤشر متوسط مجموع العلامة للشرة لمواضيع التي تحتوي فيه كل مؤشر على مجموعة من المؤشرات الفرعية وتعطي وزنا متساويا لكل موضوع.

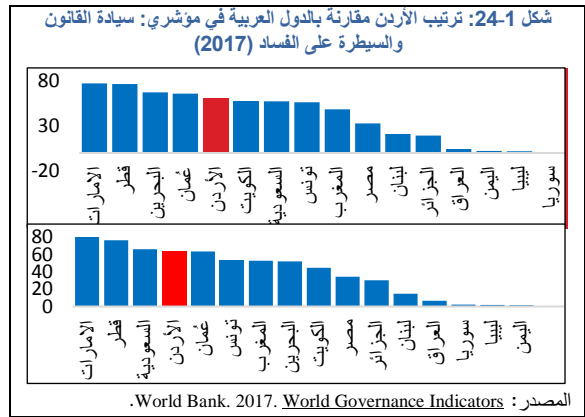
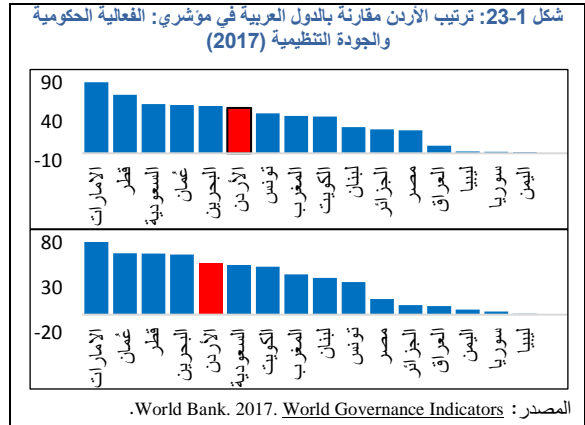
ومقارنة مع الدول العربية، فقد احتل الأردن مرتبة متوسطة تقريبا في ترتيب المؤشر لعام 2018، متقدما بذلك على مجموعة الدول، وهي فلسطين، ومصر، ولبنان، والجزائر، والسودان، والعراق، وسوريا، وليبيا، واليمن، والصومال (شكل 20-1).

بالنسبة لترتيب الأردن في هذا المؤشر عبر الأعوام القليلة الماضية، يلاحظ بأن الأردن منذ عام 2017 قد حقق تقدما ملحوظا عن سابقه من الأعوام، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال تأسيس شركة المعلومات الائتمانية، بالإضافة إلى موجة الإصلاحات التنظيمية التي تستمر الحكومة الأردنية بتبنيها للنهوض في البيئة التنظيمية وتحسين البنية التحتية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر؛ تسهيل التجارة عبر الحدود، وتبسيط عملية التخليص الجمركي، واستحداث مشروع النافذة الاستثمارية الواحدة، وتحسين البنية التحتية في ميناء العقبة، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في عام 2017.



1-6-5 مؤشر الحاكمية العالمي

يقوم البنك الدولي بإعداد مؤشرات الحاكمية العالمية سنويا منذ عام 1996 والتي تلخص التصورات بخصوص مستوى الحاكمية المطبقة في الدول الصناعية والنامية بناء على آراء



7-1 خلاصة

رغم التطورات المختلفة التي أصابت المنطقة خصوصا والعالم عموما خلال الأعوام الأخيرة، وظالت الظروف الاقتصادية والسياسة والاجتماعية في عدد من دول العالم خصوصا دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي انعكست بزيادة التحديات التي تواجه الأردن، فإن الإجراءات والسياسات التي تبنتها الحكومة الأردنية والبنك المركزي الأردني ساعدت في التقليل من حدة هذه التداعيات والحفاظ نسبيا على الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمالي في الأردن.

الفصل الثاني: البنية التحتية والتشريعية للنظام المالي

1-2 مقدمة

تعد البنية التحتية والتشريعية الملائمة من المقومات والعوامل الرئيسية للوصول إلى الاستقرار المالي، وخلال الفترة السابقة واصل البنك المركزي جهوده في تطوير البنية التحتية للنظام المالي والتشريعات المالية ذات العلاقة، حيث أن جهود البنك المركزي ركزت على بعدين رئيسيين، وهما: تعزيز الشمول المالي بشكل حصيف ومدروس وتعزيز المنظومة التشريعية للنظام المالي.

2-2 تعزيز الشمول المالي

1-2-2 مفهوم الشمول المالي

ينظر إلى الشمول المالي بأنه "الحالة التي يتاح من خلالها للأفراد وقطاع الأعمال الوصول الملائم للخدمات والمنتجات المالية المختلفة (عمليات الدفع، التوفير، الائتمان، التحويل المالي، التأمين) بتكلفة معقولة وبشكل يلبي احتياجاتهم ويساعدهم في تحسين مستوى معيشتهم بطريقة آمنة ومستدامة". في هذا السياق تبنى صانعو السياسات النقدية والمالية في الدول ذات الأسواق النامية والناشئة موضوع الشمول المالي كأولوية ضمن سياساتهم وأهدافهم لتحقيق النمو الشامل والمستدام.

يدرك الأردن بأن الشمول المالي بات يشكل ركيزة أساسية في تحقيق النمو الشامل والمستدام في المملكة، حيث عكفت الحكومة الأردنية على بناء بنية تحتية مالية متينة وقوية بالإضافة إلى وضع الأطر التشريعية والقانونية اللازمة للوصول إلى نظام مالي شامل، وقد أخذ البنك المركزي الأردني الدور القيادي في هذه العملية يسانده فيها شركاؤه من القطاعين العام والخاص بما يضمن التنسيق والتعاون في وضع وتنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية بهذا الخصوص.

ومنذ عام 2012 انصب تركيز البنك المركزي الأردني على تعزيز الشمول المالي في المملكة من خلال متابعة أبرز المستجدات والتطورات الإقليمية والعالمية في مجال سياسات تعزيز الشمول المالي، ثم بدء البنك المركزي في عام 2015 بالتوجيه والإشراف على صياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في المملكة، وذلك بعد قيام دولة رئيس الوزراء بتشكيل اللجنة الوطنية لإعداد استراتيجية الشمول المالي برئاسة محافظ البنك المركزي الأردني، وتستهدف الاستراتيجية بشكل خاص تحقيق الشمول المالي لذوي الدخل المحدود، الشباب، النساء، اللاجئين والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وكما ذكرنا في تقرير الاستقرار المالي لعام 2017 فقد تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) في 2017/12/4، حيث تغطي الاستراتيجية عدة محاور أساسية وهي:

- الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- التمويل الأصغر.
- القدرات المالية والثقافة المالية.
- حماية المستهلك المالي.
- الخدمات المالية الرقمية.

2-2-2 الرؤية والإطار العام للشمول المالي في الأردن

وكما ذكرنا في تقرير الاستقرار المالي لعام 2017 فإن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تقوم على تسليط الضوء على القطاعات ذات الأولوية، من ضمنها ثلاثة محاور رئيسية للشمول المالي والتي تتضمن: التمويل الأصغر، الخدمات المالية الرقمية، وتمويل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. ومن جانب آخر تعتبر الركائز الأربعة التالية المتطلبات الأساسية لإنجاح الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتي تتداخل مع المحاور الثلاثة الرئيسية وتساهم في تحقيق الأهداف المتوخاة منها، وتشمل هذه المتطلبات: استخدام التكنولوجيا المالية، حماية المستهلك المالي ورفع القدرات المالية لكافة فئات المجتمع، البيانات والأبحاث، وكذلك القوانين والتشريعات.

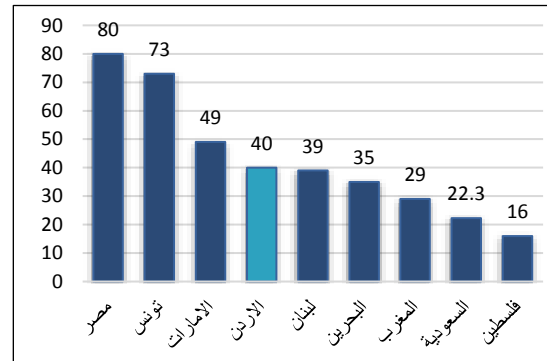
وقياس الأثر لكل هدف تشغيلي واستراتيجي تضمنته الخطة وانعكاسها مستقبلاً على الأهداف الوطنية للاستراتيجية.

2-2-3-1 الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم، وأحد أهم مجالات خلق فرص العمل، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 95% من إجمالي الشركات في الغالبية العظمى من دول العالم، وتوفر ما بين 40% إلى 60% من مجموع فرص العمل. وتشير دراسة حديثة صادرة عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة 'الرسمية' تساهم في 33% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات النامية، كما أنها تساهم بما يصل إلى 45% من فرص العمل. وترتفع هذه الأرقام بشكل ملحوظ عند إضافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي. أما في البلدان ذات الدخل المرتفع، فتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي، وتؤمن 62% من فرص العمل.

هذا وقد أشار تقرير "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل في الدول العربية" والصادر عن صندوق النقد العربي في عام 2019 إلى أن هذه المشروعات تسهم في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية بنسب تتراوح ما بين (16%-80%) من الناتج المحلي الإجمالي (شكل 2-2) وتسهم في خلق (20%-40%) من فرص العمل.

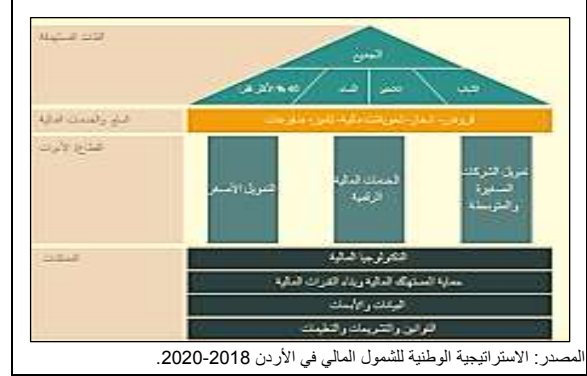
شكل 2-2: مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية (2019) (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

وعلى الرغم من أن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تستهدف كافة فئات المجتمع والشركات متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم، إلا أن التركيز موجه بشكل خاص نحو تمكين الفئات المهمشة والمحرومة من الخدمات المالية، ولا سيما الفئات الضعيفة من ذوي الدخل المحدود ضمن فئة 40% الأكثر فقراً في المملكة، والنساء، والشباب (وبالأخص ممن هم ضمن الفئة العمرية 15-18 سنة)، واللاجئين.

شكل 1-2: الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي



المصدر: الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن 2018-2020.

هذا وتهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لتحقيق هدفين رئيسيين هما:

- 1- رفع مستوى الشمول المالي من 33.1% في عام 2017 مقياساً بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية إلى 41.5% بحلول عام 2020.
- 2- تقليص الفجوة الجندرية من 53% إلى 35%.

2-2-3 عمل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

بعد إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2020) في نهاية عام 2017، قام البنك المركزي بالتنسيق والتعاون مع الشركاء الرئيسيين من كافة القطاعات المعنية بوضع خطط عمل لجميع محاور الاستراتيجية حيث تم الانتهاء من إعداد هذه الخطط في عام 2018 وتم نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي.

كما تم الانتهاء من وضع آلية الرصد/المتابعة والتقييم (Monitoring & Evaluation Framework) الخاص بتطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، بهدف تسهيل عملية جمع البيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء للتأكد من السير على المسار الصحيح نحو تحقيق النتائج المرجوة

الإعمار الأوروبي قام بتوقيع اتفاقيات مع ثلاثة بنوك بمبلغ (60) مليون دولار.

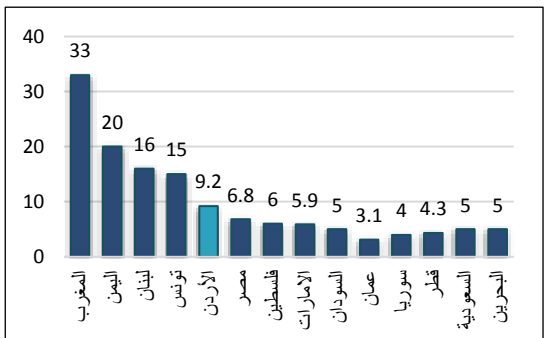
كما يوجد لدى البنك المركزي برامج تمويل موجهة لقطاعات الصناعة والطاقة المتجددة والسياحة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاستشارات الهندسية والصحة والتعليم (التدريب المهني والفني والتقني) وقطاع النقل (بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة) بسعر فائدة يبلغ حالياً 1% للتمويل الموجه للمشاريع المتواجدة في المحافظات خارج عمان و1.75% للتمويل الموجه للمشاريع المتواجدة في العاصمة وبمبلغ إجمالي يصل إلى حوالي 1.2 مليار دينار، حيث استفاد من هذه البرامج حتى نهاية الربع الأول من عام 2019 حوالي 991 مشروعاً بقيمة إجمالية وصلت إلى ما يقارب 670 مليون دينار توزعت على قطاعات الصناعة والطاقة المتجددة والسياحة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاستشارات الهندسية والصحة والتعليم (التدريب المهني والفني والتقني) وقطاع النقل بمقدار 332.5، 201.9، 56، 44.8، 14، 2، 7.9، 1.5، 9.6 مليون دينار على التوالي. هذا وقد قام البنك المركزي بتطوير شروط الإقراض منذ عام 2015 ضمن هذا البرنامج لتتواءم وبرامج التمويل المعمول بها لدى البنوك الإسلامية.

أما بخصوص توفير الضمانات اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد تم العمل على إعادة هيكلة أعمال الشركة الأردنية لضمان القروض وزيادة رأسمالها وتطوير إجراءات عملها ونطاق تعاملها لكي تتمكن من توفير الضمانات اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. مما أدى إلى تضاعف عدد وقيمة المشاريع المضمونة من قبل الشركة، كما تم إنشاء صندوق لدعم الشركات الناشئة بمبلغ (50) مليون دينار عن طريق توفير الضمانات اللازمة لحصول هذه الشركات على التمويل من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض، كما قام البنك المركزي بتوفير مبلغ (100) مليون دينار لشركة ضمان القروض لتأسيس صندوق ضمان ائتمان الصادرات لتوفير الضمانات المطلوبة مقابل تسهيلات القطاع التصديري.

وتجدر الإشارة إلى قيام البنك المركزي بإطلاق مشروع شركة الصندوق الأردني للريادة في أيلول 2018، والذي عمل على إعداده مع كل من الحكومة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

كما يقدر حجم فجوة تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في العالم العربي ما بين 210 و240 مليار دولار، هذا وتشير التقديرات إلى أن حوالي 79% من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية لا تستطيع النفاذ إلى تمويل، بالإضافة إلى أن التسهيلات الممنوحة إلى هذه المشروعات لا تزال محدودة حيث تشكل حوالي 9% من إجمالي التسهيلات المصرفية في الدول العربية، وهو يقل بكثير عن متوسط البلدان متوسطة الدخل البالغ نحو 18%.

شكل 3-2: نسبة الائتمان الممنوح لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التسهيلات (%)



المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان "النهوض بالمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

وإيماناً من البنك المركزي الأردني بالدور الهام الذي تلعبه الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأردني، فقد واصل البنك المركزي دوره المتمثل في دعم وتشجيع هذه الشركات، حيث قام البنك المركزي الأردني خلال الأعوام الخمسة الماضية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية بحشد تمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يصل إلى ما يقارب 323 مليون دولار أمريكي بأسعار فائدة منافسة ولآجال مناسبة، وصل منها ما مقداره 222 مليون دولار، أقرضت لما يزيد عن 15 ألف مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط منهم أكثر من 64% متواجد خارج العاصمة، كما ساهمت هذه التمويلات بخلق حوالي 6,300 فرصة عمل جديدة، وسيقوم البنك المركزي بسحب المبالغ المتبقية والبالغة 100 مليون دولار خلال عامي 2019 و 2020، هذا بالإضافة إلى خط الائتمان المقدم من بنك الإعمار الأوروبي للبنوك مباشرة بمبلغ (120) مليون دولار لنفس الغاية الذي قام البنك المركزي بدوره بتقديم التسهيلات والدعم اللازم لتيسير استفادة البنوك منه، علماً أن بنك

2-2-3-2 التمويل الأصغر

كما ذكرنا في تقارير الاستقرار المالي السابقة فقد قام البنك المركزي الأردني في عام 2015 بتوسيع مظلمته الرقابية لتشمل قطاع التمويل الأصغر، كما قام البنك المركزي بعد ذلك بإصدار مجموعة من التعليمات لتنظيم هذا القطاع مثل تعليمات الترخيص والتواجد لشركات التمويل الأصغر رقم (2016/62) تاريخ 2016/4/10، وتعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع التمويل الأصغر رقم (2018/15) تاريخ 2018/6/27، وسيستمر البنك المركزي تبعاً بإصدار التعليمات التفصيلية التي تنظم أعمال هذا القطاع. ومن الجدير بالذكر أنه تم حتى تاريخه ترخيص تسع شركات تمويل أصغر من قبل البنك المركزي الأردني.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يوجد توجه لدى البنك المركزي بتنظيم كامل قطاع التمويل في الأردن، حيث يعمل البنك المركزي على إعداد نظام للرقابة على كافة شركات التمويل في الأردن بهدف ضمان سلامة أوضاعها المالية والإدارية وتعزيز دورها التنموي وحماية المتعاملين معها.

2-2-3-3 القدرات المالية والثقافة المالية

يُعتبر موضوع نشر الثقافة المالية والمصرفية من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الشمول المالي وتعزيز حماية العملاء، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن رفع مستوى الثقافة المالية للأفراد هو عامل أساسي لزيادة مستوى مدخراتهم، مما يعزز من النمو الاقتصادي من خلال توفير السيولة اللازمة للاستثمار، الأمر الذي يعزز من قدرة الدول على تحمل الأزمات المالية والاقتصادية، وفي الأردن يولي البنك المركزي موضوع الثقافة المالية اهتماماً بالغاً نظراً لأهميته في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة، خصوصاً أن الإحصائيات والدراسات أشارت إلى أن الأردن يحتل مرتبة متواضعة في مستوى الثقافة المالية بين الدول.

وإيماناً من البنك المركزي الأردني بأهمية موضوع الثقافة المالية في المملكة؛ فقد بادر البنك المركزي بإطلاق مشروع

وجاء هذا المشروع ضمن الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي وتم إنشائه على شكل شركة مساهمة خاصة برأس مال قدره 98 مليون دولار؛ قدم البنك المركزي 48 مليون دولار منها فيما تساهم الحكومة بمبلغ 50 مليون دولار تم تمويلها بقرض من البنك الدولي. وتتولى الشركة الأردنية لضمان القروض مسؤولية تنفيذ هذا المشروع من خلال مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء من القطاع الخاص. ويتكون هذا المشروع من ثلاثة عناصر هي: الاستثمار المباشر في الشركات الريادية والإبداعية في المملكة والاستثمار في صناديق رأس المال المغامر إلى جانب العمل على تعزيز فرص الاستثمار من خلال دعم الرياديين والمؤسسات المعنية باحتضان وتطوير قدرات الرياديين ومن ضمنها حاضنات ومسرعات الأعمال القائمة في المملكة.

ويهدف المشروع بشكل أساسي إلى تطوير بيئة الأعمال الريادية في المملكة بما يشمل المؤسسات ذات العلاقة والتشريعات النافذة، خاصة وأن ما يقارب من 90% من استثمارات شركة الصندوق الأردني للريادة ستنم من خلال صناديق رأس المال المغامر، بهدف تشجيع إنشاء هذه الصناديق والعمل معها لتطوير أعمالها وتنمية قدراتها الفنية والاستثمارية، إلى جانب تشجيع المستثمرين المختلفين على المساهمة في هذه الصناديق مع العمل في نفس الوقت على تطوير قنوات الاستثمار والتمويل الريادي الأخرى. كذلك سيحفز الصندوق الاستثمار الريادي في المملكة من خلال استثماره المباشر في الشركات بالتعاون مع مستثمرين آخرين لتوسيع فرص وقنوات التمويل المتاحة للمشاريع الريادية في المملكة. وقد باشر الصندوق فور إطلاقه بتلقي طلبات الاستثمار من الصناديق والشركات الإبداعية، ويتوقع وفق التقديرات الأولية إتمام الاستثمار في ثلاثة صناديق رأسمال مغامر وثمانية شركات خلال عام 2019.

كما تجدر الإشارة إلى قيام البنوك التجارية والبنوك الإسلامية بتأسيس شركتين استثماريتين برأسمال 100 مليون دينار و25 مليون دينار على التوالي للاستثمار في رؤوس أموال الشركات المتوسطة ذات القيمة المضافة.

ويساهم في حمايتها من مخاطر السمعة والمخاطر القانونية وبما يضمن مساهمتها في التنمية الاقتصادية المستدامة واستقرار النظام المالي، فقد قام البنك المركزي ممثلاً بدائرة حماية المستهلك المالي باتخاذ العديد من الإجراءات بهذا الخصوص:

من الناحية التشريعية؛ قام البنك المركزي بإصدار عدد من التعليمات أهمها "تعليمات حماية المستهلك المالي للعملاء ذوي الإعاقة" والتي تهدف إلى إزالة كافة الحواجز البيئية المادية والسلوكية التي تعمل على إعاقة أو صعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية من قبل العملاء ذوي الإعاقة. كما قام البنك المركزي بإصدار تعليمات "الحساب البنكي الأساسي" وذلك بهدف إتاحة وصول كافة فئات المجتمع وبالأخص المستبعدين مالياً والمستفيدين من صندوق المعونة الوطنية إلى الخدمات المالية والمصرفية، حيث تسري أحكام هذه التعليمات على كافة البنوك العاملة في المملكة وذلك لتمكين جميع المواطنين المؤهلين قانونياً من امتلاك حساب بنكي الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز ثقافة الادخار ويساهم في التسهيل عليهم وتحسين المستوى المعيشي لهم ويؤدي إلى تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، ويمثل الحساب البنكي الأساسي حساباً مصرفياً منخفض التكاليف ويحيث يكون متاحاً لفئات المجتمع والذين لا يمتلكون حسابات بنكية ويرغبون في التعامل مع البنوك ضمن حدود وكلف تتناسب مع دخلهم وقدراتهم. وقد تضمنت التعليمات عدداً من المحاور أهمها إجراءات عناية مبسطة فيما يخص فتح الحساب، عدم وجود حد أدنى للرصيد، إعفاء العميل من بعض العمولات والرسوم، وإتاحة الخدمات المصرفية الأساسية مثل السحب والإيداع والحوالات المصرفية وكذلك الخدمات البنكية الإلكترونية. كما أولت التعليمات أهمية خاصة لدور البنوك بتوعية الفئات المستبعدة مالياً بحقهم في استخدام الحساب البنكي الأساسي وتوعيتهم بواجباتهم ومسؤولياتهم حيال استخدامه.

إضافة لما سبق فقد تم إنجاز مشروع "تعليمات الجوائز المرتبطة بحسابات التوفير لدى البنوك" والتي تهدف إلى تعزيز المنافسة الحقيقية بين البنوك وتعزيز ثقافة الادخار

لنشر وتعميق الثقافة المالية في المملكة وذلك بهدف تمكين المواطن الأردني من:

- إدراك المبادئ والمفاهيم الأساسية في المجال المالي والمصرفي.
- إدارة مدخراته وممتلكاته الشخصية واستثمارها بالشكل الأمثل.
- زيادة فرص الاستفادة من المصادر والخدمات والتسهيلات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية.
- زيادة الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

لذا فإن المشروع يستهدف عدة قطاعات رئيسية في المجتمع من خلال عدة برامج، حيث تم البدء بالبرنامج الرئيسي المتمثل بالتعليم المالي في المدارس وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز (مؤسسة أردنية غير ربحية)، وقد تم البدء بتدريس منهاج الصف السابع اعتباراً من العام الدراسي 2016/2015 كما تم البدء بتدريس منهاج الصف الثامن والحادي عشر اعتباراً من العام الدراسي 2017/2016، ومنهاج الصف التاسع والثاني عشر في العام الدراسي 2018/2017، ومنهاج الصف العاشر في العام الدراسي 2019/2018.

علاوة على برنامج التعليم المالي في المدارس، فإن المشروع سيشمل في المستقبل عدة برامج أخرى، وعلى النحو التالي:

- أ. التعليم المالي في مؤسسات التعليم العالي.
- ب. نشر الوعي المالي من خلال وسائل الإعلام.
- ج. الثقافة المالية لتطوير الأعمال.
- د. التعليم المالي في مكان العمل.
- هـ. التعليم المالي للمرأة والمجتمعات الريفية.
- و. التعليم المالي الإلكتروني.

2-3-4 حماية المستهلك المالي

في إطار حرص البنك المركزي الأردني على تعزيز الشمول المالي من خلال حماية المستهلك المالي وتعزيز الشفافية والعدالة عند تعامل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي مع عملائها بما يعزز تنافسية هذه المؤسسات

تتعلق بدور البنك المركزي في حماية المستهلك المالي وتوفيرها للجمهور. وقامت دائرة حماية المستهلك المالي بتقديم محاضرات تفاعلية لعدد من طلاب الجامعات والمدارس لرفع مستوى الثقافة المالية لديهم وتعريفهم بمواضيع حماية المستهلك المالي. وتم تعزيز عمل نشر الوعي والتثقيف المالي بتفعيل قسم خاص بهذا المجال في نهاية عام 2018.

2-2-3-5 توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي

2-2-3-5-1 الخدمات المالية الرقمية

باشراً البنك المركزي الأردني بعملية تطوير وإعادة هيكلة لنظم الدفع والتسويات في المملكة بالتشارك مع البنوك العاملة في الأردن والشركاء ذوي العلاقة، وتهدف هذه العملية إلى الحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني من خلال التشغيل البيئي لأنظمة الدفع وتشجيع القبول المتزايد لأدوات الدفع الحديثة وتقليل المخاطر النظامية ومخاطر الائتمان وتسهيل دورة النقود في الاقتصاد بما يعزز الكفاءة الاقتصادية، وقد اتخذ البنك المركزي الدور القيادي لهذه العملية تسانده فيها البنوك التجارية ممثلة بمجلس المدفوعات الوطني. حيث قام بما يلي:

- استمر البنك المركزي على صعيد أنظمة الدفع والتسويات بتشغيل نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS) الذي يتوافق مع معيار الرسائل الجديد (ISO 2002) بتنفيذ أوامر التحويل بين حسابات البنوك الأعضاء بعملات الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، اليورو والجنيه الأسترليني بالإضافة إلى عمليات السوق الثانوية، حيث بلغ عدد أوامر التحويل المنفذة في النظام خلال عام 2018 حوالي (294.6) ألف أمر بقيمة (105.5) مليار دينار مقابل (305.7) ألف أمر بقيمة بلغت (99.2) مليار دينار خلال عام 2017، كما بلغ عدد عمليات السوق الثانوية التي تمت خلال هذا العام من خلال النظام (8,056) عملية بمبلغ وصل إلى (6,394) مليون دينار.

لدى الأفراد وضمان حقهم في الحصول على العوائد المناسبة على حساباتهم.

وفي مجال الدراسات والتقارير، تم إعداد تقرير خاص بالشكاوى يتضمن شكاوى عملاء البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي، وذلك بهدف تحليل شكاوى العملاء والوقوف على أوجه التقصير بحق مستهلكي الخدمات المالية، وتم نشر التقرير على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي موضحاً فيه تصنيف هذه الشكاوى وأبرز القنوات التي تم من خلالها استقبال الشكاوى، وقد بلغ عدد الشكاوى التي وردت إلى البنك المركزي من العملاء على البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية خلال عام 2018 حوالي 1,366 شكوى. في حين بلغ عدد شكاوى العملاء التي تم استقبالها ومعالجتها من قبل وحدات إدارة شكاوى العملاء في البنوك العاملة في المملكة حوالي 13,591 شكوى، استحوذت الشكاوى المتعلقة بسلوك التعامل المهني على الحصة الأكبر من شكاوى العملاء الواردة إلى البنوك التجارية المحلية ونسبة 33%، يليها الشكاوى المتعلقة بالخدمات الإلكترونية بنسبة 25.4%، والشكاوى حول العقود وشروط التعامل بنسبة 22.2%.

وعلى صعيد الرقابة المكتبية والميدانية؛ تم تفعيل الرقابة المكتبية والميدانية على البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية من حيث مراجعة عقود تسهيلات الأفراد والوقوف على أية مواد في هذه العقود تمثل إجحافاً بحقوق المستهلك المالي، ومن خلال التفتيش الميداني على عدد من البنوك للتأكد من مدى تطبيق التعليمات التي تتعلق بحماية المستهلك المالي. هذا إلى جانب تفعيل قسم الرقابة والتفتيش على المؤسسات المالية غير البنكية في نهاية العام السابق. وفي مجال نشر الوعي والثقافة المالية؛ قام البنك وبمناسبة اليوم العربي للشمول المالي بإطلاق حملة توعوية (Financial Literacy Campaign) في الفترة 2018/4/26-22 لنشر الثقافة المالية لطلاب عدد من الجامعات الأردنية كخطوة أولى نحو تعزيز الثقافة المالية لدى كافة فئات المجتمع. كما تم إعداد عدة بروشورات

حركات الدفع من خلال النظام لعام 2018 (1,587,193) حركة بقيمة إجمالية بلغت (75.9) مليون دينار مقابل (157,529) حركة بقيمة إجمالية (6.4) مليون دينار أردني لعام 2017.

استمر البنك المركزي خلال عام 2018 بتقديم خدمة عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً من خلال نظام إي فواتيركم (eFAWATEERcom) الذي يتم تشغيله من قبل شركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني، والذي يرتبط بجميع البنوك العاملة في المملكة باستثناء (مصرف الراجحي) وقد تم خلال عام 2018 ربط سيتي بنك لتقديم الخدمة من خلال القنوات البنكية المختلفة، هذا ومن ناحية أخرى فقد بلغ عدد المفوترين المشاركين في النظام (164) مفوتراً خلال عام 2018 مقارنة ب(111) مفوتراً للعام 2017، كما بلغ عدد حركات الدفع على النظام (9.26) مليون حركة بقيمة بلغت (6.2) مليار دينار أردني خلال عام 2018 مقابل (4.67) مليون حركة بقيمة إجمالية (3.3) مليار دينار للعام 2017.

استمر البنك المركزي في عام 2018 بتقديم خدمة عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً (eFAWATEERcom) عبر بوابة الدفع الإلكتروني (Portal) وعبر قناة الدفع المباشر بهدف تمكين كافة المواطنين الأردنيين ممن يقيمون داخل المملكة أو في أي مكان في العالم من الاستعلام ودفع فواتيرهم ومدفوعاتهم الأخرى باستخدام حساباتهم المفتوحة لدى البنوك المرخصة داخل الأردن و بطاقات الدفع الائتمانية الصادرة عن مختلف البنوك في جميع أنحاء العالم بسهولة وأمان، ويتولى مشغل ومدير النظام (شركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني) تشغيل بوابة الدفع الإلكتروني نيابة عن البنك المركزي الأردني عن طريق أحد مقدمي خدمات الدفع المرتبطين بنظام إي فواتيركم.

قام البنك المركزي وبالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وبدعم وتمويل من وزارة الاتحاد الفيدرالي الألماني للتعاون الاقتصادي والتطوير (BMZ) بتمديد مشروع (Digi#ances – Digital)

استمر البنك المركزي خلال عام 2018 بتشغيل نظام غرفة التفاضل الآلي (Automated Clearing House) الذي أطلق بتاريخ 2016/10/30 والذي يتوافق مع معيار الرسائل الجديد (ISO 20022) وهو نظام دفع وتحويل وتفويض آلي يوفر بنية تحتية آمنة لتنفيذ مدفوعات التجزئة فيما بين البنوك الأعضاء وعملياتهم بما في ذلك البنك المركزي الأردني، ويشتمل النظام على التحويلات الدائنة والمدينة وإدارة التفاوض المدينة ودفعات الحكومة والمؤسسات المالية وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص حيث بلغ عدد أوامر التحويل المنفذة في النظام خلال عام 2018 (1,9) مليون أمر بقيمة بلغت (2,6) مليار دينار مقابل (1,2) مليون أمر بقيمة بلغت (2) مليار دينار خلال عام 2017.

استمر البنك المركزي خلال عام 2018 بتشغيل نظام تسوية وإيداع الأوراق المالية الحكومية (DEPO/X) الذي أطلق بتاريخ 2016/2/7، وهو نظام لإدارة الدين الحكومي والمزادات بشكل آلي متكامل ومركز لإيداع وتسوية الأوراق المالية الحكومية، حيث يمكن الوصول الآمن لنظام المزادات الحكومية لإصدارات الحكومة من الأوراق المالية لكل من البنك المركزي والبنوك وشركات التأمين والوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي والجهات ذات العلاقة، كما يمكن البنك المركزي والجهاز المصرفي من التعامل بكافة أدوات السياسة النقدية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

استمر البنك المركزي بتشغيل نظام البدالة الوطنية للدفع بواسطة الهاتف النقال (JoMoPay) خلال عام 2018، حيث أن عدد المشاركين في النظام خمسة بنوك (بنك الأردن، البنك التجاري الأردني، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك العربي وبنك القاهرة عمان) وخمس شركات مالية (الشركة المتميزة لخدمات الدفع الإلكتروني من خلال الهاتف النقال، شركة الحلول المالية للدفع من خلال الهاتف النقال، شركة آية لخدمات الدفع بالهاتف النقال، الشركة المتكاملة لخدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال "دينارك"، وشركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع (MEPS)، وبلغ عدد

الجهات المانحة مثل المنظمات الإنسانية وغيرها من المنظمات التي تتعامل مع هذه الفئات.

2-2-3-5-2 شركة المعلومات الائتمانية

قام البنك المركزي بالعمل على إيجاد الإطار التشريعي والقانوني اللازم لعمل الشركات التي تعنى بتبادل المعلومات الائتمانية حيث تم إصدار "قانون المعلومات الائتمانية" المؤقت رقم (15) لسنة 2010، و"نظام شركات المعلومات الائتمانية" رقم (36) لسنة 2011، ووفقاً لهذه المرجعيات القانونية فقد أنيط بالبنك المركزي الأردني مسؤولية ترخيص مثل هذه الشركات إلى جانب الرقابة والإشراف عليها وتنظيم أعمالها، وقد تم بتاريخ 2015/12/15 منح الموافقة لترخيص أول شركة معلومات ائتمانية في المملكة، كما تم بتاريخ 2016/4/6 الموافقة على قيام البنوك المرخصة بتزويد شركة كريف- الأردن بالمعلومات المتعلقة بالائتمان العائد لعملائهم دون الحصول على الموافقة المسبقة لهؤلاء العملاء "تصريح الاطلاع"، بالإضافة إلى قيام البنوك بتزويدهم بتلك المعلومات لثلاث سنوات سابقة، وقد قامت الشركة بإطلاق خدمة الاستعلام الائتماني في تشرين الأول من عام 2016 حيث توفر هذه الشركة قاعدة معلومات ائتمانية شاملة عن عملاء البنوك والشركات المالية الأخرى التي تقدم الائتمان مما يساعد هذه الجهات على ترشيد القرارات الائتمانية وبحيث يتم اتخاذ القرار الائتماني السليم المبني على تقييم دقيق لقدرة العملاء على السداد وتسعير المنتجات المصرفية بناءً على مخاطر العملاء، بما يعزز من فعالية إدارة المخاطر لدى البنوك والشركات المالية الأخرى ويحسن من فرص العملاء خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل. هذا وحتى تاريخ 2019/04/30 قامت شركة "كريف - الأردن" بتوقيع اتفاقيات مع (55) مؤسسة شملت: (24) بنك و(31) مؤسسة مالية (6) شركات تأجير تمويلي، 8 شركات تمويل

(Remittances) حتى نهاية عام 2021 وبتحويل بقيمة (4.3) مليون يورو. يهدف المشروع إلى تطوير وتحسين الوصول إلى خدمات التحويلات المالية عبر الحدود إلكترونياً بشكل يستهدف الفئات غير المشمولة حالياً، وكذلك تحسين الوصول للخدمات المالية الأخرى ورفع درجة الوعي والقدرات المالية للأفراد حول الاستخدام المسؤول للخدمات المالية الرقمية.

أعلن البنك المركزي خلال شهر فبراير/2018 عن تأسيس المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية (FinTech Regulatory Sandbox) بهدف إيجاد حاضنة لرواد الأعمال لدعم وتشجيع الابتكار والتطوير في مجال التكنولوجيا المالية بما يعزز التنافسية في مجال الخدمات المالية الرقمية، والكفاءة والفاعلية والأمان في حركة انتقال الأموال، وتعزيز الوصول للخدمات المالية الرسمية مع الحفاظ على نزاهة واستقرار القطاع المالي وحماية حقوق وبيانات المستهلك المالي. هذا وقد تم تخريج مشروع فكرة إبداعية تتعلق بتوظيف تكنولوجيا (QR Quick Response) لمكافحة التزوير على الشيكات الورقية، كما يجري حالياً فحص وتجربة مشروع التحقق من الوثائق المتبادلة بين البنوك والصادرة منها لعملائها، بالإضافة إلى ذلك فقد تم استقبال عدة طلبات لدخول المختبر التنظيمي منها مشروعين مبنين على تكنولوجيا (Blockchain) لتطوير خدمات الدفع بالهاتف النقال الأول يستهدف خدمة العملاء البنكيين، والآخر يستهدف عملاء البطاقات المدفوعة المسبقة.

قام البنك المركزي وبدعم من مؤسسة بيل ومليندا غيتس (Bill&Melinda Gates Foundation) بإطلاق مبادرة النقود الإلكترونية للتمكين ((Mobile Money for Resilience (MM4R))، بحيث تهدف هذه المبادرة إلى تمكين الأردنيين الأقل حظاً واللاجئين من الوصول للخدمات المالية الرسمية وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً بهدف تحقيق التنمية المستدامة. كما يمثل هذا الدعم الحجر الأساس لحشد المزيد من مصادر التمويل لهذه المبادرة من كافة

المركزي المعدل رقم 24 لسنة 2016 وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2016/6/16.

2-3-1-2 قانون معدل لقانون البنوك

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون معدل لقانون البنوك رقم 7 لسنة 2019 وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2019/4/1 بحيث يقرأ مع القانون رقم (28) لسنة 2000.

وقد جاء هذا التعديل في ضوء التطورات المتسارعة في مجال الرقابة على البنوك سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، مما يجعل مواكبة هذه التطورات أمراً ضرورياً لتعزيز رقابة البنك المركزي على البنوك، كما سيسهم قانون البنوك المعدل في تنظيم عمليات التملك لنسب مؤثرة في رؤوس أموال البنوك، وتمكين البنك المركزي من وضع ضوابط ومعايير لاختيار مدققي حسابات البنوك، فضلاً عن تمكينه من اتخاذ إجراءات بديلة لمعالجة أوضاع البنوك المتعثرة للحيلولة دون تصفيتها، وبما يحقق الاستقرار المالي والمصرفي لها.

وقد كان من أبرز التعديلات في القانون ما يتعلق بتعزيز الحاكمية المؤسسية في البنوك الأردنية، حيث تم وضع مواد جديدة تساهم في فصل الإدارات التنفيذية في البنوك عن مجالس إدارتها، كما تم تغيير آلية اختيار أعضاء مجالس الإدارة في البنوك بحيث يتم التركيز على كفاءاتهم وليس قدراتهم المالية، كما تم تحديد عدد أعضاء مجلس إدارة البنك بما لا يقل عن سبعة أعضاء وعدد الأعضاء المستقلين منهم على ألا يزيد عددهم على نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة، كما حظر القانون المعدل إجراء أي تعديل على ملكية البنك أو تحويل في أسهمه سواء بعملية واحدة أو عدة عمليات، أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة، دون موافقة خطية من البنك المركزي.

2-3-1-3 مشروع قانون تنظيم أعمال التأمين

في خطوة نحو سعي البنك المركزي لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2016/2/24 والذي أوعز فيه المجلس بتولي البنك المركزي مسؤولية الرقابة على قطاع

أصغر، 12 شركة مالية أخرى، وشركتي تأمين، وشركتي إصدار بطاقات ائتمانية ومؤسسة تمويلية حكومية).

وبموجب قانون المعلومات الائتمانية فإنه لكل عميل الحق في معرفة محتويات تقرير الائتمان الخاص به وأثره على قدرته على الاقتراض والقيام بالأعمال التجارية وعليه تقوم الشركة بتقديم هذه الخدمة مجاناً لكل مواطن أردني مرة واحدة سنوياً، ومن المتوقع أن يكون لإنشاء هذه الشركة انعكاسات إيجابية على تحسين الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي في المملكة.

2-3-3 البنية التشريعية للنظام المالي

مما لا شك فيه أن وجود إطار تشريعي مناسب للنظام المالي يعزز من الاستقرار المالي، حيث أثبتت التجارب أنه في حال كانت التشريعات الرقابية والتنظيمية على النظام المالي غير مناسبة فإنها ستؤدي وبشكل واضح إلى تعميق الأزمات المالية النظامية عند حدوثها¹، هذا ويقوم البنك المركزي الأردني وبشكل مستمر بالتحقق من صحة أعمال وأداء المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته والتأكد من سلامة مراكزها المالية في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والأعراف المصرفية وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والاستقرار النقدي والمالي، وانطلاقاً من استراتيجية البنك المركزي الأردني الرامية إلى إتباع رقابة مصرفية فعالة تواكب أفضل المعايير والممارسات الدولية، واستكمالاً للجهود التي بذلها في إرساء القواعد السليمة للعمل المصرفي والمالي، فقد واصل البنك المركزي في عام 2018 مراجعته الشاملة لمنظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته، وذلك على النحو التالي:

2-3-1-1 القوانين والأنظمة

2-3-1-1-1 قانون البنك المركزي الأردني

كما ذكرنا في تقرير الاستقرار المالي لعام 2017 فقد صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون البنك

¹ المصدر: دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي "Regulatory and Supervisory Independence and Financial Stability" 2002.

تحقق الخسائر من أجل تسجيلها (IAS 39)، كما وأن تطبيق المعيار الجديد سيكون له انعكاسات وتداخلات مع متطلبات رقابية أخرى (ومثال ذلك بازل III، كفاية رأس المال، السيولة و ICAAP) وكذلك مع آلية إدارة التعرضات الائتمانية في البنك سواء من حيث نوع المنتجات أو تسعيرها أو الضمانات مقابلها أو العلاقة مع العملاء، الأمر الذي يتطلب وجود رقابة فاعلة من مجلس إدارة البنك ومن لجانته ذات العلاقة ومن الإدارة التنفيذية على التطبيق السليم للمعيار الجديد والعمل على توفير وحماية الأنظمة المستخدمة في التطبيق. تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للبنوك الإسلامية فينطبق عليها الجزء من التعليمات المتعلقة بالخسارة الائتمانية المتوقعة أما الجوانب المتبقية فينطبق عليها متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (25) ولحين صدور تعليمات خاصة بالبنوك الإسلامية وفق متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (30).

2-3-2-2 تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل

الإرهاب

أصدر البنك المركزي تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالبنوك المرخصة رقم (2018/14) تاريخ 2018/6/26 ولشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/12) تاريخ 2018/5/28، ولشركات الصرافة رقم (2018/70) تاريخ 2018/1/17، حيث حددت التعليمات متطلبات العناية الواجبة والتي يتوجب عليهم مراعاتها وحظرت التعليمات الدخول في علاقات صيرفيه مع أشخاص مجهولي الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية أو مع البنوك الوهمية أو الشركات الوهمية كما تتطلب هذه التعليمات توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية لإدارة المخاطر وتوثيق عمليات تقييم المخاطر، بالإضافة إلى وضع سياسات وضوابط واعتماد أسس لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقييمها ومراقبتها، وتناولت أيضا البرامج الواجب تطبيقها على المجموعات المالية والفروع الخارجية فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأحكام الواجب مراعاتها عند التعامل مع كافة الحوالات الواردة والصادرة بما فيها الحوالات الإلكترونية التي ترسلها أو تستقبلها الشركة الخاضعة لهذه التعليمات كما تضمنت التعليمات ضرورة إخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن العمليات التي يشتبه بأنها مرتبطة

التأمين وتنظيم أعماله، ليكون جزءاً لا يتجزأ من مهامه، قام البنك المركزي بالتعاون والتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين، الجهة المسؤولة حالياً عن الرقابة والإشراف على قطاع التأمين، بإعداد مسودة قانون لتنظيم أعمال التأمين يهدف لإيجاد آلية عمل عصرية تكفل للبنك المركزي إمكانية الإشراف ومتابعة أعمال التأمين بفعالية وكفاءة.

ويعكس مشروع قانون تنظيم أعمال التأمين المطور رؤية البنك المركزي وسعيه نحو تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية الخاصة بأعمال التأمين بما يتوافق مع المعايير الدولية والتجارب العالمية الفضلى، وذلك في إطار توجه البنك المركزي نحو تعزيز استقرار وسلامة قطاع التأمين وتطويره لتمكينه من القيام بالدور المأمول منه في خدمة الاقتصاد. وقد راعى البنك المركزي خلال إعداد مسودة القانون أن تتوفر فيه الأدوات الرقابية والتنظيمية اللازمة لحماية المؤمنين والمستفيدين من وثائق التأمين وتعزيز متطلبات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين، كما حرص على أن يتضمن مشروع القانون المتطلبات التنظيمية والاحترافية والإجراءات التصويبية الضرورية التي من شأنها تحسين الخدمات المقدمة.

2-3-2-2 التعليمات

1-2-3-2 تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير

المالية (9)

تم إصدار تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) رقم (2018/13) تاريخ 2018/6/6 والموجهة إلى جميع البنوك العاملة في المملكة وعلى جميع المستويات، حيث تضمنت التعليمات متطلبات الحوكمة للتطبيق السليم لمتطلبات المعيار (9) بالإضافة إلى متطلبات المحاور الثلاث التي يغطيها المعيار (9) وهي (التصنيف والقياس)، (الخسارة الائتمانية المتوقعة/التدني) و(محاسبة التحوط)، حيث يمثل المعيار الدولي للتقارير المالية (9) في مضمونه منهجية لإدارة المخاطر في البنوك (علاوة على الإطار المحاسبي).

ويهدف المعيار (9) في محور التدني إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال نظرة مستقبلية على بيانات تاريخية ومعلومات حالية ومتوقعة عن التعرضات الائتمانية وذلك بخلاف المنهجيات السابقة التي كانت تعتمد على

المالية والمصرفية، وإلى تعزيز الاشتغال المالي والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، حيث تم اعتماد مجموعة من الأسس لإتاحة استخدام الحساب البنكي الأساسي وهو حساب بنكي بالدينار الأردني للعملاء المقيمين الأردنيين بشروط ومميزات خاصة يستهدف الأفراد المستبعدين مالياً ولا يملكون حسابات مصرفية، من خلال تحديد متطلبات فتح الحساب البنكي الأساسي الذي يتضمن حصول البنك على الحد الأدنى من بيانات التعرف على هوية العملاء وفق إجراءات العناية الواجبة المبسطة للتخفيف من متطلبات فتح الحساب، كما تم تحديد الخدمات الأساسية التي يقدمها الحساب والخدمات المحظورة وإجراءات ومبررات إغلاق الحساب، بالإضافة إلى تحديد سقف على الرسوم والعمولات التي تتقاضاها البنوك لتقديم الخدمات المتاحة لهذا الحساب.

2-3-2-5 تعليمات حماية المستهلك المالي

للعلاء ذوي الإعاقة

قام البنك المركزي بإصدار تعليمات حماية المستهلك المالي للعملاء ذوي الإعاقة رقم (2018/18) تاريخ 2018/11/18 والتي تسري أحكامها على كافة مزودي الخدمة من بنوك ومؤسسات مالية غير بنكية العاملة في المملكة والخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني، وتهدف هذه التعليمات إلى تصميم وتقديم المنتجات والخدمات المالية بشكل ملائم للعملاء ذوي الإعاقة، كما حددت هذه التعليمات إجراءات العناية الواجبة التي على مزود الخدمة إتباعها عند التعامل مع ذوي الإعاقة، والشروط التي يتوجب على البنك توفيرها لإمكانية وصول ذوي الإعاقة للاستفادة من الخدمات المقدمة دون أي صعوبات، وشروط اعتماد توقيع العميل ذو الإعاقة البصرية أو العميل ذو الإعاقة الأمي، بالإضافة إلى العدالة والشفافية في التعامل مع العملاء ذوي الإعاقة، وغيرها من الأحكام التي تنظم عملية تقديم الخدمات المصرفية لذوي الإعاقة.

2-3-2-6 تعليمات التعامل بالعملات الأجنبية

والمعادن الثمينة الرئيسية على أساس

الهامش لصالح العملاء

تم إصدار تعليمات التعامل بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة الرئيسية على أساس الهامش لصالح العملاء رقم

بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، حيث ألغي بموجب هذه التعليمات تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالبنوك رقم (2010/51) تاريخ 2010/11/23، وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمقومي خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال رقم (2014/1) لسنة 2014، وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بشركات الصرافة رقم (2010/2) تاريخ 2010/12/30.

2-3-2-3 تعليمات حدود التعرضات الكبيرة

وضوابط منح الائتمان

أصدر البنك المركزي تعليمات حدود التعرضات الكبيرة وضوابط منح الائتمان رقم (2019/2) تاريخ 2019/3/4 والتي تقرر العمل بها ابتداءً من 2019/6/30، والتي تطبق على جميع البنوك العاملة في المملكة على مستوى المجموعة البنكية بما فيها الشركات المالية التابعة (باستثناء شركات التأمين) وفروع الأردن والشركات التابعة البنكية، حيث تضمنت التعليمات تعريف مفهوم التعرض الذي يشمل جميع أشكال الائتمان المباشر وغير المباشر الممنوح للشخص الواحد والسندات والصكوك الإسلامية وأدوات الدين الصادرة عن ذات الشخص ومشتراه من البنك، بالإضافة إلى استثمار البنك في هذا الشخص (الاعتباري) سواء على شكل حقوق ملكية أو أية استثمارات أخرى، كما تضمنت التعليمات تعريف ذوي الصلة وذوي العلاقة مع البنك وقاعدة رأس المال بالإضافة إلى أن هذه التعليمات قد اشتملت على آلية احتساب قيمة التعرض، والحدود القصوى للتعرض تجاه الشخص الواحد أو مجموعة العملاء ذو الصلة، والحدود القصوى للائتمان الممنوح لإنشاء العقارات أو شرائها، وللائتمان الممنوح على شكل جاري مدين، وللائتمان الممنوح لأكثر عشرة أشخاص من عملاء البنك في المملكة، بالإضافة إلى الحدود القصوى للتعرضات تجاه الأطراف ذوي العلاقة مع البنك.

2-3-2-4 تعليمات الحساب البنكي الأساسي

تم إصدار تعليمات الحساب البنكي الأساسي رقم (2019/1) تاريخ 2019/2/4 والموجهة إلى جميع البنوك العاملة في المملكة، والتي تهدف إلى إتاحة وصول كافة فئات المجتمع وبالأخص المستبعدين مالياً إلى الخدمات

في بداية العام 2018، وذلك بهدف إيجاد حاضنة لرواد الأعمال لدعم وتشجيع الابتكار والتطوير في مجال التكنولوجيا المالية بما يعزز من التنافسية في مجال الخدمات المالية الرقمية، والكفاءة والفاعلية والأمان في حركة انتقال الأموال، وتعزيز الوصول للخدمات المالية الرسمية مع الحفاظ على نزاهة واستقرار القطاع المالي وحماية حقوق وبيانات المستهلك المالي، حيث احتوى الدليل على تعريف مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي وأهدافه ونطاق عمله والفئات المستهدفة والمخاطر المتعلقة به ومنهجية عمله والمراحل التي يمر بها العمل بالمختبر.

2-3-2-9 الدليل الإرشادي للحوسبة السحابية

أطلق البنك المركزي الدليل الإرشادي للحوسبة السحابية³ (Cloud Computing Guideline) في شهر 2018/3، حيث يتناول هذا الدليل توضيح لمفهوم تكنولوجيا الحوسبة السحابية والخصائص الأساسية لها ونماذج النشر ونماذج الخدمة المتعلقة بها وإرشادات حول بعض القضايا الهامة والواجب على المؤسسات النظر فيها بعناية/عند استخدامها لهذه التكنولوجيا ومنها حوكمة الحوسبة السحابية وإدارة مخاطرها واستمرارية أعمالها والضوابط والآليات المستخدمة لحماية بياناتها لاستخدامها بشكل آمن وفعال. كما تضمن هذا الدليل ملحق خاص بالتعليمات والتعاميم الصادرة عن البنك المركزي والمتعلقة بعمليات الإسناد الخارجي في ضوء وجوب الالتزام التام بهذه التعليمات والتعاميم من قبل البنوك المرخصة والعاملة في المملكة كون أن تكنولوجيا الحوسبة السحابية تقع ضمن عمليات الإسناد الخارجي للتسهيل على البنوك الرجوع إليها.

³ تكنولوجيا الحوسبة السحابية (Cloud Computing Technology): نموذج لتمكين الوصول الشبكي من أي مكان وبشكل مناسب وعند الطلب إلى مجموعة مشتركة من مصادر الحوسبة القابلة للإعداد (مثل الشبكات والخوادم ووسائط التخزين والتطبيقات والخدمات) لدى مزود الخدمة السحابية.

(2018/16) تاريخ 2018/7/18 والتي تسري أحكامها على جميع البنوك العاملة في المملكة دون أن تخضع الفروع الخارجية لهذه البنوك لأحكام هذه التعليمات، وقد تضمنت هذه التعليمات الضوابط التي يتوجب على البنوك الالتزام بها عند قيامها بتقديم خدمة التعامل بالعملة الأجنبية والمعادن الثمينة الرئيسية على أساس الهامش لصالح عملائها سواء بناء على تعليمات (أوامر) العملاء أو من قبل البنك بناء على تفويض من العملاء، حيث ألغى بموجب هذه التعليمات تعليمات التعامل بالهامش رقم (2006/31) تاريخ 2006/10/18.

2-3-2-7 تعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع

التمويل الأصغر

أصدر البنك المركزي تعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع التمويل الأصغر رقم (2018/15) تاريخ 2018/6/27 والتي تطبق على جميع شركات التمويل الأصغر العاملة في المملكة وعلى خدمات التمويل الأصغر المقدمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بالقدر الذي لا يتعارض مع طبيعتها وذلك من تاريخ 2018/10/1، حيث تضمنت التعليمات الأحكام التي يتوجب على الشركة الالتزام بها لدى تصميم المنتج أو الخدمة ولدى إعداد سياستها الائتمانية وتسعير المنتجات والخدمات، كما تضمنت الإجراءات التي يتوجب على الشركة القيام بها لحماية العملاء من مخاطر الإفراط بالمديونية وحماية بيانات العملاء، بالإضافة إلى أحكام التعامل مع العملاء بعدالة واحترام ومعالجة شكاوى العملاء.

2-3-2-8 الدليل الناظم لمختبر ابتكارات

التكنولوجيا المالية التنظيمي

كما ذكرنا في تقرير الاستقرار المالي لعام 2017 فقد أطلق البنك المركزي الدليل الناظم لمختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي (FinTech Regulatory Sandbox)²

² مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي (FinTech Regulatory Sandbox): هو بيئة تجريبية آمنة ومحكومة ومضبوطة/مراقبة تتيح لشركات الأعمال أو الرياديين فحص وإجراء الاختبارات على خدمات ومنتجات تكنولوجيا مالية مبتكرة مطورة من قبلهم دون إخضاعهم مباشرة للمتطلبات التنظيمية والرقابية وتحملهم الكلف القانونية في بداية مسيرتهم أو مساعدتهم في الوصول إلى السوق المحلية بهدف المساهمة في التسريع من أعمالهم.

تخصيص الأوزان الترجيحية لتغطية المخاطر، بالإضافة إلى صيغ التمويل الإسلامية ومتطلبات الحد الأدنى لرأس المال بالنسبة لموجودات التمويل الإسلامي، وطريقة احتساب نسبة الرافعة المالية للبنوك الإسلامية.

2-3-2-12 تعليمات تتعلق بأنشطة خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال

أصدر البنك المركزي مجموعة من التعليمات التي تتعلق بتنظيم قطاع خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، ومن أهمها:

- تعليمات رسوم ترخيص شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/2) تاريخ 2018/3/14، والتي حددت الآلية والمدة اللازمة لدفع رسوم ترخيص شركات الدفع والتحويل الإلكتروني.
- تعليمات متطلبات رأس المال لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/3) تاريخ 2018/3/14، والتي تضمنت الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للشركة لمزاولة أنشطة خدمات الدفع الذي تختلف قيمته باختلاف الأنشطة التي تزاولها الشركة.
- تعليمات المتطلبات الفنية والتقنية لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/8) تاريخ 2018/5/2 والتي تضمنت متطلبات بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لتقديم خدمات الدفع أو إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني ومتطلبات حمايتها وضرورة فصل بيانات العمل الفعلية للشركة عن البيانات الأخرى وغيرها من المتطلبات التي تضمن استمرارية وأمن أنظمة الشركة المختلفة.
- تعليمات الإسناد الفني والتقني لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/9) تاريخ 2018/5/2، والتي تتضمن ضرورة اعتماد الشركة لسياسة الإسناد الخارجي وضرورة تحديد طبيعة ونطاق الإسناد الخارجي الذي يحدث عندما يتم الاستعانة بطرف ثالث أو تفويضه أو توظيف موارده لتسيير جميع

2-3-2-10 تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية

تم إصدار تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية⁴ رقم (1984/1/1/26) تاريخ 2018/2/6 والتي تسري أحكامها على جميع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية وشركات المعلومات الائتمانية وشركات التمويل الأصغر الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي، حيث تهدف هذه التعليمات إلى تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية على التصدي لمحاولات الهجوم الإلكتروني بحرفية وتقنية عالية وتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها وتنفيذ عملياتها بشكل آمن وتحفيزها على الاستثمار في مجال الأمن الإلكتروني والسيبراني لأهميته ودوره في تحقيق نهضة تقنية تخدم الاقتصاد الوطني، حيث تتطلب هذه التعليمات من الجهات الخاضعة لها وضع وتنظيم الإجراءات والتدابير المناسبة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر السيبرانية واختبارات الاختراق وتعزيز ضوابط حماية الأنظمة والبرمجيات والشبكات والأجهزة الشبكية والكشف والاستجابة لحوادث الأمن السيبراني الطارئة والتعافي منها وصولاً لتحقيق منهج فعال وكفؤ للحوكمة السيبرانية.

2-3-2-11 تعليمات رأس المال التنظيمي للبنوك الإسلامية

أصدر البنك المركزي تعليمات رأس المال التنظيمي رقم (2018/72) تاريخ 2018/2/4 وفقاً للمعيار المعدل رقم (15) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والتي تطبق أحكامها على جميع البنوك الإسلامية المرخصة وبموجبها يتم تزويد البنك المركزي بنماذج كفاية رأس المال وفق هذه التعليمات اعتباراً من بيانات الربع الأول من عام 2018، حيث تضمنت التعليمات متطلبات رأس المال التنظيمي للبنوك الإسلامية ومكوناته ومتطلبات رأس المال الإضافية (وتشمل رأس المال التحفظي، وهامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، ورأس المال المطلوب من البنوك المهمة محلياً)، كما تضمنت التعليمات منهجية

⁴ المخاطر السيبرانية (المخاطر الإلكترونية): هي خطر حدوث خسائر مالية و/أو تشويه سمعة البنك نتيجة لحدوث خلل أو فشل في البنية التحتية التقنية الخاصة به.

2-3-3-2 توفيق أوضاع شركات الصرافة مع أحكام نظام الدفع والتحويل الإلكتروني

أصدر البنك المركزي بتاريخ 2019/3/14 التعميم رقم (4092/3/9) وبتاريخ 2018/9/24 التعميم رقم (12543/3/26) بخصوص توفيق أوضاع شركات الصرافة التي تزاوّل أنشطة إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكترونية أو أي من أنشطة خدمات الدفع الأخرى بما في ذلك نشاط التحويل الإلكتروني للأموال وفقاً لأحكام نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال والتعليمات الصادرة بمقتضاه، وذلك حرصاً من البنك المركزي على استمرارية توافر قنوات سليمة وأمنة لمزاولة شركات الصرافة المرخصة أي من خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال.

2-3-3-3 الجوائز المرتبطة بحسابات التوفير

أصدر البنك المركزي بتاريخ 2019/3/10 التعميم رقم (3808/5/27) الذي ينظم عملية الخروج النهائي من ظاهرة الجوائز المرتبطة بحسابات التوفير حيث تم إعطاء البنوك الناشطة في منح الجوائز الفترة الكافية لذلك دون التأثير على أعمالها، حيث تقرر بموجب التعميم الإبقاء على الوضع القائم لدى البنوك خلال عام 2019 فيما يتعلق بخططها في منح الجوائز على حسابات التوفير، بينما تم تنظيم عملية منح الجوائز على حسابات التوفير من خلال ضوابط كمية ونوعية مرفقة بالتعميم اعتباراً من بداية عام 2020، منوهين إلى أنه اعتباراً من بداية عام 2021 سيتم إلغاء برامج الجوائز على حسابات التوفير لدى البنوك بشكل كامل باستثناء ما يتعلق ببرامج المكافآت والمزايا التي يستفيد منها كافة العملاء نتيجة استخدامهم لخدمات البنك ومنتجاته، حيث يترك للبنوك تحديد أسعار الفوائد على حسابات التوفير لديها على أن تقوم بالإعلان عنها على الموقع الإلكتروني للبنك والمركز الرئيسي والفروع، مشيرين بهذا الخصوص إلى أن عملية إلغاء منح الجوائز على حسابات التوفير اعتباراً من بداية عام 2021 تهدف إلى تعزيز المنافسة الحقيقية بين البنوك القائمة على المنافسة السعرية، وتعميق الاشتغال المالي في إطار متكامل من العدالة والشفافية وحماية المستهلك المالي وتكافؤ الفرص بين العملاء وحماية صغار المدّعين وضمان حقهم في الحصول على العوائد المناسبة على حساباتهم، بالإضافة إلى تمكين البنوك العاملة في

أو جزء من أعمال الشركة الفنية والتقنية التي تقع ضمن مسؤوليتها.

- تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/10) تاريخ 2018/5/2 والتي تتضمن متطلبات الحاكمية المؤسسية لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال حيث تتمثل الحاكمية المؤسسية بالنظام التي توجه وتدار به الشركة، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للشركة وتحقيقها، وإدارة عمليات الشركة بشكل آمن، وحماية مصالح العملاء والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام الشركة بالتشريعات وسياسات الشركة الداخلية.

- متطلبات تقديم خدمات إصدار النقود الإلكترونية وإدارتها رقم (2018/11) تاريخ 2018/5/2 والذي يُلزم الشركات المرخص لها بتقديم خدمات الدفع وترغب بمزاولة نشاط تقديم خدمات إصدار النقود الإلكترونية وإدارتها وشركات الصرافة المرخص لها بذلك تلبية المتطلبات والشروط المحددة بموجب هذه التعليمات من شروط إصدار النقود الإلكترونية وإدارتها والضوابط التي تحكم ذلك.

2-3-3-2 التعميم الرقابية

قام البنك المركزي خلال عام 2018 والنصف الأول من عام 2019 بإصدار العديد من التعميمات الرقابية لتنظيم العديد من المواضيع وأبرزها ما يلي:

2-3-3-1 بيانات البنوك المالية النصف سنوية

أصدر البنك المركزي بتاريخ 2019/4/4 التعميم رقم (5378/1/10) الذي سمح للبنوك -في إطار مسؤولياتها القانونية بالالتزام بالأنظمة والتعليمات- باستكمال الإجراءات المتعلقة بشأن بياناتها المالية نصف السنوية دون الموافقة المسبقة من البنك المركزي وذلك في ضوء رأي مدقق الحسابات الخارجي حولها وبما ينسجم مع القوانين والتشريعات النافذة اعتباراً من بيانات 2019/6/30، وذلك في إطار سعي البنك المركزي لمواصلة نهجه بمتابعة ومراجعة التعليمات والتعميمات الصادرة عنه وتأكيداً على نهج تعزيز مفهوم تحمل المسؤولية والمساءلة.

2-3-3-7 إيلاء موضوع تطبيق قرارات مجلس الأمن الأهمية القصوى

أصدر البنك المركزي بتاريخ 2018/12/26 التعميم رقم (17361/4/10) بخصوص إيلاء موضوع تطبيق قرارات مجلس الأمن الأهمية القصوى من خلال العمل على تكثيف الدورات التدريبية وعقد ورشات العمل لكافة العاملين في البنك بهدف رفع مستوى الإدراك والالتزام بتطبيق تلك القرارات، وبما يمكن من إدارة المخاطر بفاعلية.

2-3-3-8 حصول البنوك الراغبة بتقديم خدمة تحويل الأموال (MONEY SEND) لعملائها على موافقة البنك المركزي المسبقة

أصدر البنك المركزي بتاريخ 2018/12/10 التعميم رقم (16506/3/10) بخصوص ضرورة حصول البنوك الراغبة بتقديم خدمة تحويل الأموال (Money Send) لعملائها على موافقة البنك المركزي المسبقة مع تحديد كيفية إدارتها للمخاطر المرتبطة بتقديم مثل هذه الخدمة.

2-3-3-9 تسهيل إجراءات تعامل البنوك مع عملائها الذين يواجهون صعوبات في الالتزام بالسداد

أصدر البنك المركزي بتاريخ 2018/8/27 التعميم رقم (11084/1/10) الذي جاء استمراراً للإجراءات المتخذة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية وتمكين العملاء من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى من الحصول على التمويل والوفاء بالالتزامات والاستمرار في نشاطهم الاقتصادي مع مراعاة توافق جداول السداد المحددة للعملاء مع التدفقات النقدية لأعمالهم وبما لا يؤثر على جودة محفظة التسهيلات الائتمانية لدى البنوك وسلامتها حيث تم وضع عدد من الإجراءات للتعامل مع صعوبات الالتزام بالسداد لعملاء التجزئة وعملاء الشركات الكبرى والصغيرة ومتوسطة الحجم.

المملكة من حشد الودائع الادخارية وتوسيع قاعدة مصادر التمويل لديها.

2-3-3-4 إخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أصدر البنك المركزي بتاريخ 2019/2/21 التعميم رقم (3011/4/10) الذي تضمن التأكيد على ضرورة قيام مدراء الإخطار لدى البنوك بإخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن الجرائم فقط إذا نشأ عنها متحصلات مالية قد تكون محلاً لجريمة غسل أموال أو تمويل إرهاب.

2-3-3-5 حصول عملاء البنوك الذين ترد إلى حساباتهم تبرعات نقدية ومساعدات وتمويلات من مصادر أجنبية على موافقة رئاسة الوزراء

أصدر البنك المركزي بتاريخ 2019/2/5 التعميم رقم (2091/4/10) بخصوص ضرورة تأكد البنوك من حصول عملائها الذين ترد إلى حساباتهم تبرعات نقدية ومساعدات وتمويلات من مصادر أجنبية على موافقة رئاسة الوزراء المسبقة بالخصوص والالتزام بالإطار التنظيمي المنظم لموضوعها.

2-3-3-6 تعديلات على تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

أصدر البنك المركزي بتاريخ 2019/1/21 التعميم رقم (984/6/10) بخصوص إجراء بعض التعديلات على تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) تاريخ 2016/10/25 وذلك في إطار مواكبة التطورات والتحديثات التي طرأت على أطر العمل الدولية المقترحة بهذا الخصوص وتحديداً إطار العمل المرجعي (COBIT 2019) والصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) في نهاية العام 2018.

2-3-3-13 الالتزام بقوائم الحظر الصادرة عن الدول التي يتم تنفيذ عمليات من قبل البنوك في نطاق اختصاصها القانوني

أصدر البنك المركزي بتاريخ 2018/5/30 التعميم رقم (7537/4/10) بخصوص ضرورة الالتزام بقوائم الحظر الصادرة عن الدول التي يتم تنفيذ عمليات من قبل البنوك في نطاق اختصاصها القانوني، وذلك تقادياً للمخاطر القانونية ومخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك نتيجة عدم الالتزام.

2-3-3-14 إجراءات الردع لعمليات الاعتداء أو السطو على البنوك

أصدر البنك المركزي بتاريخ 2018/4/16 التعميم رقم (5445/4/10) بخصوص إجراءات الردع لعمليات الاعتداء على البنوك والذي يتضمن الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنوك لردع عمليات الاعتداء أو السطو على فروع البنوك العاملة في المملكة والحفاظ على أمن وسلامة البنوك والعاملين فيها، وتشمل الإجراءات العمل على ربط جميع البنوك وفروعها بأجهزة إنذار ضد السرقة مع مركز القيادة والسيطرة والمراكز الأمنية ضمن الاختصاص، وربط كاميرات المراقبة لمداخل ومخارج مباني البنوك مع مركز القيادة والسيطرة / مديرية الأمن العام، وتركيب أبواب أمنية إلكترونية على مداخل الفروع، بالإضافة إلى تأمين حراسة على جميع الفروع العاملة في المملكة طيلة فترة دوامها.

2-3-3-15 استمرار حظر التعامل بالعملات الافتراضية

أصدر البنك المركزي بتاريخ 2018/3/14 التعميم رقم (3777/3/10) بخصوص استمرار حظر التعامل بالعملة الافتراضية (Bitcoin) وجميع العملات الافتراضية الأخرى.

2-3-3-10 تزويد العملاء بنسخ من العقود أو الإشعارات أو بيانات أو كشوفات متعلقة بحساباتهم لدى البنك

أصدر البنك المركزي بتاريخ 2018/7/17 التعميم رقم (9421/2/27) بخصوص تزويد العملاء بنسخ من العقود أو الإشعارات أو بيانات أو كشوفات متعلقة بحساباتهم لدى البنك، حتى لو كان هناك نزاع قضائي بين البنك والعميل.

2-3-3-11 تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية الصادر عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المينافاتف)

أصدر البنك المركزي بتاريخ 2018/7/15 التعميم رقم (9476/1/9) بخصوص تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية الصادر عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المينافاتف) الذي يهدف إلى كشف وفهم طرق غسل الأموال من خلال الوسائل الإلكترونية، وتحديد المخاطر المترتبة على إساءة استغلالها، والوقوف على أفضل الطرق للتصدي لتلك المخاطر ومعالجة الآثار الناتجة عنها، وذلك لاتخاذ شركات الصرافة ما يلزم من إجراءات.

2-3-3-12 التقرير الصادر عن مجموعة "إغمونت" حول الأساليب المتبعة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام العملات الافتراضية

أصدر البنك المركزي بتاريخ 2018/7/15 التعميم رقم (9477/1/9) بخصوص التقرير الصادر عن مجموعة "إغمونت" حول الأساليب المتبعة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام العملات الافتراضية، والاستفادة منه من خلال التعرف على مخاطر واتجاهات وطرق غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمؤشرات والأنماط المرتبطة بها في مجال العملات الافتراضية.

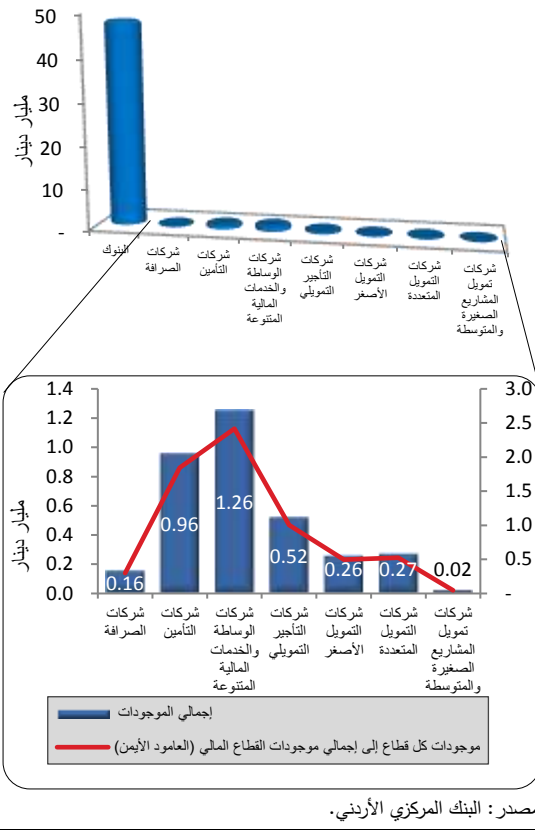
16-3-3-2 ربط سعر الفائدة المتغير بالمعدل

الشهري لسعر الفائدة الفعلي في سوق

الإقراض بين البنوك

أصدر البنك المركزي بتاريخ 2018/2/15 التعميم رقم (2502/3/27) الذي تضمن تعديل المادة (6/د) من تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) بحيث يتم ربط سعر الفائدة المتغير بالمعدل الشهري لسعر الفائدة الفعلي في سوق الإقراض بين البنوك (Overnight Interbank Rate) والمعلن من قبل البنك المركزي الأردني.

شكل 3-1: موجودات القطاع المالي موزعة حسب أركان القطاع المالي (2018)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

3-2 أهم تطورات الجهاز المصرفي في الأردن (الموجودات والمطلوبات) على مستوى فروع الأردن

بلغت موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2018 ما قيمته 48.6 مليار دينار أردني. مشكلة ما نسبته 161.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 165.5% لعام 2017، حيث يحتل الأردن مرتبة متوسطة تقريباً بين الدول العربية التي تمت المقارنة بها. (شكل 3-2).

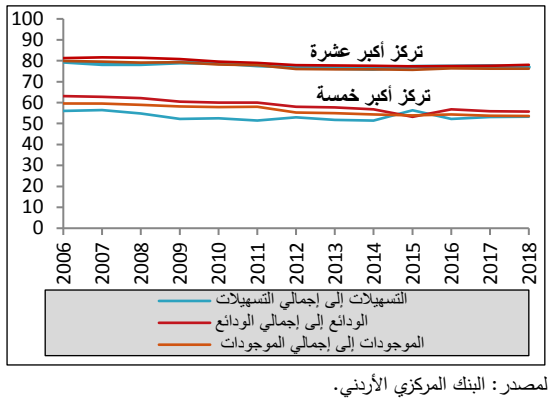
الفصل الثالث: تطورات القطاع المالي ومخاطره

3-1 مقدمة

يتكون القطاع المالي في المملكة الأردنية الهاشمية من البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة والخدمات المالية المتنوعة وشركات الصرافة وشركات التمويل الأصغر وشركات التأجير التمويلي وشركات التمويل المتعدد بالإضافة إلى شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. يتولى البنك المركزي مهمة الإشراف والرقابة على قطاع البنوك وشركات الصرافة بالإضافة إلى شركات التمويل الأصغر التي أصبحت خاضعة لرقابة البنك المركزي اعتباراً من 2015/6/1، فيما يجري العمل حالياً على نقل مهمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين إلى البنك المركزي الأردني بعد أن كانت تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة. تعتبر البنوك المكون الرئيسي للقطاع المالي في الأردن البالغ حجم موجوداته ما قيمته 52 مليار دينار كما في نهاية عام 2018، حيث شكلت موجودات البنوك المرخصة ما نسبته 93.4% من إجمالي موجودات القطاع المالي (شكل 3-1).

¹ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ (2016/2/24) تولي البنك المركزي الرقابة على قطاع التأمين، وبحيث يتم نقل مهام الرقابة على قطاع التأمين إلى البنك المركزي خلال سنتين.

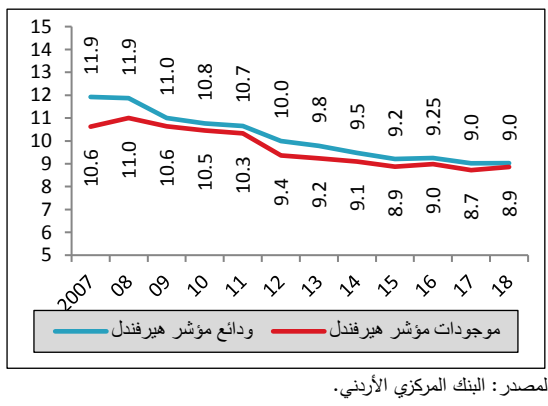
شكل 3-4: نسبة التركيز في قطاع البنوك العاملة في الأردن (2006-2018) (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

فيما يخص المنافسة وبناءً على مؤشر هيرفندل إنديكس (Herfindahl Index) لموجودات القطاع المصرفي فقد كان هناك تحسن في الوضع التنافسي لقطاع البنوك في الأردن، حيث كانت قيمة المؤشر 10.6% في نهاية عام 2007 وأصبح 8.9% في نهاية عام 2018، ويعود السبب الرئيسي في تحسن مؤشر التنافسية المستمر إلى قيام البنوك بتطوير أعمالها ومنتجاتها لزيادة قدرتها التنافسية بالإضافة إلى زيادة عدد البنوك بعد دخول ثلاثة بنوك جديدة في عام 2009. ومن الجدير بالذكر أن انخفاض التركيز وارتفاع مستوى التنافسية في القطاع المصرفي الأردني له انعكاسات إيجابية على الاستقرار المالي في الأردن (شكل 3-5).

شكل 3-5: مؤشر هيرفندل لموجودات وودائع قطاع البنوك العاملة في الأردن (2007-2018) (%)

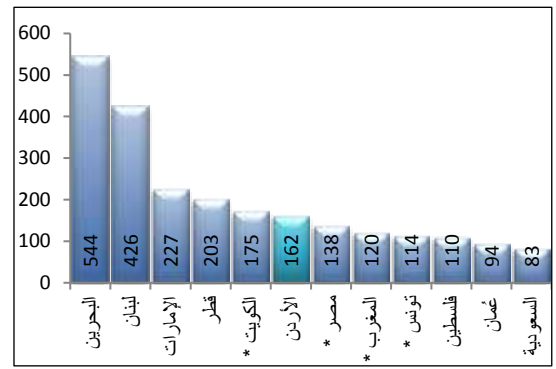


المصدر: البنك المركزي الأردني.

3-2-1 هيكل ملكية البنوك

بلغت نسبة ملكية الأجانب (عرب وأجانب) في رؤوس أموال البنوك الأردنية المرخصة في نهاية عام 2018 حوالي 52% مقابل 49% في نهاية عام 2017، وتعتبر ملكية الأجانب في رؤوس أموال البنوك الأردنية من النسب المرتفعة في المنطقة وذلك لعدم وجود قيود عليها في الأردن،

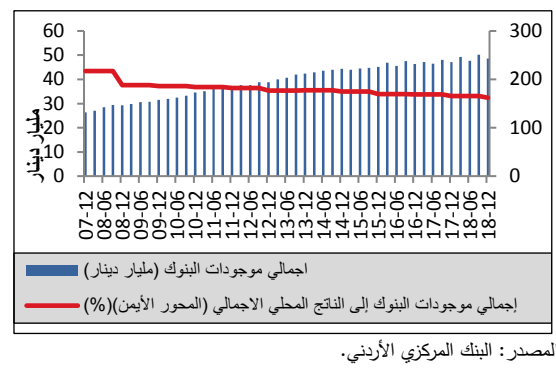
شكل 3-2: موجودات القطاع المصرفي لدول عربية مختارة (2018) (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: البنوك المركزية للدول المعنية
*البيانات تعود لعام 2017

بالرغم من ارتفاع نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن إلا أنها أخذت اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة (2007-2018)، حيث كانت تبلغ 217.2% في نهاية عام 2007 وأصبحت 161.9% في نهاية عام 2018، ويعود السبب الرئيسي لتناقص هذه النسبة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر من نمو موجودات البنوك (شكل 3-3).

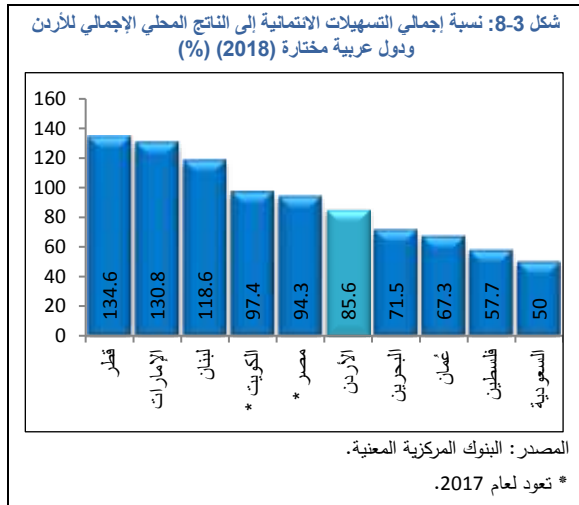
شكل 3-3: تطور موجودات البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2018) (مليار دينار) (%)



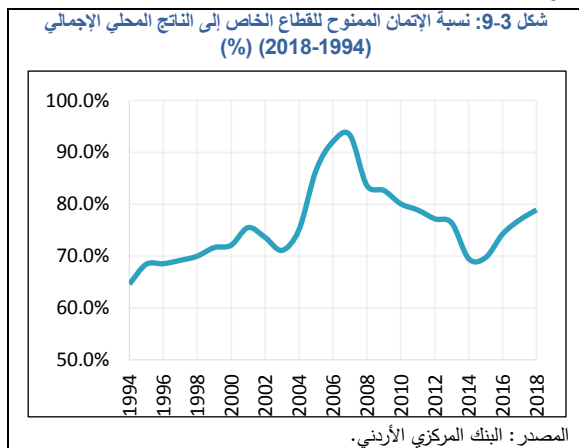
المصدر: البنك المركزي الأردني.

فيما يخص الحصة السوقية للبنوك (التركز) فقد شكلت موجودات أكبر خمسة بنوك من أصل 24 بنكاً ما نسبته 53.6% من إجمالي موجودات البنوك المرخصة، بينما شكلت موجودات أكبر عشرة بنوك ما نسبته 76.2% وذلك في نهاية عام 2018، ومن الجدير بالذكر أن الحصة السوقية لأكثر خمسة وعشرة بنوك في انخفاض مستمر إذ بلغت في نهاية عام 2006 ما نسبته 59.6% لأكثر خمسة بنوك و 79.9% لأكثر عشرة بنوك وبالتالي فإن هناك انخفاضاً في نسبة التركيز لدى البنوك المرخصة (شكل 4-3).

من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018 مقابل 86.1% لعام 2017، حيث احتل الأردن مرتبة متوسطة تقريباً بين عدد من دول المنطقة (شكل 3-8).

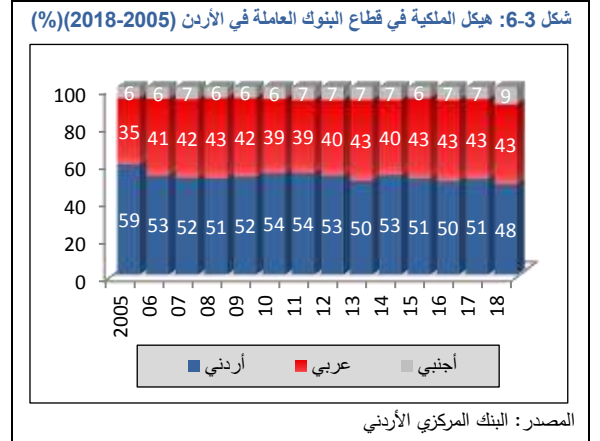


وقد أظهرت نتائج تحليل فجوة الائتمان في الأردن أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن لا تدل على احتمالية تراكم مخاطر على مستوى القطاع المالي ككل (مخاطر نظامية) في الوقت الحالي، حيث يلاحظ من الشكل (3-9) أن هذه النسبة كما في عام 2018 لا تزيد عن اتجاهها التاريخي إلا بنسبة بسيطة بلغت 0.6%، مما لا يستدعي فرض هامش رأسمال إضافي على البنوك وهذا أمر متوقع في ظل معدلات نمو طبيعية للائتمان الممنوح للقطاع الخاص المتصاحب مع معدلات نمو اقتصادي منخفضة مقارنة مع فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية.



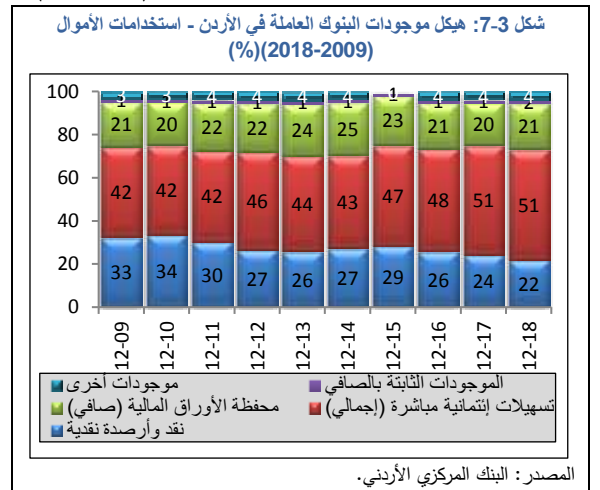
فيما يخص توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية عام 2018، فقد كانت أكبر حصة للتسهيلات الممنوحة للأفراد حيث حازت على 38.8% من إجمالي التسهيلات في نهاية عام 2018 مقارنةً مع 37.7% في نهاية عام 2017، تليها تسهيلات الشركات الكبرى حيث حازت على

ومن الجدير بالذكر أن نسبة ملكية الأجانب في رؤوس أموال البنوك الأردنية قد شهدت انخفاضاً خلال عامي 2010 و2011 إلا أن النسبة عادت إلى الارتفاع الأمر الذي يعكس زيادة ثقة المستثمرين في الجهاز المصرفي بشكل خاص والاقتصاد الأردني بشكل عام، علماً بأن معظم هذه الملكيات هي مساهمات استراتيجية مستقرة (شكل 3-6).



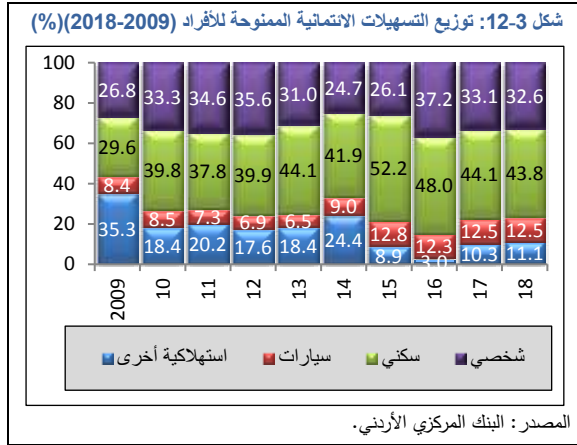
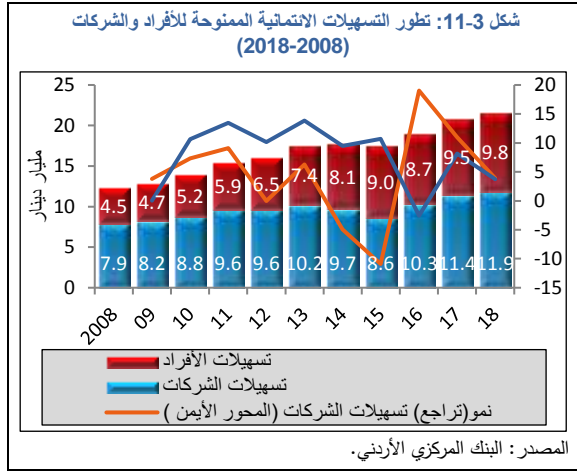
3-2-2 استخدامات الأموال (الموجودات)

بدراسة هيكل موجودات البنوك العاملة في المملكة (استخدامات الأموال) نجد أن محفظة التسهيلات الائتمانية ما زالت المكون الأكبر لموجودات البنوك حيث شكلت في نهاية عام 2018 ما نسبته 51.3% من موجودات البنوك مقابل ما نسبته 50.6% لعام 2017، ويعود الارتفاع في حصة التسهيلات من إجمالي الموجودات إلى نمو التسهيلات بشكل أكبر من نمو الموجودات. (شكل 3-7).



نمت التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية عام 2018 بما نسبته 5.3% لتصل إلى حوالي 25.7 مليار دينار علماً أن نسبة النمو في عام 2017 كانت 8%. ومن الجدير ذكره أن إجمالي التسهيلات الائتمانية شكلت ما نسبته 85.6%

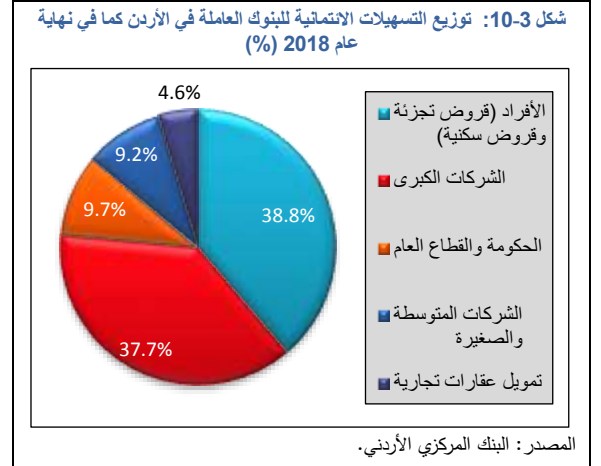
مقارنةً مع نسبة نمو مقدارها 11% في نهاية عام 2017 بعد التراجع الذي شهدته خلال الفترة (2014-2015). (شكل 3-11 ، 3-12).



فيما يخص تعرض البنوك في الأردن للديون الحكومية وذلك عن طريق الاستثمار في السندات الحكومية أو إقراض بعض المؤسسات العامة بكفالة الحكومة، فقد بلغت مديونية الحكومة تجاه البنوك حوالي 11.2 مليار دينار أردني مشكّلة ما نسبته 23% من إجمالي موجودات البنوك كما في نهاية عام 2018 مقابل ما مقداره 10.9 مليار دينار وما نسبته 23.2% من موجودات البنوك كما في نهاية عام 2017، ويعتبر هذا التراجع مؤشر إيجابي يدل على تراجع مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على السيولة المحلية، خاصة مع توجه الحكومة للاقتراض الخارجي. ومن الجدير ذكره أن مديونية الحكومة لدى البنوك تتكون من 8.7 مليار دينار على شكل سندات حكومية و 2.4 مليار على شكل تسهيلات.

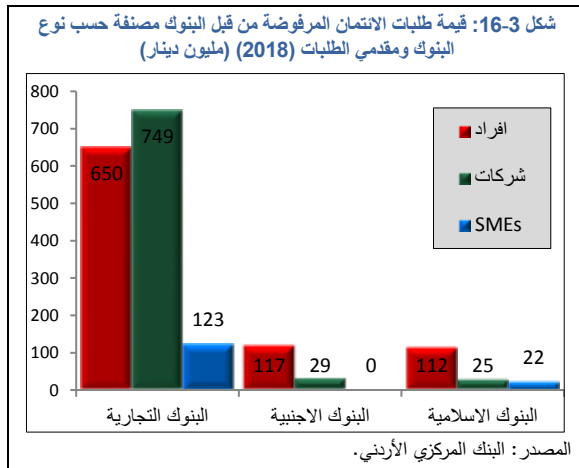
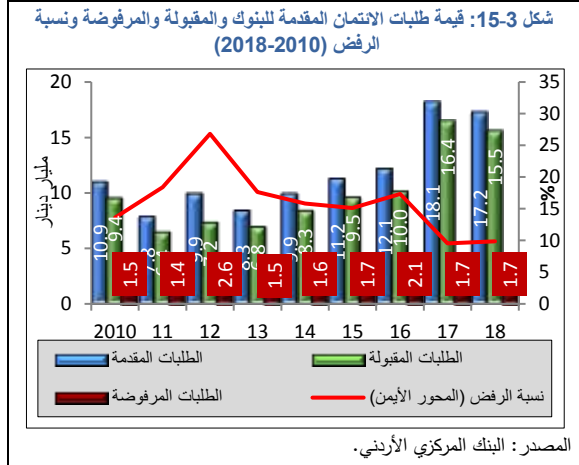
إن تعرض البنوك للديون الحكومية أو المكفولة منها كنسبة من موجودات البنوك ارتفع من 14.8% في نهاية عام

37.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنةً مع 38.1% في نهاية عام 2017، أما التسهيلات المقدمة للحكومة والقطاع العام فقد انخفضت إلى 9.7% في نهاية عام 2018 مقارنةً مع 12.4% في نهاية عام 2017، وفيما يتعلق بنسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم فقد ارتفعت النسبة إلى 9.2% في نهاية عام 2018 مقارنةً مع 7.4% في نهاية عام 2017، علماً بأن معدل النسبة في الاقتصادات الناشئة يبلغ من 20-25%. أما أقل حصة فقد كانت من نصيب التسهيلات الممنوحة لتمويل العقارات التجارية حيث بلغت 4.6% في نهاية عام 2018 مقارنةً مع 4.5% في نهاية عام 2017. (شكل 3-10)



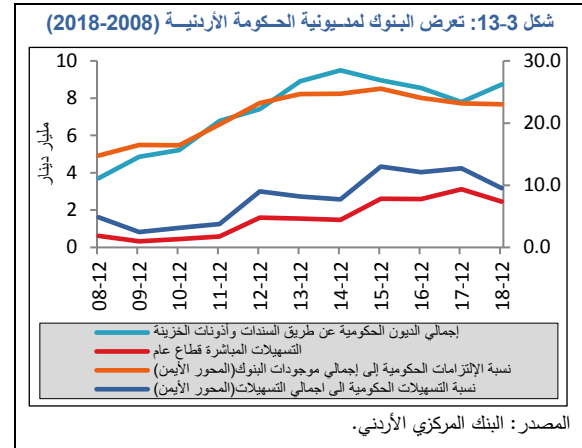
فيما يتعلق بالقروض الممنوحة لقطاع الأفراد فإن أكبر حصة من هذه القروض تعود للقروض السكنية الممنوحة للأفراد والتي شكلت حوالي 43.8% من قروض الأفراد في نهاية عام 2018 مقابل 44.1% في نهاية عام 2017، أما بالنسبة لثاني أكبر حصة فهي تعود إلى السلف الشخصية حيث شكلت 32.6% من قروض الأفراد في نهاية عام 2018 مقابل 33.1% في نهاية عام 2017، أما بالنسبة لقروض السيارات فقد حافظت على حصتها من قروض الأفراد بنسبة 12.5% في نهاية عامي 2017 و 2018. وتجدر الإشارة إلى أن التغير في نسب مكونات التسهيلات الممنوحة للأفراد يعود في جزء كبير منه إلى قيام البنوك بإعادة تصنيف هذه المكونات لتحسين دقة تصنيف البيانات خاصةً بعد تطبيق مشروع نظام البيانات الإجمالية الإلكتروني في نهاية عام 2015. أما بالنسبة لتسهيلات الشركات فقد نمت بنسبة 11.9% في نهاية عام 2018

وقد تم رفض ما نسبته 15.8% من أعداد الطلبات المقدمة وبقية إجمالية 1.7 مليار دينار أو ما نسبته 9.8% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة مقارنة مع ما نسبته 9.5% لعام 2017، ويُشير شكل 15-3 إلى أنه باستثناء عام 2016 فإن النسبة انخفضت خلال الفترة (2013-2017) ثم عادت الارتفاع خلال عام 2018.

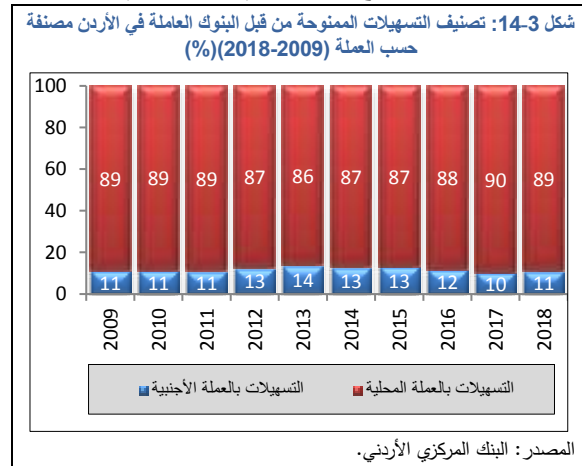


فيما يخص قطاع الأفراد فقد بلغ عدد الطلبات المقدمة من قبلهم للحصول على تسهيلات جديدة خلال عام 2018 حوالي 341.1 ألف طلب بقيمة إجمالية 4042 مليون دينار وقد تم رفض ما نسبته 16.4% من أعداد الطلبات المقدمة من قبل الأفراد وبقية إجمالية 879.1 مليون دينار أو ما نسبته 21.7% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة خلال عام 2018 مقارنة مع ما نسبته 20.6% لعام 2017، وهذا وقد كانت أكبر نسبة من قيمة الطلبات المرفوضة لتسهيلات الأفراد لدى البنوك الأجنبية بما نسبته 33.3% مقارنة مع 26.1% و 9.4% لدى البنوك التجارية والبنوك الإسلامية على التوالي (شكل 17-3).

2008 ليصل إلى 23% في نهاية عام 2018 (شكل 13-3).



فيما يخص تصنيف التسهيلات حسب العملة فإن التسهيلات بالدينار الأردني تعتبر المكون الرئيسي للتسهيلات الممنوحة إذ بلغت نسبتها في نهاية عام 2018 حوالي 89% من إجمالي التسهيلات الائتمانية مسجلة انخفاضاً عن عام 2017 حيث كانت تبلغ 89.7% (شكل 14-3).

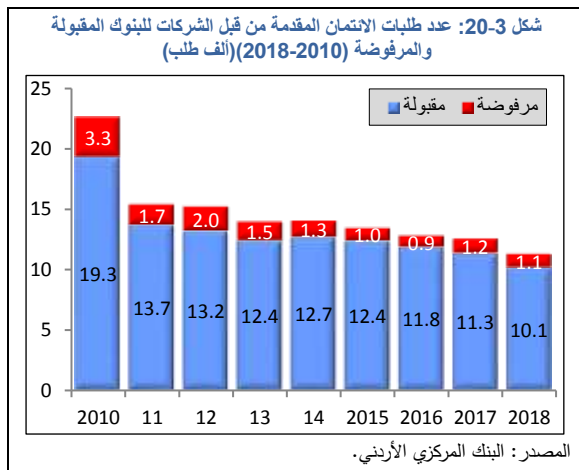
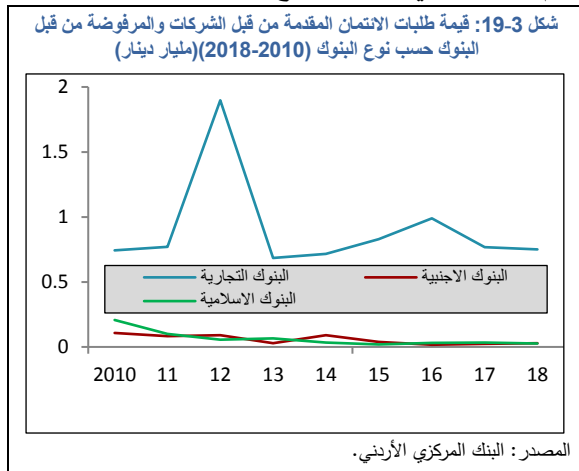


3-2-2-1 الطلب على الائتمان ومدى تجاوب البنوك معه

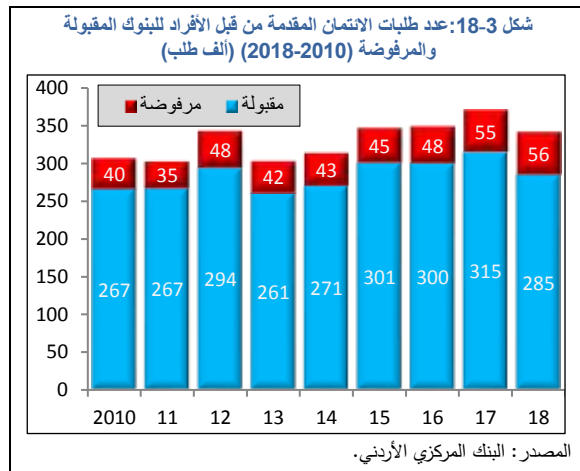
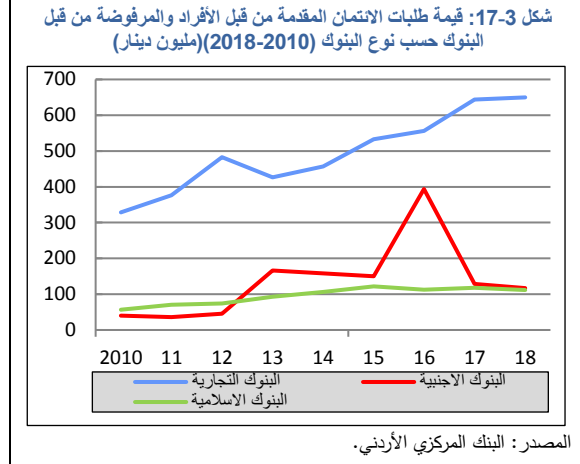
لقياس حجم الطلب على الائتمان ومدى تجاوب البنوك معه فقد قام البنك المركزي بتحديث وتطوير الدراسة التي قام بها في عام 2014 وذلك من خلال تجميع الاستبيانات الواردة من البنوك كما في 2018/12/31، وتالياً أهم نتائج تلك الدراسة.

بلغ عدد الطلبات المقدمة للبنوك من الأفراد والشركات للحصول على تسهيلات جديدة (طلبات عملاء جدد بالإضافة لطلبات زيادة تسهيلات قائمة) خلال عام 2018 حوالي 362.6 ألف طلب بقيمة إجمالية 17.2 مليار دينار،

مرتفعة - بالرغم من انخفاضها خلال آخر سنتين - كما سيتم توضيحه في الفصل الرابع.



وتجدر الإشارة إلى أن عدد الطلبات المقدمة للبنوك من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) شكلت ما نسبته 65.4% من إجمالي عدد الطلبات المقدمة من إجمالي الشركات، حيث بلغت 7.3 ألف طلب بقيمة إجمالية 898 مليون دينار رفض منها ما نسبته 16.2% من قيمة الطلبات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع ما نسبته 15.3% لعام 2017، هذا وقد حظيت البنوك التجارية بالنسبة الأكبر من طلبات التسهيلات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت النسبة حوالي 76.8% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة من هذه الشركات، أما الطلبات المقدمة إلى البنوك الإسلامية فقد بلغت نسبتها حوالي 19.9% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة وأقل نسبة سجلتها البنوك الأجنبية بحوالي 3.3% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة من هذه الشركات.



أما فيما يتعلق بقطاع الشركات فقد بلغ عدد الطلبات المقدمة من قبلها (الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة) للحصول على تسهيلات جديدة خلال عام 2018 حوالي 11.2 ألف طلب بقيمة إجمالية 5157 مليون دينار وقد تم رفض ما نسبته 10% من أعداد الطلبات المقدمة من قبل الشركات وقيمة إجمالية 804 مليون دينار أو ما نسبته 15.6% من إجمالي قيمة الطلبات المقدمة خلال عام 2018 مقارنة مع ما نسبته 14.4% لعام 2017، هذا وقد كانت أكبر نسبة من قيمة الطلبات المرفوضة لتسهيلات الشركات لدى البنوك التجارية بما نسبته 18.3% مقارنة مع 12.5% و 3.1% لدى البنوك الأجنبية والبنوك الإسلامية على التوالي.

وبمقارنة نسبة قيمة الطلبات المرفوضة لقطاعي الأفراد والشركات نلاحظ أن نسبة الرفض لقطاع الأفراد في عام 2018 أعلى منها لقطاع الشركات، وهذا يدل على وعي البنوك للمخاطر المرتفعة نسبياً في إقراض قطاع الأفراد الناتجة عن أن نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم ما زالت

(2) وجود توجه لدى البنوك نحو إقراض القطاعات الإنتاجية (الشركات) على حساب التسهيلات الاستهلاكية (تسهيلات الأفراد) الأمر الذي قد يعكس إيجابياً على حفز النمو الاقتصادي، حيث من المعروف أن قطاع الأفراد تكون مساهمته في النمو الاقتصادي أقل من القطاعات الأخرى، إذ يتضح من خلال تحليل البيانات الواردة في هذه الدراسة ما يلي:

- كانت مبالغ الزيادة في أرصدة التسهيلات للشركات أكبر منها للأفراد.
- نسب رفض الطلبات المقدمة للحصول على تسهيلات كانت للأفراد أكبر من الشركات كعدد وقيمة.

(3) وجود تحفظ لدى البنوك التجارية في منح التسهيلات لقطاعي الأفراد والشركات مقارنة مع البنوك الإسلامية، وقد يعود السبب في ذلك إلى طبيعة منتجات البنوك الإسلامية، فعلى سبيل المثال تشكل القروض العقارية وقروض السيارات لدى البنوك الإسلامية النسب الأكبر من التسهيلات الممنوحة لقطاع الأفراد، ومن المعروف أن العقار والسيارات يتم رهنها كضمان للتمويل مما يقلل من مخاطر الإقراض.

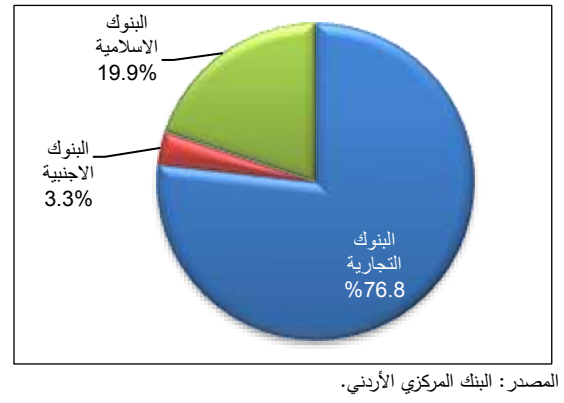
(4) شكلت النقاط التالية أبرز أسباب رفض البنوك منح تسهيلات لعملائها الأفراد:

- عدم التوافق مع شروط السياسة الائتمانية للبنك مثل الدخل، جهة العمل، مدة الخدمة وعمر العميل.
- ارتفاع نسبة عبء الدين (DBR) للعملاء (تجاوز النسبة المعتمدة لدى البنك).
- وجود شيكات مرفوضة لعدم كفاية الرصيد وإدراج العميل على القائمة السوداء.

3-2-3 مصادر الأموال (المطلوبات)

بتحليل مصادر الأموال لدى الجهاز المصرفي فإن الودائع تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل حيث شكلت ما نسبته 69.7% من إجمالي مصادر الأموال كما في نهاية عام 2018 مقابل 68.2% في نهاية عام 2017، أي بنسبة نمو قدرها 2% (شكل 3-22).

شكل 3-21: توزيع قيمة الطلبات المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب البنوك (2018) (%)



هذا وقد شكل عدد الطلبات المرفوضة للشركات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 77.7% من إجمالي عدد الطلبات المرفوضة لإجمالي قطاع الشركات، وقد كانت أكبر نسبة من قيمة الطلبات المرفوضة للشركات الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك الإسلامية بما نسبته 88% من إجمالي قيمة الطلبات المرفوضة لإجمالي الشركات.

في ضوء ما سبق، من الممكن استنتاج ما يلي:

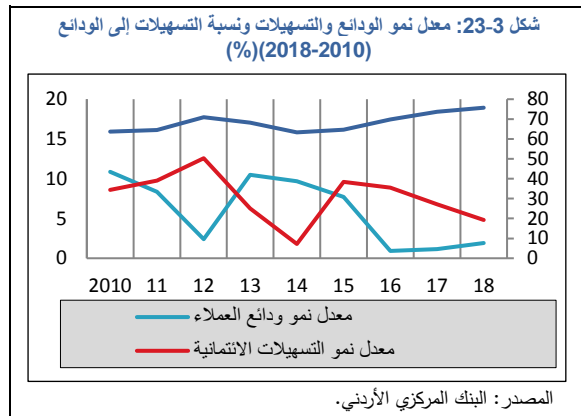
(1) إن قيمة وعدد الطلبات المرفوضة للتسهيلات فيما يخص قطاع الأفراد أخذاً اتجاهات تصاعدياً منذ عام 2013، الأمر الذي يعكس تنبه البنوك وحرصها في التعامل مع مخاطر إقراض هذا القطاع وتحسين معايير إقراضه.

وتعود أسباب ارتفاع قيمة وعدد الطلبات المرفوضة لتسهيلات قطاع الأفراد إلى عدد من التحديات التي واجهت قطاع الأفراد في الأردن خلال عام 2018 ومنها:

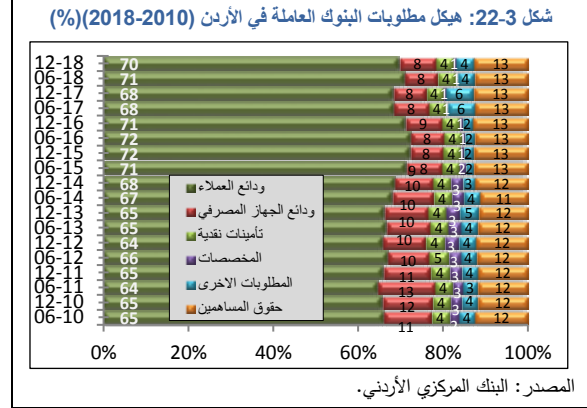
- انخفاض الدخل المتاح للأفراد نتيجة زيادة التضخم وزيادة نسب ضريبة الدخل بعد إقرار قانون ضريبة الدخل الجديد الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسب رفض البنوك لطلبات التسهيلات المقدمة من الأفراد بسبب تراجع أوضاعهم المالية.
- ارتفاع أسعار الفائدة في السوق.

إلى الودائع لدى الجهاز المصرفي في المملكة من 73.6% في نهاية عام 2017 لتصل إلى 75.7% في نهاية عام 2018 (شكل 3-23).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النمو المتواضع لودائع العملاء خلال الأعوام (2016-2018) مقارنةً بالأعوام السابقة نتج جزئياً عن مجموعة من الأحداث غير المتكررة مثل التوقف عن تصنيف بعض الودائع التي هي في جوهرها ودائع بنوك ضمن ودائع العملاء، وقيام وزارة المالية بالطلب من الوزارات والمؤسسات الحكومية بتجميع حساباتها وودائعها المودعة لدى البنوك في حساب موحد لدى البنك المركزي، بالإضافة إلى إتمام بعض صفقات شراء أسهم بعض البنوك والشركات مثل صفقة البنك العربي و صفقة شركة البوتاس، مما أدى إلى قيام بعض المستثمرين بسحب جزء من ودائعهم لإتمام هذه الصفقات.



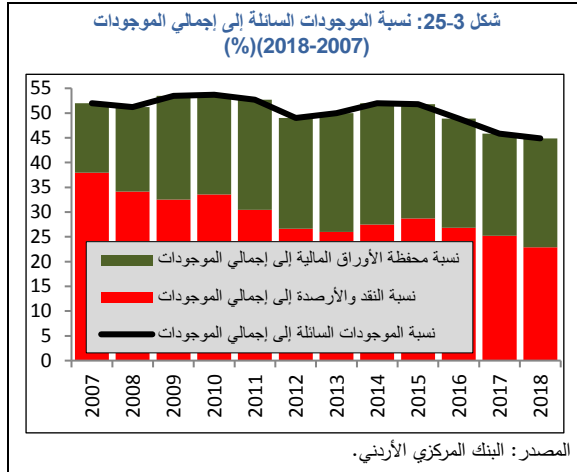
فيما يخص تركيبة الودائع من حيث العملات فإن الودائع بالدينار الأردني تمثل النسبة الكبرى من الودائع، وبمتابعة التغير في نسبة الودائع بالدينار إلى إجمالي الودائع نجد أن هذه النسبة قد شهدت زيادة واضحة إذ كانت 66.4% في نهاية عام 2007 لتصل إلى 78.4% في نهاية عام 2011 إلا أنها بعد ذلك بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها في نهاية عام 2012 وهو 71% وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خلال عام 2012، إلا أنه خلال الأعوام 2013 و 2014 و 2015 ونتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية المتمثل بتحسن معظم المؤشرات الاقتصادية والنقدية فقد عادت نسبة الودائع بالدينار إلى الارتفاع حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها خلال السنوات التسع الماضية والبالغ 79.7% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2015، ثم سجلت انخفاضاً خلال الفترة (2016-2018) حيث وصلت إلى 75.8% في نهاية عام 2018، وهو مستوى مريح يعكس الثقة بالدينار الأردني



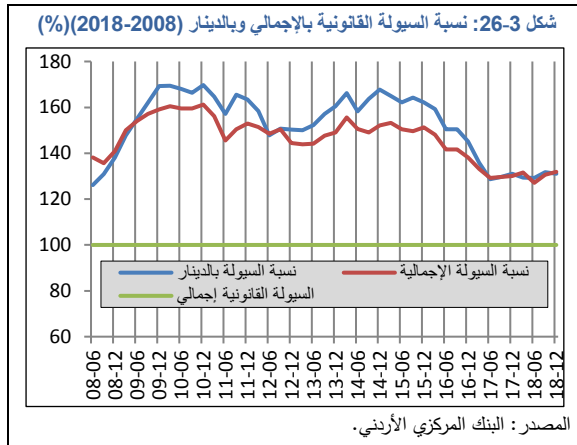
فيما يخص مصدر الأموال الثاني وهو حقوق المساهمين فقد انخفض من 6.3 مليار دينار في نهاية عام 2017 ليصل إلى حوالي 6.2 مليار دينار في نهاية عام 2018، حيث انخفضت حقوق المساهمين بنسبة 1.3%. ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى البدء بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على بيانات عام 2018، والذي تسبب في تحويل مبالغ إضافية إلى مخصص خسائر الائتمان حيث تم خصم هذه المبالغ من حقوق المساهمين وتحديدًا من الأرباح المدورة، إلا أنه وعلى المدى المتوسط والبعيد فإن تطبيق المعيار سوف يعزز من سلامة ومتانة البنوك من خلال تحسين الشفافية والاعتراف في الوقت المناسب بخسائر الائتمان مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم IA39.

أما مصدر الأموال الثالث من حيث الأهمية فهو ودائع البنوك والتي اتخذت اتجاهًا تصاعدياً منذ حزيران 2012 لتصل إلى 10.2% من إجمالي مصادر أموال البنوك في نهاية عام 2013، إلا أنها انخفضت خلال عامي 2014 و 2015 لتصل إلى 8.9% و 7.8% من إجمالي مصادر أموال البنوك على التوالي، ثم عاودت الارتفاع في نهاية عام 2016 لتصل إلى ما نسبته 8.6%، وانخفضت في نهاية عام 2017 مشكلةً ما نسبته 7.7% من إجمالي مصادر أموال البنوك، أما في عام 2018 فقد نمت ودائع البنوك بنسبة 10% عن عام 2017 حيث شكلت ما نسبته 8.5% من إجمالي مصادر أموال البنوك في نهاية عام 2018.

بمتابعة تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي فقد نمت ودائع العملاء خلال عام 2018 بنسبة 2% لتصل إلى حوالي 33.8 مليار دينار مقابل نسبة نمو بلغت 1.1% لعام 2017، علماً بأن النمو في الودائع في عام 2018 أقل من النمو في إجمالي التسهيلات الائتمانية الذي بلغ لعام 2018 حوالي 5.3%. ونتيجة لذلك فقد ارتفعت نسبة التسهيلات



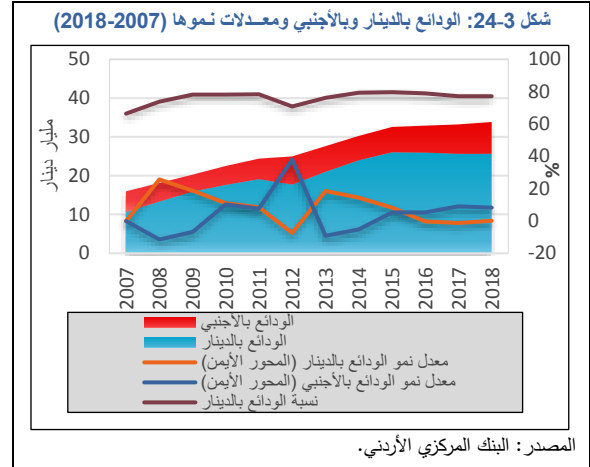
فيما يخص نسبة السيولة القانونية بالإجمالي المطبقة من قبل البنك المركزي على البنوك والبالغ حددها الأدنى 100% فإن هذه النسبة حافظت على مستواها في نهاية عام 2018 حيث بلغت 131% مقابل نفس النسبة تقريباً في نهاية عام 2017 (شكل 3-26).



3-2-4-2-3 نوعية الأصول

فيما يخص نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون فقد استمرت هذه النسبة بالانخفاض خلال الفترة (2012-2017) لتصل إلى 4.2% في نهاية 2017 مقابل 7.7% في نهاية عام 2012، أما في نهاية عام 2018 فقد ارتفعت هذه النسبة بشكل بسيط لتصل إلى 4.9% من إجمالي الديون. أما فيما يخص نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (نسبة التغطية) فقد واصلت ارتفاعها المستمر الذي بدأت في عام 2011 لتصل في نهاية عام 2018 إلى 79.3% مقابل 75.4% في نهاية عام 2017، وهو مؤشر إيجابي يدل على أن حوالي 80% من الديون غير العاملة لدى البنوك مغطاة بمخصصات. (شكل 3-27).

كعملة ادخارية ويعزز الاستقرار النقدي والمالي في المملكة (شكل 3-24).



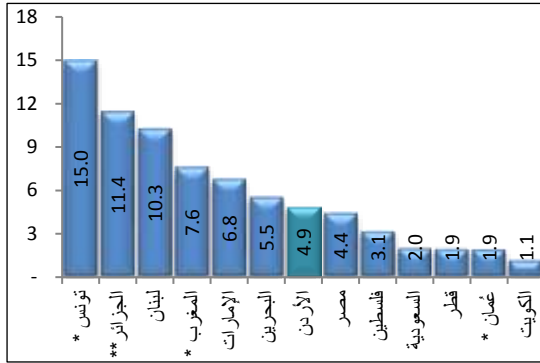
3-2-4-3 مخاطر الجهاز المصرفي في الأردن - مؤشرات المتانة المالية

رغم ظروف الربيع العربي وعدم الاستقرار في المنطقة وما رافقها من مخاطر وتحديات كبيرة، إلا أن الجهاز المصرفي الأردني استطاع أن يحافظ بشكل عام على سلامة ومتانة أوضاعه المالية والإدارية، وفيما يلي أهم التطورات على النسب والمؤشرات المالية للبنوك.

3-2-4-2-3-1 السيولة

يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بسيولة آمنة حيث تدل النسب الخاصة بالسيولة في نهاية عام 2018 بأن وضع السيولة لدى الجهاز المصرفي يعتبر جيداً وآمناً، حيث بلغت نسبة النقد والأرصدة النقدية 22.9% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2018 مقابل 25.2% في نهاية عام 2017، أما نسبة محفظة الأوراق المالية (ذات السيولة العالية) إلى إجمالي الموجودات كما في نهاية عام 2018 فقد بلغت 22% مقابل 20.6% كما في نهاية عام 2017. وبالتالي فإن إجمالي الموجودات ذات السيولة العالية شكلت حوالي 44.9% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2018 مقابل 45.8% في نهاية عام 2017، ويعود الانخفاض في نسب السيولة بشكل رئيسي إلى نمو التسهيلات بشكل أكبر من نمو الودائع. (شكل 3-25).

شكل 29-3: نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون للأردن ودول عربية مختارة (2018) (%)

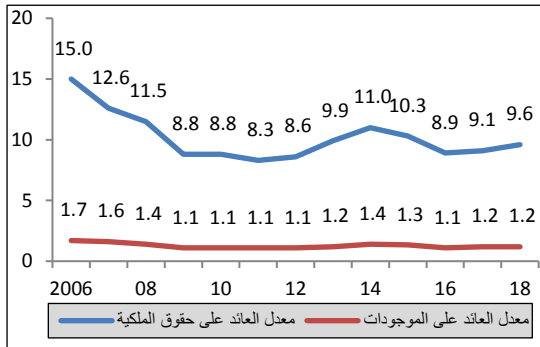


المصدر: الأردن: البنك المركزي الأردني، بقية الدول: صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية للدول المعنية.
* البيانات تعود لعام 2017.
** البيانات تعود لعام 2016.

3-4-2-3-3 الربحية

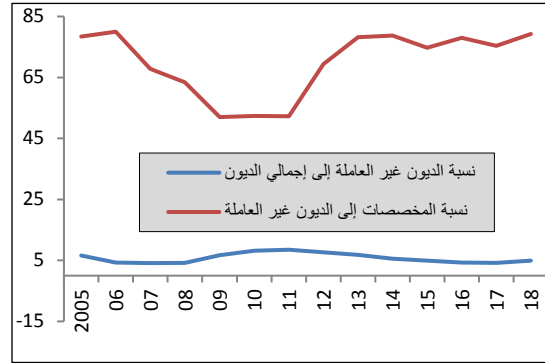
شهد معدل العائد على الموجودات لدى الجهاز المصرفي في الأردن انخفاضاً خلال الأعوام 2006-2010 حيث كان يبلغ 1.7% في نهاية عام 2006 وانخفض إلى 1.1% في نهاية عام 2009 وذلك نتيجة تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية على أرباح البنوك، واستقر عند هذا المعدل لغاية نهاية عام 2012 ليرتفع خلال عامي 2013 و2014 إلى 1.2% و 1.4% على التوالي نتيجة نمو أرباح البنوك بشكل ملحوظ، ثم عاد للانخفاض قليلاً خلال عامي 2015 و2016 ليصل إلى 1.3% و 1.1% على التوالي، وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع نسبة ضريبة الدخل على البنوك من 30% في عام 2014 إلى 35% في عام 2015، ثم عاود الارتفاع ليصل في نهاية عام 2018 إلى 1.2%. (شكل 30-3).

شكل 30-3: معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات (2006-2018) (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

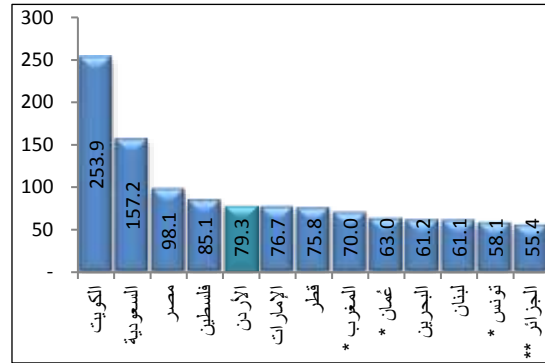
شكل 27-3: نسبة الديون غير العاملة ونسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (2005-2018) (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

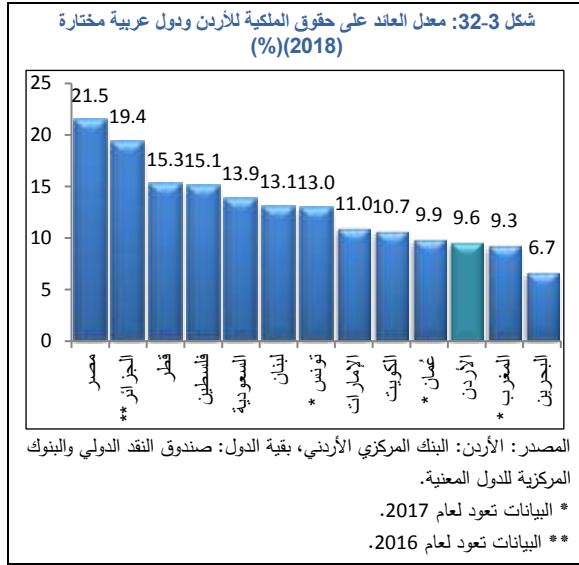
هذا وقد احتل الجهاز المصرفي في المملكة المرتبة الخامسة بين 13 دولة عربية من حيث ارتفاع نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة. (شكل 28-3)

شكل 28-3: نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة للأردن ودول عربية مختارة (2018) (%)



المصدر: الأردن: البنك المركزي الأردني، بقية الدول: صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية للدول المعنية.
* البيانات تعود لعام 2017.
** البيانات تعود لعام 2016.

بتحليل رصيد الديون غير العاملة (بدون الفوائد المعلقة) لدى الجهاز المصرفي فقد بلغت 1,236 مليون دينار في نهاية عام 2018 مسجلة ارتفاعاً عن عام 2017 بمبلغ 216.7 مليون دينار حيث كانت تبلغ 1,019.4 مليون دينار، وعلى الرغم من ارتفاع الديون غير العاملة لدى البنوك إلا أنه وكما ذكرنا فإن نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة قد ارتفعت، مما يقلل من مخاطر هذه الديون على البنوك. بمقارنة نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون في الأردن ببعض الدول العربية نلاحظ أن الأردن احتل مرتبة متوسطة بين 13 دولة عربية (شكل 29-3).

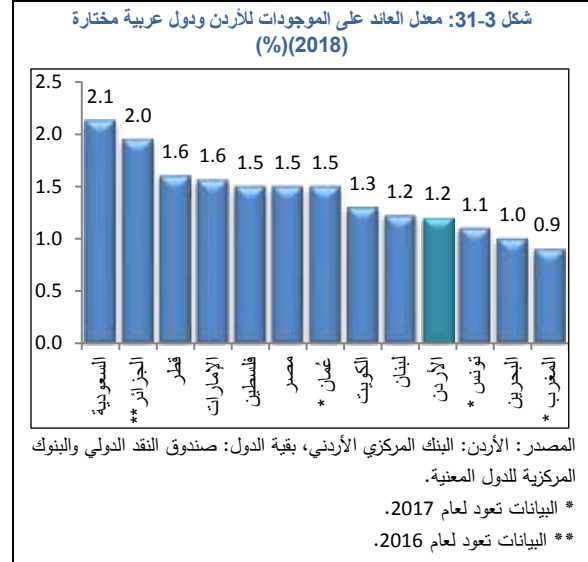


3-4-2-4 كفاية رأس المال

يتمتع الجهاز المصرفي في الأردن بنسبة كفاية رأسمال مرتفعة، حيث تراوحت النسبة للجهاز المصرفي في الأردن ما بين 18% و21% خلال الأعوام 2007-2016، وهي بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 12% والنسبة المحددة من لجنة بازل والبالغة 10.5%، إلا أن نسبة كفاية رأس المال انخفضت خلال عامي 2017 و2018 حيث سجلت 17.8% و16.9% للعامين على التوالي. حيث جاء الانخفاض الواضح في عام 2018 بسبب البدء بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على بيانات عام 2018، والذي تسبب في تحويل مبالغ إضافية إلى مخصص خسائر الائتمان حيث تم خصم هذه المبالغ من حقوق المساهمين وتحديداً من الأرباح المدورة، إلا أنه وعلى المدى المتوسط والبعيد فإن تطبيق المعيار سوف يعزز من سلامة ومتانة البنوك من خلال تحسين الشفافية والاعتراف في الوقت المناسب بخسائر الائتمان مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم IA39.

كما انخفضت نسبة رأس المال الأساسي إلى 15.4% في نهاية عام 2018 مقارنة مع 17.4% في نهاية عام 2017 لنفس السبب المشار إليه أعلاه، وتجدر الإشارة إلى أن معظم رؤوس أموال البنوك في الأردن تتكون من الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) الذي يعتبر أعلى مكونات رأس المال جودةً وقدرةً على امتصاص الخسائر. (شكل 3-33 و شكل 3-34).

بمقارنة الأردن مع بعض الدول العربية في معدل العائد على الموجودات في عام 2018 حيث احتل الأردن رابع أقل مرتبة بين 13 دولة عربية تتوفر عنها بيانات، علماً بأن أقل معدل عائد على الموجودات يعود للمغرب ويبلغ 0.9% وأعلى معدل عائد على الموجودات يعود للسعودية ويبلغ 2.1% (شكل 3-31).



بخصوص العائد على حقوق الملكية وكما في العائد على الموجودات فقد انخفض خلال الأعوام 2006-2011، حيث كان يبلغ 15% في نهاية عام 2006، ثم انخفض في عام 2011 ليصل إلى 8.3% ليعود في الأعوام 2012 و2013 و2014 للارتفاع حيث بلغ 8.6% و9.9% و11% على التوالي، أما في عام 2015 فقد انخفض ليصبح 10.3% واستمر بالانخفاض خلال عام 2016 حتى بلغ 8.9%، ثم ارتفع خلال عامي 2017 و2018 حيث بلغ 9.1% و9.6% للعامين على التوالي، وبالتالي فإن عام 2018 قد شهد تحسناً في معدلات الربحية لدى البنوك. (شكل 3-30). ما زال معدل العائد على حقوق الملكية منخفضاً مقارنة مع العديد من الدول العربية، حيث احتل الأردن ثالث أقل مرتبة من حيث العائد على حقوق الملكية حيث أن أقل نسبة عائد على حقوق الملكية تعود للبحرين وتبلغ 6.7% وأعلى نسبة تعود لمصر وتبلغ 21.5% (شكل 3-32)، ويعود انخفاض معدلات العائد في الأردن مقارنة مع معظم الدول العربية إلى اتسام البنوك في الأردن بشكل عام بالتحفظ وعدم الإقبال الكبير على المخاطر، بالإضافة إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال، إضافة إلى مستوى الضريبة على الدخل المرتفع نسبياً.

3-2-5 الكفاءة التشغيلية للبنوك

فيما يخص الكفاءة التشغيلية، فتعتبر نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (CIR) من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، هذا وقد بينت دراسة قامت بها شركة (Mckinsey & Company) أن البنوك التي تزيد نسبة CIR لديها عن 55% لديها ضعف في كفاءتها التشغيلية المتمثلة بالقدرة على توليد الدخل مع التحكم بالمصاريف، وبالتالي كلما انخفضت النسبة عن 55% فإن ذلك يعطي مؤشراً إيجابياً على الكفاءة التشغيلية للبنوك.

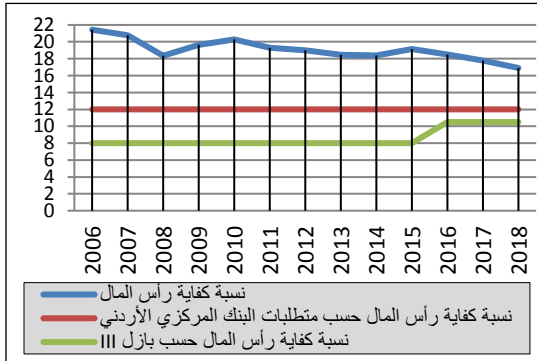
وقد بلغت نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل لدى الجهاز المصرفي في المملكة حوالي 55.5% في نهاية عام 2018 مقارنةً مع 56.2% في نهاية عام 2017، أما على المستوى الإفرادي فإن هناك تباين بين البنوك في الكفاءة التشغيلية، حيث زادت النسبة لدى 14 بنك عن 55%، أما البنوك التي انخفضت فيها النسبة عن 55% فقد كان عددها 10 بنوك، مما يعني أن ما يزيد عن 58% من البنوك في الأردن بحاجة إلى تحسين مستوى الكفاءة التشغيلية لديها من خلال ضبط مصاريفها التشغيلية بشكل أكبر.

3-3 موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد (فروع الأردن والخارج والشركات والبنوك التابعة)

3-3-1 الموجودات

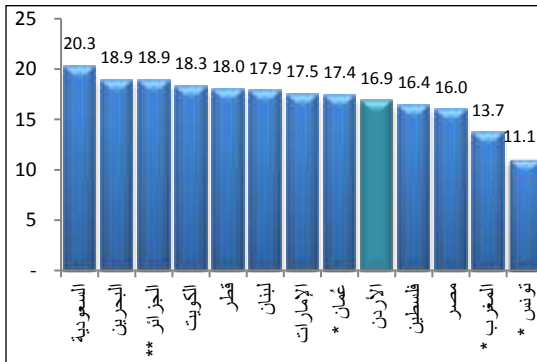
يبلغ عدد البنوك الأردنية التي لها تواجدات خارج المملكة 8 بنوك إلا أن النسبة الأكبر من هذه التواجدات تعود للبنك العربي الذي شكلت موجوداته خارج المملكة حوالي 84.9% من إجمالي تواجدات البنوك الأردنية خارج المملكة كما في نهاية عام 2018، كما شكلت موجودات البنك العربي خارج المملكة ما نسبته 72.6% من إجمالي موجوداته على المستوى الموحد كما في نهاية عام 2018، هذا وقد بلغ إجمالي موجودات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد في نهاية عام 2018 ما يعادل 78.4 مليار دينار مقارنة مع ما يعادل 76.6 مليار دينار كما في نهاية عام 2017 أي بارتفاع مقداره 1.7 مليار دينار أو ما نسبته 2.3%، حيث شكلت موجودات الجهاز المصرفي على مستوى فروع الأردن ما نسبته 61.9% من الموجودات على المستوى الموحد كما في نهاية عام 2018 مقابل 61.4%

شكل 3-33: نسبة كفاية رأس المال الفعلية بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل (2006-2018) (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

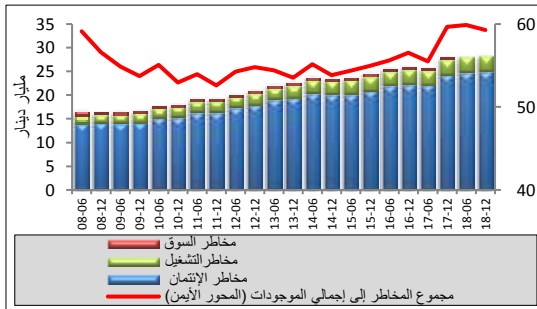
شكل 3-34: نسبة كفاية رأس المال للأردن ودول عربية مختارة (2018) (%)



المصدر: الأردن: البنك المركزي الأردني، بقية الدول: صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية للدول المعنية.
* البيانات تعود لعام 2017.
** البيانات تعود لعام 2016.

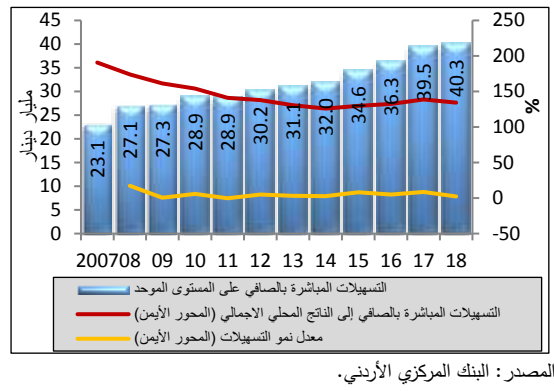
أما بخصوص المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها البنوك فإن مخاطر الائتمان في مقدمتها حيث شكلت ما نسبته 87% من مجموع المخاطر في نهاية عام 2018، يليها مخاطر التشغيل التي تشكل حوالي 11.7% ثم مخاطر السوق التي تشكل حوالي 1.3% من مجموع المخاطر، علماً بأن هذه النسب مقارنة لما كانت عليه في عام 2017 مما يدل على استقرار هيكل مخاطر البنوك وعدم تعرضه لتغيرات جوهرية. (شكل 3-35).

شكل 3-35: مكونات إجمالي التعرضات في القطاع المصرفي (2008-2018)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

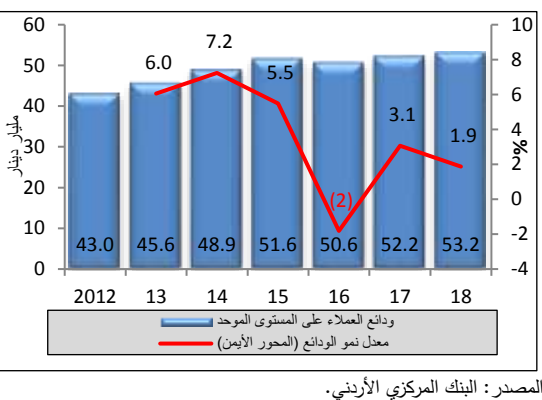
شكل 3-37: تطور التسهيلات لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2018)



3-3-3 الودائع

ارتفع حجم ودائع العملاء على المستوى الموحد في نهاية عام 2018 إلى 53.2 مليار دينار وبنسبة نمو 1.9% مقابل نسبة نمو بلغت 3.1% لعام 2017 حيث بلغ حجم الودائع آنذاك حوالي 52.2 مليار دينار. (شكل 3-38).

شكل 3-38: تطور الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد (2012-2018)

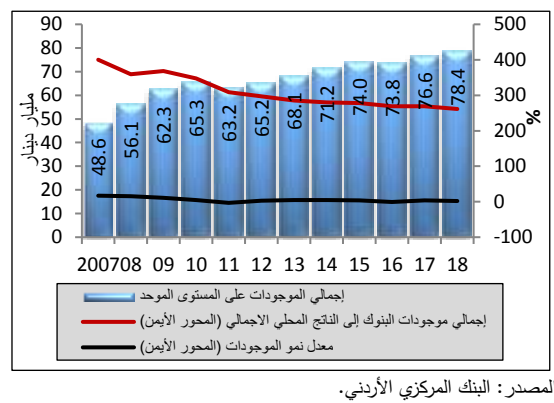


3-3-4 حقوق المساهمين

بلغ رصيد حقوق المساهمين لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد 11.7 مليار دينار في نهاية عام 2018 مقارنة مع 11.4 مليار دينار في نهاية عام 2017، ومن الجدير ذكره أن رصيد حقوق المساهمين في تزايد منذ عام 2009 (شكل 3-39)، مما يزيد من ملاءة البنوك ومن قدرتها على مواجهة المخاطر ويعزز استقرار القطاع المالي.

كما في نهاية عام 2017. وبالرغم من ارتفاع موجودات الجهاز المصرفي على المستوى الموحد من 48.6 مليار دينار في نهاية عام 2007 إلى 78.4 مليار دينار في نهاية عام 2018 إلا أنه يلاحظ أن نسبة النمو بانخفاض حيث بلغت نسبة النمو لعام 2007 حوالي 17% ثم تراجعت حتى وصلت إلى 2.3% في نهاية عام 2018 (شكل 3-36)، وهي نتيجة طبيعية لتداعيات عدم الاستقرار في المنطقة، وتراجع النشاط الاقتصادي في العالم خاصة في منطقة اليورو وآثارها على تواجدات البنوك الأردنية خارج المملكة.

شكل 3-36: تطور الموجودات لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2018)



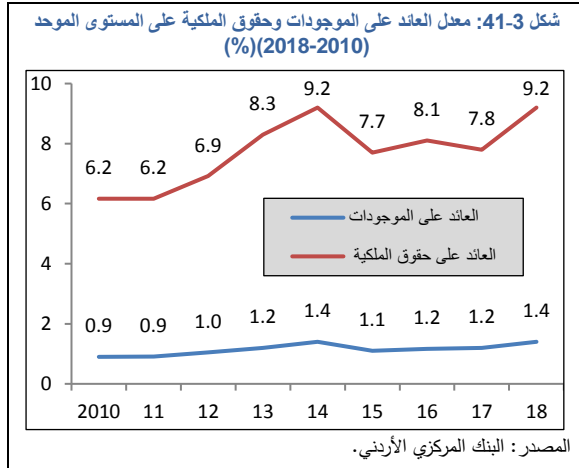
أما بالنسبة لنسبة موجودات الجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي في انخفاض مستمر حيث بلغت حوالي 261.4% في نهاية عام 2018 مقابل 269.4% في نهاية عام 2017، في حين كانت النسبة في نهاية عام 2007 حوالي 400%.

3-3-2 التسهيلات

بلغ صافي التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي على المستوى الموحد في نهاية عام 2018 حوالي 40.3 مليار دينار وبنسبة نمو بلغت 2% مقارنة مع 39.5 مليار دينار في نهاية عام 2017 وبنسبة نمو بلغت 8.6%. هذا وقد بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى الناتج المحلي الإجمالي 134.3% كما في نهاية عام 2018 مقابل 138.7% كما في نهاية عام 2017. (شكل 3-37)

3-3-5-3 العائد على حقوق الملكية

كما ارتفعت نسبة العائد على حقوق الملكية لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى 9.2% كما في نهاية عام 2018 مقابل 7.8% في نهاية عام 2017. (شكل 41-3)



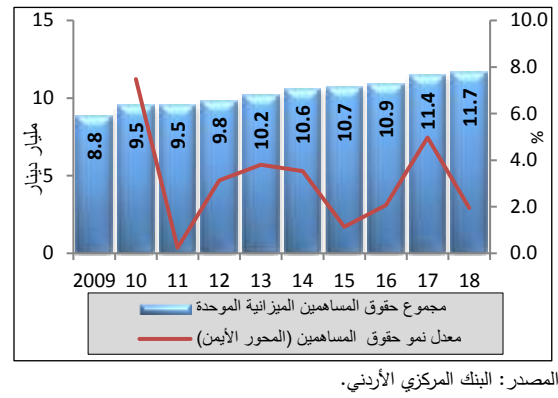
3-4 مؤشّر الاستقرار المالي

(FINANCIAL STABILITY INDEX)

3-4-1 مقدمة

كما ذكرنا في تقارير الاستقرار المالي السابقة فقد قام البنك المركزي الأردني في عام 2017 بتطوير مؤشر الاستقرار المالي وذلك بعد أن تم دراسة العديد من تجارب الدول في بناء مؤشر الاستقرار المالي الخاص بها، حيث تعددت المنهجيات التي تم استخدامها من حيث المتغيرات والطرق الإحصائية والأوزان الترجيحية وغيرها، واستناداً لهذه التجارب فقد تم الأخذ بالاعتبار أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص وبما يتناسب مع خصوصية النظام المالي والاقتصادي في الأردن لبناء مؤشر الاستقرار المالي في المملكة الأردنية الهاشمية. وفي ضوء مواكبة البنك المركزي الأردني لاهم التطورات في هذا المجال ووفقاً للورقة الصادرة عن الـ (IFC)² والمنشورة على موقع (BIS) فقد تم في العام الحالي إضافة نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) لبيانات مؤشر الاستقرار المصرفي وتحديدًا ضمن كفاية رأس المال بجانب نسبة كفاية رأس المال، كما تم إضافة متغير الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي لمؤشّر الاقتصاد

شكل 39-3: تطور حقوق المساهمين لدى البنوك على المستوى الموحد (2009-2018)

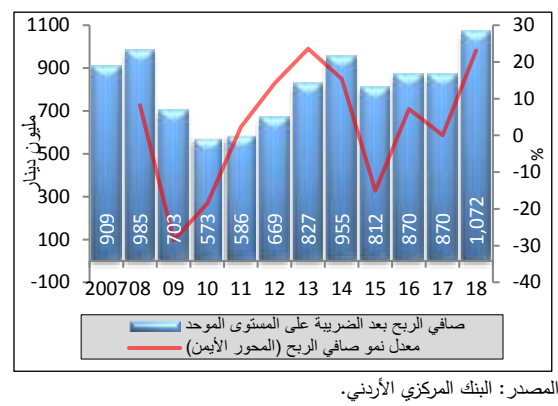


3-3-5 صافي الربح بعد الضريبة ونسبة العائد على الموجودات والعائد على الملكية

3-3-5-1 صافي الربح بعد الضريبة

شهد عام 2018 نمواً ملحوظاً في صافي الربح بعد الضريبة لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد حيث بلغ صافي الربح في نهاية عام 2018 ما مقداره 1,071.7 مليون دينار مقابل 870.1 مليون دينار في نهاية عام 2017 وبنسبة نمو بلغت 23.2% (شكل 40-3).

شكل 40-3: تطور صافي الربح بعد الضريبة لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد (2007-2018)



3-3-5-2 العائد على الموجودات

نتيجة لارتفاع أرباح البنوك فقد ارتفعت نسبة العائد على الموجودات لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى 1.4% في نهاية عام 2018، مقارنةً مع 1.2% كما في نهاية عام 2017 (شكل 41-3).

المتغير	الوزن الترجيحي
كفاية رأس المال	28.3%
جودة الأصول	28.3%
السيولة	28.3%
الربحية	15%
المجموع	100%

تم احتساب المؤشرات الفرعية لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق رأس المال وفق المعادلات التالية:

مؤشر القطاع المصرفي (المعدل المرجح للمؤشرات الفرعية التي تدخل في احتسابه):

$$(2) \dots \dots \dots Bsi = \frac{\sum_{i=1}^{10} W_{bi} d_{bi}}{10}$$

مؤشر الاقتصاد الكلي:

$$(3) \dots \dots \dots Esi = \frac{\sum_{i=1}^7 d_{Ei}}{7}$$

مؤشر سوق رأس المال:

$$(4) \dots \dots \dots Msi = \frac{\sum_{i=1}^2 d_{Mi}}{2}$$

حساب مؤشر الاستقرار المالي التجميعي:

تم حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الأردني (JFSI) بالمعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الثلاث وفق المعادلة التالية:

$$(5) \dots \dots \dots JFSI = ((10/19) * Bsi) + ((7/19) * Esi) + ((2/19) * Msi)$$

علماً بأن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر إلى واحد.

3-4-3-3 نتيجة المؤشر الإجمالي للاستقرار المالي في الأردن

كما ذكرنا فإن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر إلى واحد حيث أنه كلما اقتربت القيمة من الواحد ازدادت درجة الاستقرار في النظام المالي، هذا وقد بدأت قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الأردن بقيمة 0.64 في نهاية عام 2007 ما قبل الأزمة المالية ثم انخفض بسبب الأزمة المالية العالمية ليسجل 0.50 في نهاية عام 2008، ثم ارتفع المؤشر ليصل 0.64 في نهاية 2009 ليعاود الانخفاض خلال الفترة (2010-2012) حيث سجل أدنى قيمة له في نهاية 2012 وهي 0.36 وذلك بسبب أحداث الربيع العربي وأزمة اللاجئين والظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خاصة في عام 2012، ثم بدأ بعدها بالتعافي ليسجل في نهاية العام 2016 ما قيمته 0.49 ثم تراجع بشكل بسيط في عام 2017 إلى 0.46 ليستقر عند نفس النتيجة للعام 2018. (3-42)

الكلي بحيث أنه كلما زادت الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي دل ذلك على استقرار أكثر للدينار الأردني والذي ينعكس إيجاباً على الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي في المملكة، بحيث أصبح المؤشر التجميعي يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية يمثل كل مؤشر عنصر رئيسي من عناصر النظام المالي الأردني وهي مؤشر القطاع المصرفي وقد تم تمثيله بعشرة متغيرات، مؤشر الاقتصاد الكلي والذي تم تمثيله بسبعة متغيرات ومؤشر سوق رأس المال تم تمثيله بمتغيرين، حيث المؤشر التجميعي من 19 متغير فرعي تم احتسابها وتحليلها بصورة تاريخية خلال الفترة من (2007-2018).

3-4-3-2 المنهجية

تعتبر المنهجية المستخدمة في بناء مؤشر الاستقرار المالي للأردن من أكثر المنهجيات المتبعة في الدول³ التي عملت على تطوير هكذا مؤشر حيث تم الاستفادة من تجارب العديد من الدول بهذا الخصوص وأخذ أفضل الممارسات لتطبيقها مع مراعاة اختيار المتغيرات التي تميز خصوصية القطاع المالي الأردني من حيث سيطرة قطاع البنوك مقارنة بباقي مكونات النظام المالي ولذلك فقد شكلت مؤشرات القطاع المصرفي أكثر من نصف المؤشرات المستخدمة في تطوير المؤشر الكلي والإطار التالي يبين شرحاً مختصراً عن المنهجية المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الأردن.

تطبيع البيانات (Normalization):

تم استخدام منهجية إعادة القياس (Re-Scaling) للمؤشرات الفرعية عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة (1) أدناه.

$$(1) \dots \dots \dots di = \frac{Ai - \min}{\max - \min}$$

حيث تمثل كل من Max و min القيمة الصغرى والقيمة العظمى للمؤشر الفرعي di.

حساب المؤشرات الفرعية:

يتم احتساب المؤشر الفرعي باستخدام المعدل المرجح للمؤشرات التي تم تطبيعها مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للمؤشرات عند تحديد الأوزان الترجيحية، هذا وتتعدد طرق اختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات، ومن أفضل الطرق المستخدمة هي الاعتماد على آراء الخبراء المختصين بحيث يتم إعطاء

⁵ من السلبيات الرئيسية لمؤشر الاستقرار المالي التي تم الاعتراف بها من قبل معظم الدول التي طورتها، هو أن هذا المؤشر حساس بشكل كبير لأي تغيرات في قيم المؤشرات الفرعية التي تدخل في احتسابه مهما كانت هذه التغيرات صغيرة.

³ Banking Stability Index: A Cross-Country Study.
⁴ تم أخذ الحد الأدنى للنسب التي لها حد أدنى في التعليمات النافذة بدلاً من القيمة الصغرى للنسبة خلال فترة الدراسة.

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2016/2/24 الموافقة على ما يلي:

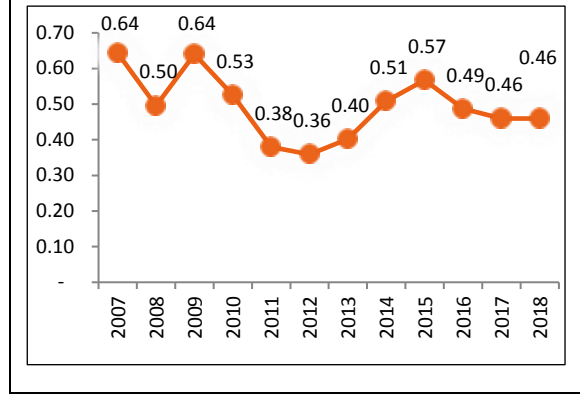
1. تولي البنك المركزي الأردني الرقابة على قطاع التأمين باعتبارها جزءاً من مهامه، وبما ينسجم مع ممارسات العديد من الجهات الرقابية دولياً.
2. نقل الرقابة على قطاع التأمين - خلال مدة أقصاها سنتان - لتصبح تحت مظلة البنك المركزي الأردني.
3. تحديث الأطر الرقابية على أعمال التأمين - خلال مدة أقصاها سنتان - لمواكبة تطورات السوق فيما يتعلق بما يلي:

- أ. تحسين الملاءة المالية لشركات التأمين ووضع معايير واضحة وشفافة لمراقبة الملاءة المالية لهذه الشركات.
- ب. وضع متطلبات تنظيمية لضمان الفصل المناسب بين أعمال التأمين على الحياة وأعمال التأمينات العامة للشركات التي تقدم هذين النوعين من التأمين.
- ج. تنفيذ المتطلبات التنظيمية الاحترافية فيما يخص السياسات الاستثمارية لهذه الشركات.
- د. تحديد الصلاحيات الرقابية والمسؤوليات في شركات التأمين التي تكون جزءاً من مجموعة شركات مالية.
- هـ. تعزيز متطلبات الحوكمة المؤسسية لشركات التأمين.

4. تشكيل لجنة برئاسة نائب محافظ البنك المركزي الأردني وعضوية القائم بأعمال مدير إدارة التأمين / وزارة الصناعة والتجارة والتموين و مندوب عن ديوان التشريع والرأي ومندوب عن وزارة تطوير القطاع العام، لغايات السير في تنفيذ التوصيات أعلاه وإنجاز المطلوب خلال فترة لا تتجاوز سنة من تاريخه، على أن تقوم هذه اللجنة لاحقاً بالتنسيق مع الاتحاد الأردني لشركات التأمين بهذا الخصوص.

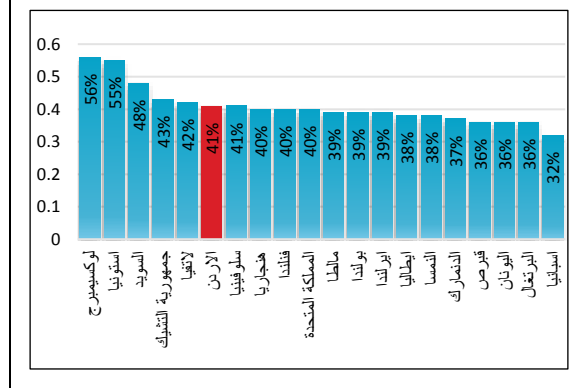
وفي خطوة نحو سعيه لتنفيذ قرار مجلس الوزراء قام البنك المركزي بالتعاون والتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين، الجهة المسؤولة حالياً عن الرقابة والإشراف على قطاع التأمين بإعداد مسودة قانون لتنظيم أعمال التأمين يهدف لإيجاد آلية عمل عصرية تكفل للبنك المركزي إمكانية الإشراف ومتابعة أعمال التأمين بفعالية وكفاءة، علماً بأن

شكل 3-42: مؤشر الاستقرار المالي للأردن (2007-2018)



وهنا نستطيع القول من خلال النظر إلى قيمة المؤشر التجمعي للاستقرار المالي بأن درجة استقرار النظام المالي في الأردن تعتبر جيدة أخذاً بالاعتبار التطورات الاقتصادية في المنطقة والمملكة وأثرها على الاستقرار المالي. وبمقارنة مؤشر استقرار القطاع المصرفي في الأردن مع مجموعة من الدول الأخرى التي قامت بتطوير مؤشرها باستخدام نفس المنهجية المستخدمة من قبلنا فقد احتل الأردن المرتبة السادسة من بين 20 دولة وكما هو مبين في (شكل 3-43) مما يؤكد أن الأردن يتمتع بقطاع مصرفي سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة.

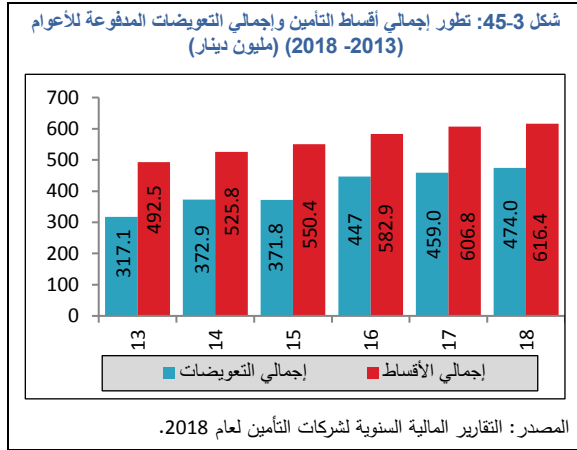
شكل 3-43: مؤشر استقرار القطاع المصرفي للأردن مقارنة مع عدد من الدول الأوروبية



3-5 تطورات القطاع المالي غير المصرفي (المؤسسات المالية غير المصرفية)

3-5-1 قطاع التأمين

يعتبر قطاع التأمين من مكونات القطاع المالي الأساسية حيث يتمثل دوره في حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر بالإضافة إلى تجميع المدخرات الوطنية وتنميتها لدعم التنمية الاقتصادية، حيث بلغ إجمالي مساهمة أقطاب التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 حوالي 2.1%، ونظراً لأهمية قطاع التأمين في تعزيز الاستقرار المالي فقد



أما فيما يتعلق بنتائج أعمال شركات التأمين، فقد انخفض إجمالي الاستثمارات من 569 مليون دينار في عام 2017 إلى 563.4 مليون دينار في عام 2018، بينما ارتفع رأس المال المدفوع من 265 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى 266.4 مليون دينار في نهاية عام 2018. (جدول 1-3)، أما بخصوص أرباح شركات التأمين فقد بلغ صافي الأرباح بعد الضريبة في عام 2018 حوالي 15 مليون دينار مقابل 3 مليون دينار في عام 2017 وبنسبة نمو بلغت تقريبا 400%.

جدول 1-3: نتائج أعمال شركات التأمين (2013-2018)

البيان	2018	2017	2016	2015	2014	2013
إجمالي الاستثمارات	563.4	569	543.5	533.6	534.4	504.9
إجمالي الموجودات	960	948	915.6	869.7	842.2	798
حقوق الملكية	318	335	343.7	330.7	332.8	317.7
إجمالي الأقساط المكتتبة في الأردن	616.4	606.8	582.9	550.4	525.8	492.5
إجمالي التعويضات من الأقساط المكتتبة في الأردن	474	459	447	371.8	372.9	317.1
رأس المال المدفوع	266.4	265	267	269	268	281

المصدر: بيانات الفترة (2013-2016) من تقرير نتائج أعمال سوق التأمين الأردنية، أما بيانات العام 2017 فما بعد من الميزانيات السنوية لشركات التأمين والمنشورات الشهرية لإدارة التأمين.

3-5-2 المؤسسات المالية غير المصرفية

تقوم المؤسسات المالية غير المصرفية بدور اقتصادي هام عن طريق منح الائتمان للفئات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى البنوك.

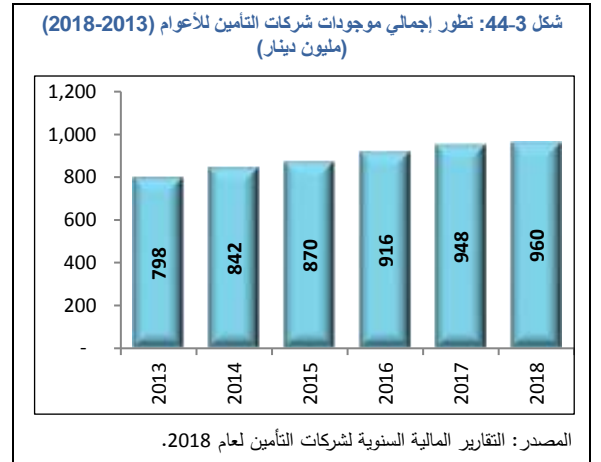
إن المؤسسات المالية غير المصرفية تقوم بمنح الائتمان للعملاء دون قبول الودائع، وهي خاضعة لإشراف وزارة الصناعة والتجارة، إلا أن البنك المركزي الأردني وفي إطار سعيه لشمول المؤسسات المالية غير المصرفية تحت مظلته الرقابية - بعد أن تم شمول مؤسسات التمويل الأصغر في

مشروع القانون ما زال منظوراً أمام مجلس النواب، حيث تم إحالته إلى لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية والتي انتهت من مراجعة عدد من مواده.

يتكون قطاع التأمين في الأردن من 24 شركة تأمين، منها شركة واحدة مجازة لممارسة أعمال التأمين على الحياة و (8) شركات مجازة لممارسة أعمال التأمينات العامة و (15) شركة مجازة لممارسة نوعي التأمين معاً (التأمينات العامة والتأمين على الحياة). بالإضافة إلى (1044) جهة تقدم خدمات تأمينية مساندة والتي تمثل وكلاء ووسطاء التأمين ووسطاء إعادة التأمين ومسوي الخسائر والمعانون والمفوضين بالاكنتاب والاكنتوربين واستشاريين التأمين وشركات إدارة أعمال التأمين والبنوك المرخصة لممارسة أعمال التأمين ووسطاء إعادة التأمين المقيمين خارج المملكة.

بلغ إجمالي موجودات شركات التأمين في المملكة حوالي 960 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقابل 948 مليون دينار في نهاية عام 2017 أي بنسبة نمو بلغت 1.3%.

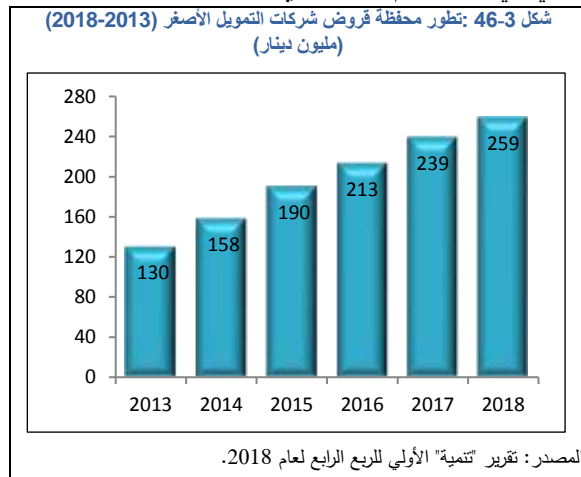
(شكل 3-44).



وفقاً للتقارير السنوية لعام 2018 لشركات التأمين، لوحظ ارتفاع إجمالي أقساط التأمين بنسبة 1.6% خلال عام 2018 لتبلغ 616.4 مليون دينار مقابل 606.8 مليون دينار خلال عام 2017، وفي المقابل ارتفع إجمالي تعويضات التأمين المدفوعة بنسبة 3.3% خلال عام 2018 لتبلغ 474 مليون دينار مقابل 459 مليون دينار لعام 2017. (شكل 3-45).

3-5-2-1 قطاع التمويل الأصغر⁶

بدأ هذا القطاع العمل في الأردن في عام 1994، وقد شهد نمواً ملحوظاً على مدى الأعوام السابقة حيث حققت قروض التمويل الأصغر نسبة نمو جيدة خلال الفترة (2013-2015) حيث بلغت حوالي 21%، أما خلال الفترة (2016-2018) فقد بدأت نسبة نمو القروض بالانخفاض التدريجي حيث بلغت 12%، 12%، و 9% للأعوام 2016، 2017، و 2018 على التوالي (شكل 3-46). وقد بلغ إجمالي محفظة قروض شركات التمويل الأصغر حوالي 259 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقارنة بحوالي 239 مليون دينار في نهاية عام 2017، كما وصل عدد المقترضين إلى 465,717 مقترض في نهاية عام 2018 مقابل 438,279 مقترض في نهاية عام 2017 أي بنسبة نمو بلغت 6%، كما ارتفع متوسط حجم القروض من 550 دينار أردني في نهاية عام 2017 إلى 573 دينار أردني في نهاية عام 2018 أي بنسبة نمو بلغت 4%.



إن مؤسسات التمويل الأصغر تركز خدماتها على فئة النساء بهدف تمكين المرأة وزيادة مساهمتها في الاقتصاد والمجتمع، كما تركز خدماتها بشكلٍ رئيسي على المقترضين خارج العاصمة وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء المملكة، وذلك كما يلي:

عام 2015-، قد كلف شركة إرنست ويونغ بإجراء دراسة سوق شاملة عن المؤسسات المالية غير المصرفية في الأردن تم الانتهاء منها في شهر 3/2018 وتناولت عينة شملت معظم المؤسسات المالية التي تقدم التمويل، حيث تم تقسيمها إلى الفئات التالية:

- 1- شركات التمويل الأصغر.
- 2- شركات التأجير التمويلي.
- 3- شركات التمويل المتعدد.
- 4- شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يلي أهم نتائج الدراسة التي شملت 43 شركة يشكل مجموع رؤوس أموالها حوالي 97% من إجمالي رؤوس أموال مؤسسات التمويل. (جدول 3-2).

جدول 3-2: تقسيم الشركات المالية غير المصرفية					
البيان	شركات التأجير التمويلي	شركات التمويل الأصغر	شركات التمويل المتعدد	شركات المشاريع الصغيرة والمتوسطة	إجمالي الشركات المالية غير المصرفية
عدد الشركات	15	14	12	2	43
حجم محفظة القروض (مليون دينار)	408	198	199	17	822
الحصة السوقية (%)	49.7	24.1	24.2	2.1	100
رأس المال المدفوع (مليون دينار)	127	24	137	0.1	289
إجمالي حقوق الملكية (مليون دينار)	240	80	164	9	493
إجمالي الالتزامات (مليون دينار)	174	128	64	13	378
إجمالي الموجودات (مليون دينار)	443	228	272	24	968
المنتجات المقدمة	عقارات، سيارات، معدات صناعية، معدات مكتبية، معدات طبية	قروض إنتاجية، قروض استهلاكية، خدمات الدعم الفني والاستشارات	تمويل رأس المال العامل، تمويل المعدات، قروض سيارات، قروض عقارية، شخصية، بطاقات ائتمانية	قروض إنتاجية، تخصيص، خدمات الدعم الفني والاستشارات	
حجم القروض	50 الف- 1,5 مليون دينار	300 دينار- 50,000 دينار	1,000 دينار- 500,000 دينار	10,000 دينار - 1,4 مليون دينار	

⁶ تم الاعتماد على تقرير "تنمية" للربع الرابع لعام 2018.

وفيما يلي أبرز خصائص شركات التمويل الأصغر في الأردن:

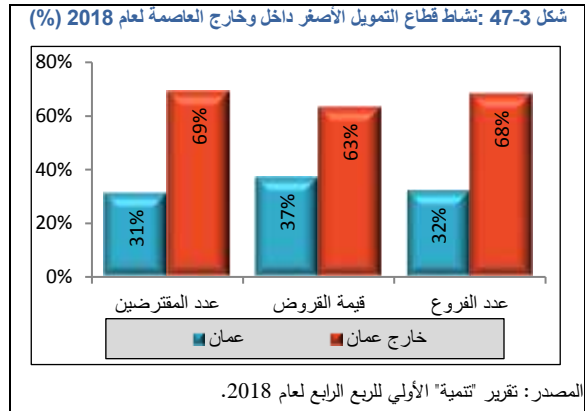
- يبلغ عدد هذه الشركات (15) شركة منها (9) شركات أعضاء في شبكة تنمية، شركة واحدة تابعة لبنك، وشركة واحدة تابعة لمنظمة الأونروا.
- إجمالي رأس المال المدفوع لهذه الشركات يبلغ تقريباً 20.45 مليون دينار أردني⁷.
- تقدم هذه الشركات قروضاً إنتاجية لقطاع الشركات متناهية الصغر والصغيرة، أما القروض المقدمة لقطاع الأفراد فتشمل: قروض صيانة المنازل، قروض السلع المعمرة، قروض الطلاب والقروض الجماعية (وهي قروض تقدم لشخصين أو أكثر جميعهم يكفلون القرض).
- بالإضافة إلى تقديم التمويل فإن هذه الشركات تقدم الدعم الفني والخدمات الاستشارية مثل تعيين محاسب لمساعدة الشركات الصغيرة في الإدارة المالية ومساعدة المشاريع الصغيرة لتقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع باستخدام التنبؤ المالي وتحليل الأداء.
- يتراوح حجم القرض المقدم من هذه الشركات من 300 دينار إلى 75 ألف دينار أردني.
- تشمل خدمات هذه الشركات جميع محافظات المملكة بما فيها المناطق النائية.
- تتقاضى هذه الشركات أسعار فائدة تبلغ في المتوسط 18%.
- تتكون مصادر أموال هذه الشركات من القروض وأموال المساهمين، باستثناء شركتان إسلاميتان تعتمدان فقط على أموال المساهمين.
- تستطيع الشركات الأعضاء في شبكة تنمية الاستعلام عن مقدمي طلبات الائتمان من خلال الشبكة، كما يوجد ثماني شركات تمويل أصغر مشتركة في شركة كريف للاستعلام الائتماني.

3-2-5-3 شركات التأجير التمويلي⁸

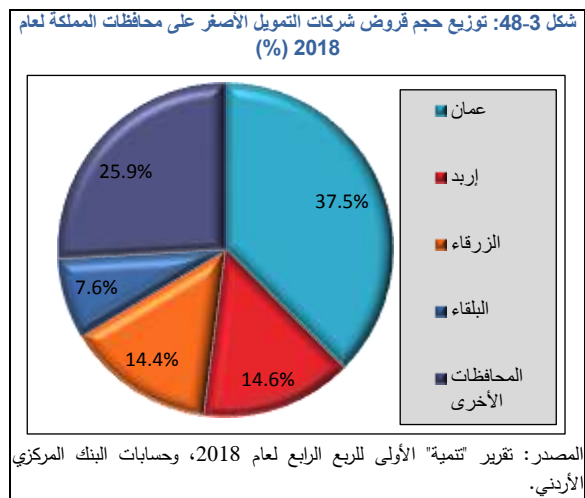
بلغت موجودات شركات التأجير التمويلي التابعة للبنوك في الأردن في نهاية عام 2018 حوالي 521.7 مليون دينار

3-2-5-3 نشاط قطاع التمويل الأصغر خارج العاصمة

يلاحظ تركيز قطاع التمويل الأصغر على المحافظات خارج العاصمة، حيث أن 69% من عدد المقترضين و63% من قيمة القروض و68% من عدد فروع شركات التمويل الأصغر تقع خارج العاصمة عمان (شكل 3-47)، وهذا وقد بلغت نسبة نمو عدد المقترضين في عمان خلال عام 2018 حوالي 5%، أما خارج عمان فقد تراوحت النسبة بين المحافظات من 3% إلى 16% وذلك للفترة نفسها.



وعند دراسة توزيع حجم القروض المقدمة من شركات التمويل الأصغر على المحافظات خلال عام 2018 (شكل 3-48) نجد أن العاصمة عمان قد حصلت على 37.5% من حجم القروض ويليهما إربد 14.6% والزرقاء 14.4% في حين حصلت البلقاء على نسبة 7.6% من القروض، بينما حصلت باقي المحافظات على 25.9% من حجم القروض.



⁸ البيانات تشمل شركات التأجير التمويلي الثمانية التابعة للبنوك والتي تستحوذ على معظم نشاط التأجير التمويلي في المملكة، ولم يتم احتساب التأجير التمويلي الممول من قبل البنوك الإسلامية نفسها.

⁷ من واقع الدراسة السوقية التي أجرتها شركة إرنست أند يونغ بتكليف من البنك المركزي الأردني.

هذا التركيز في محافظتها الائتمانية عن طريق منح التمويل للمعدات الطبية والصناعية والآلات، أما التأجير التمويلي لقطاع الأفراد فيمنح بشكلٍ رئيسي لغايات شراء المنازل والسيارات.

- تقوم هذه الشركات بتقديم منتجاتها بسعر فائدة متغير يتراوح بين 9.5-13% أقلها لقروض العقارات والسيارات.
- فيما يتعلق بالتأجير التمويلي الممنوح لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة فإنها تمنح بشكلٍ رئيسي للشركات العاملة في القطاع العقاري، بالإضافة إلى قطاع الرعاية الصحية، التعليم، النقل والصناعة.
- تقوم هذه الشركات بتمويل أعمالها بشكلٍ رئيسي من خلال الاقتراض من البنوك وأموال المساهمين.

3-5-2-4 شركات التمويل المتعدد

تقدم شركات التمويل المتعدد خدماتها لقطاعات الأفراد، الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي أبرز خصائصها¹⁰:

- يبلغ إجمالي المحفظة الائتمانية لهذه الشركات حوالي 200 مليون دينار.
- تقدم هذه الشركات خدمات تمويل هي الأكثر تنوعاً بين مؤسسات التمويل غير البنكية، من أهمها: تمويل رأس المال العامل، تمويل المعدات، تمويل السيارات، تمويل العقارات، بطاقات الائتمان، قروض الأثاث وقروض الطلاب.
- تقدم هذه الشركات التمويل فقط بدون أي خدمات استشارية.
- فيما يتعلق بالتمويل المقدم لقطاع الأفراد فإن هذه الشركات تقدم التمويل لأي شخص يمتلك حساباً بنكياً، وتقدم القيمة الأكبر للقروض العقارية وقروض والسيارات.
- تقدم هذه الشركات قروضاً للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تتراوح قيمتها بين 5-250 ألف دينار أردني، ويمكن أن تصل إلى مليون دينار أردني لبعض العملاء.

مقابل 499.7 مليون دينار في نهاية عام 2017 أي بنسبة نمو بلغت 4.4%، كما ارتفعت حقوق المساهمين في عام 2018 لتبلغ 266 مليون دينار مقابل 251.8 مليون دينار في عام 2017، أما فيما يتعلق بنتائج أعمال هذه الشركات فقد ارتفع صافي الأرباح بعد الضريبة بشكل طفيف من 17.6 مليون دينار في عام 2017 إلى 17.7 مليون دينار في عام 2018، أي بنسبة 0.5%، كما انخفض العائد على حقوق المساهمين من 7.3% في عام 2017 إلى 6.8% في عام 2018، كما انخفض العائد على الموجودات من 3.9% في عام 2017 إلى 3.5% في عام 2018 وذلك بسبب نمو حقوق المساهمين والموجودات بشكل أكبر من نمو الأرباح (جدول 3-3).

جدول 3-3: تطور شركات التأجير التمويلي خلال الفترة (2013-2018)						
البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإيرادات (مليون دينار)	24.4	26.5	30	32.3	37.7	43.3
رأس المال المدفوع (مليون دينار)	100	101	111	121	142.5	175
إجمالي الموجودات (مليون دينار)	249.1	271.3	327.1	401.6	499.7	521.7
حقوق المساهمين (مليون دينار)	174.2	184.8	205.5	227.8	251.8	266
الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	12.7	13.4	15.7	17.3	17.6	17.7
العائد على حقوق المساهمين (%)	7.8	7.5	8.1	8	7.3	6.8
العائد على الموجودات (%)	5.3	5.1	5.3	4.8	3.9	3.5

المصدر: الميزانيات السنوية الأولية لشركات التأجير التمويلي التابعة للبنوك، وحسابات البنك المركزي الأردني.

ومن الجدير ذكره أن عدد شركات التأجير التمويلي العاملة حسب دراسة السوق التي أجرتها شركة إرنست ويونغ بلغ 15 شركة من بينها 9 شركات تابعة للبنوك تستحوذ على معظم نشاط التأجير التمويلي في المملكة.

وفيما يلي أبرز خصائص شركات التأجير التمويلي:⁹

- يبلغ إجمالي المحفظة الائتمانية لهذه الشركات حوالي 408 مليون دينار.
- تمنح هذه الشركات التأجير التمويلي بشكلٍ رئيسي للقطاع العقاري (أكثر من 70% من محفظة التأجير التمويلي لديها) الأمر الذي حدا بها إلى محاولة تخفيف

¹⁰ من واقع الدراسة السوقية التي أجرتها شركة إرنست ويونغ بتكليف من البنك المركزي الأردني.

⁹ من واقع الدراسة السوقية التي أجرتها شركة إرنست ويونغ بتكليف من البنك المركزي الأردني.

- يتم عادة طلب دراسة جدوى من المشاريع الراغبة في الحصول على الائتمان، علماً بأن إحدى الشركتين تقوم بإعدادها مجاناً في حال عدم قدرة العميل على تنفيذها.

3-5-3 قطاع أعمال الصرافة

بلغ عدد شركات الصرافة المرخصة في المملكة 138 شركة عاملة كمراكز رئيسية إضافة إلى 151 فرعاً موزعة في كافة محافظات الأردن وبما مجموعه 289 موقعاً صيرفياً (جدول 3-4).

المحافظة	عدد الشركات	عدد الفروع	المجموع
العاصمة	85	98	183
الزرقاء	13	14	27
إربد	9	15	24
العقبة	7	8	15
باقي محافظات المملكة	24	16	40
المجموع	138	151	289

في ضوء التطورات التي شهدتها قطاع الصرافة والنمو الواضح لهذا القطاع في العقدين الأخيرين والذي جعل منه من أهم القطاعات الحيوية في المملكة، واستجابة للتغيرات والمستجدات الاقتصادية فقد صدر قانون أعمال الصرافة رقم 44 لسنة 2015 بتاريخ 2015/10/18 ليحل محل القانون رقم 26 لسنة 1992.

ويشكل هذا القانون الإطار التشريعي الذي ينظم النشاط الصيرفي في المملكة من خلال تحديد شروط ومتطلبات ترخيص الشركات واندماجها وتصفيته وتنظيم إدارتها ومعالجة موضوع السجلات والدفاتر التي يجب عليها الاحتفاظ بها، إضافة إلى تفعيل دور المحاسب القانوني في مجال تدقيقه على أعمالها من حيث توسيع نطاق مهامه وبما يتناسب مع الممارسات الفضلى، وكما ساهم في إيجاد التنظيم القانوني لأسس تبليغ الشركات لأي قرارات أو تعليمات صادرة عن البنك المركزي وتوسيع دور البنك المركزي من خلال فرض تعليمات على شركات الصرافة بالنسب والحدود الآمنة لسلامة أوضاعها المالية وحجم العمالة غير الأردنية، وبموجبه وضع السند القانوني لتشكيل لجنة مختصة بالشكاوى التي ترد إلى البنك المركزي والمتعلقة بالخدمات التي تقدمها شركات الصرافة.

- يتم الحصول على التمويل بضمانة الشيكات أو الكمبيالات أو كليهما، كما أن رهن العقار أو السيارة مطلوب عند تجاوز القرض لقيمة معينة، كما يعد وجود الكفيل أمراً أساسياً لمنح التمويل.

- تتواجد هذه الشركات في أربع محافظات فقط: عمان، الزرقاء، إربد، والعقبة، وتتجنب هذه الشركات منح الائتمان لمناطق بعيدة عن أماكن تواجدها نظراً لصعوبة متابعة التحصيل.

- تقدم هذه الشركات تمويلاً بسعر فائدة يتراوح بين 7-13%.

- تعتمد هذه الشركات على أموال المساهمين كمصدر أموال رئيسي، كما أنها الأقل تعرضاً بين مؤسسات التمويل غير البنكية لقروض البنوك.

3-5-2-5 شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

63% من البنوك في الأردن لديها دوائر/ وحدات متخصصة لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلا أن 13% فقط من إجمالي القروض التي يحصل عليها هذا القطاع مصدرها البنوك، حيث يحصل هذا القطاع الهام على التمويل من شركات التمويل المتعدد، وشركات التمويل الأصغر بالإضافة إلى شركتين متخصصتين بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حصرياً، وفيما يلي أهم خصائص هاتين الشركتين¹¹:

- يبلغ إجمالي المحفظة الائتمانية للشركتين 17 مليون دينار أردني، وإجمالي حقوق الملكية 9 مليون دينار أردني.

- تقدم الشركتان الخدمات التالية:

1- منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الزراعي نظراً لخطورته العالية.

2- الدعم الفني والخدمات الاستشارية.

3- توفر إحدى الشركتين خدمة التخصيم (شراء الفواتير من الشركات بسعر أقل من قيمتها).

¹¹ من واقع الدراسة السوقية التي أجرتها شركة ارنست ويونغ بتكليف من البنك المركزي الأردني.

بشكلٍ فعال في إقراض الحكومة من خلال الاستثمار في أدوات وسندات الخزينة. هذا وتتميز مؤسسة الضمان الاجتماعي بما يلي:

- تتمتع المؤسسة بقدرات استثمارية ضخمة وبأفق استثماري طويل الأجل، حيث تستثمر أموالها بهدف تمويل تعويضات التقاعد لأفراد مختلفي الأعمار، الأمر الذي يمنحها الوقت لمختلف آجال الاستثمار ويمكنها من تنويع علاوة المخاطر بأجال مختلفة، وهو أمر تظهر أهميته في الأزمات المالية حين يعاني السوق من شح السيولة، هذا وقد شكلت استثمارات المؤسسة ما نسبته 34.1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018 مقابل 32.5% في نهاية عام 2017.

- تعد المؤسسة مستثمراً بالأموال الحقيقية، فمصدر أموالها هو اقتطاعات المشتركين وليس الاقتراض أو أموال المودعين مثل البنوك، وبالتالي فهي ليست معرضة لارتفاع نسبة الرفع المالي أو مخاطر عدم الموائمة بين آجال مصادر الأموال والتوظيفات وهما الأمران اللذان أديا إلى فشل الكثير من البنوك العالمية أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وبالتالي فإن مؤسسة الضمان الاجتماعي ليست مصدراً للمخاطر النظامية في النظام المالي.

- اقتطاعات أرباب العمل والموظفين محتجزة لفترات طويلة ولا يمكن استعادتها على العكس من ودائع العملاء لدى البنوك الأمر الذي لا يجعلها عرضة للسحوبات المفاجئة.

وانطلاقاً من أهمية دور مؤسسة الضمان الاجتماعي في تعزيز الاستثمار ويهدف تنمية أموال المؤسسة فقد باشر صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي عمله فعلياً مطلع عام 2003 وذلك ليتولى استثمار أموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بهدف تحقيق عوائد مجزية ومنتظمة مع الحفاظ على القيمة الحقيقية لموجودات المؤسسة وأصولها وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات المترتبة على المؤسسة، وقد بلغت موجودات الصندوق في نهاية عام 2018 حوالي 10,237.9 مليون دينار مقارنة مع 9,237.9 مليون دينار في نهاية عام

هذا ويمارس البنك المركزي رقابته على القطاع المصرفي مكتبياً وميدانياً، حيث تتمثل الرقابة المكتبية بشكلٍ رئيسي بدراسة وتحليل البيانات الإحصائية الدورية والقوائم المالية المدققة للشركات وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها، في حين تتمثل الرقابة الميدانية بشكلٍ رئيسي في قيام فرق التفتيش بالتحقق ميدانياً من مدى التزام الشركات العاملة في القطاع بكافة القوانين والتشريعات النافذة بالخصوص، هذا إضافة إلى دور المحاسب القانوني لشركات الصرافة والمناطق به بموجب أحكام القانون. (جدول 3-5)

جدول 3-5: أهم مؤشرات القطاع المصرفي خلال عام 2018	
المؤشر	مليون دينار
إجمالي رقم الأعمال	156
إجمالي رؤوس الأموال	96.2
إجمالي الضمانات المالية المقدمة من شركات الصرافة	31
إجمالي مشتريات شركات الصرافة من العملات الأجنبية	8229
إجمالي مبيعات شركات الصرافة من العملات الأجنبية	8244
معدل العائد على رأس المال	3.07%
معدل العائد على الموجودات	1.79%

واستناداً لقانون أعمال الصرافة فقد تم إصدار تعليمات احتفاظ شركات الصرافة المرخصة بحسابات بالعملة الأجنبية لدى بنوك خارجية بتاريخ 2017/1/29، كما تم إصدار تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بشركات الصرافة وتعديلاتها رقم (2018/70) حيث تم تعديلها وتعميمها بشكلها النهائي بتاريخ 2018/7/5. بالإضافة إلى تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية الخاصة بشركات الصرافة رقم 2018/17، تاريخ 2018/10/3.

3-5-4 المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي¹²

تساهم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بشكلٍ أساسي في المجتمع حيث يشمل الضمان الاجتماعي 51,279 منشأة فعالة 59.6% منها في العاصمة عمان (98.7% من إجمالي المنشآت الفعالة المشمولة بالضمان الاجتماعي تابعة للقطاع الخاص) وذلك وفقاً لتقرير مؤسسة الضمان الاجتماعي لعام 2018، بالإضافة إلى أهمية دورها المجتمعي إلا أن لها أيضاً دور جوهري في تحقيق الاستقرار المالي من خلال محفظة استثماراتها الضخمة التي تنوزع على أصول مالية وغير مالية والتي تشمل أيضاً المساهمة

¹² بالرغم من أن مؤسسة الضمان الاجتماعي لا تعتبر من المؤسسات المالية غير المصرفية، نظراً لورها في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استثماراتها التي تنوزع في أصول مالية وغير مالية.

¹² بالرغم من أن مؤسسة الضمان الاجتماعي لا تعتبر من المؤسسات المالية غير المصرفية إلا أن تقارير الاستقرار المالي في معظم الدول تقوم بإبراج مؤسسات الضمان الاجتماعي ضمن

آذار لعام 2019، مما يشكل ما نسبته 11.75% من إجمالي رؤوس أموال البنوك في الأردن (جدول 3-7).

البنك	قيمة المساهمة (بالمليون)	نسبة المساهمة
البنك الأردني الكويتي	21.04	21.04%
البنك التجاري الأردني	23.81	19.84%
البنك العربي	108.84	16.98%
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	48.48	15.39%
البنك الأهلي	19.29	10%
بنك المال الأردني	18.54	9.27%
بنك صفوة الإسلامي	9.05	9.05%
بنك القاهرة عمان	12.97	7.20%
بنك الاتحاد	8.47	5.29%
البنك الإسلامي الأردني	9.00	5.00%
بنك الاستثمار العربي الأردني	6.12	4.08%
بنك المؤسسة العربية المصرفية	2.25	2.05%
المجموع	287.86	11.75%

المصدر: الموقع الرسمي لمركز إيداع الأوراق المالية.

3-5-5 بورصة عمان

شهدت مؤشرات بورصة عمان خلال عام 2018 تراجعاً واضحاً مقارنةً بالعام السابق، حيث انخفض حجم التداول بنسبة 20.7% كما انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم الحرة بما نسبته 10.25%، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة بنسبة 4.95% وبمقدار 839.9 مليون دينار لتصل إلى 16,122.7 مليون دينار مشكلة بذلك ما نسبته 56.7% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين سجل صافي استثمار غير الأردنيين ارتفاعاً بمقدار 484.5 مليون دينار خلال عام 2018، وفيما يلي ملخص يستعرض أهم مؤشرات الأداء في بورصة عمان خلال عام 2018.

انخفض حجم التداول خلال عام 2018 بمقدار 606.9 مليون دينار ليصل إلى 2,319.3 مليون دينار (شكل 3-49)، وجاء هذا الانخفاض محصلة لما يلي:

1. انخفاض حجم التداول في القطاع المالي بمقدار 781.97 مليون دينار.
2. انخفاض حجم التداول في قطاع الخدمات بمقدار 148.04 مليون دينار.

2017 مسجلة نمواً بنسبة 10.8% وبمقدار مليار دينار. كما حقق الصندوق دخلاً في نهاية عام 2018 بمقدار 439 مليون دينار مقارنة بحوالي 360 مليون دينار في عام 2017 بارتفاع قدره 132 مليون دينار وبنسبة نمو 22%. تتكون محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي من سبع محافظ رئيسية. (جدول 3-6).

محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي	2017	2018
محفظه أدوات السوق النقدي	962.8	1,382.4
محفظه السندات	4,680.7	5,148.4
محفظه القروض	229.6	274.2
محفظه الأسهم	2,071.3	2,051.8
محفظه الاستثمارات العقارية	581.1	597.7
محفظه الاستثمارات السياحية	250.3	251.3
أخرى	462.2	532.2
المجموع	9,237.9	10,237.9

المصدر: الموقع الرسمي لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

كما تتوزع نشاطات صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي على مختلف نواحي الاقتصاد حيث يعد الصندوق من أبرز المشترين - بعد البنوك - لأدوات وسندات الخزينة والسندات الحكومية والمكفولة من الحكومة والتي تتوزع بين محفظة أدوات السوق النقدي (التي تستحق خلال مدة عام)، ومحفظة السندات (التي تستحق خلال أكثر من عام)، كما يوجد لديه محفظة القروض التي تشمل قروضاً متوسطة وطويلة الأجل منها قروضاً مباشرة وقروض تجمعات بنكية، كما تشمل محفظة الأسهم أسهم الشركات العامة المدرجة في السوق المالي وأسهم الشركات المساهمة الخاصة الاستراتيجية وفقاً لما تسمح به سياسة صندوق الاستثمار، أما محفظة الاستثمارات العقارية فتشمل العقارات بكافة أشكالها من أراضٍ خام أو مشاريع عقارية أو تطوير عقاري، وفيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات السياحية فتشمل المنشآت السياحية بكافة أشكالها، وذلك من باب التنوع في الاستثمار وتخفيض مستوى المخاطر مع وجود ضوابط محددة للاستثمار.

ومن الجدير ذكره أن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تعتبر مساهماً استراتيجياً في رؤوس أموال عدد من البنوك الأردنية، إذ بلغ إجمالي مساهمة المؤسسة في رؤوس أموال البنوك الأردنية حوالي 287.8 مليون دينار وذلك في شهر

جدول 3-9: عمليات شراء وبيع المستثمرين غير الأردنيين للأسهم في بورصة عمان خلال الفترة (2013-2018) (مليون دينار)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
1231.8	994.9	666.5	981.7	362.7	939.5	المجموع العام للشراء
214.4	638.7	520.3	894.3	262.1	818.5	عرب
1,017.4	356.3	146.2	87.4	100.6	121.0	أجانب
747.3	1329.2	429.4	971.1	384.8	792.6	المجموع العام للبيع
177.1	1177.6	304.1	873.5	247.8	693.2	عرب
570.2	151.6	125.3	97.6	137	99.4	أجانب
484.5	334.3-	237.1	10.6	22.2-	146.9	صافي الاستثمار
37.3	538.9-	216.2	20.7	14.3	125.3	عرب
447.2	204.7	20.9	10.1-	36.5-	21.6	أجانب

3-5-5-1 الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة

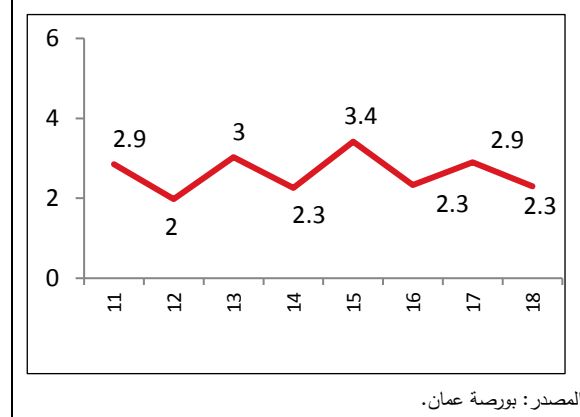
بلغ الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية عام 2018 نحو 1908.8 نقطة، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 218 نقطة عن مستواه في نهاية العام السابق، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كلٍ من قطاع الخدمات بمقدار 169.9 نقطة وبنسبة 11.72%، والقطاع المالي بمقدار 228.8 نقطة وبنسبة 7.94%، وكذلك انخفاض قطاع الصناعة بمقدار 346.8 نقطة وبنسبة 15.5% وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017.

3-5-5-2 الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال

انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال في عام 2018 بمقدار 212.35 نقطة عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 3,797.09 نقطة مقارنة مع انخفاض بلغ 60.3 نقطة خلال عام 2017. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاعات البنوك والشركات المالية وشركات الخدمات والصناعة.

3. ارتفاع حجم التداول في قطاع الصناعة بمقدار 323.1 مليون دينار.

شكل 3-49: حجم التداول في بورصة عمان (2011-2018) (مليار دينار)

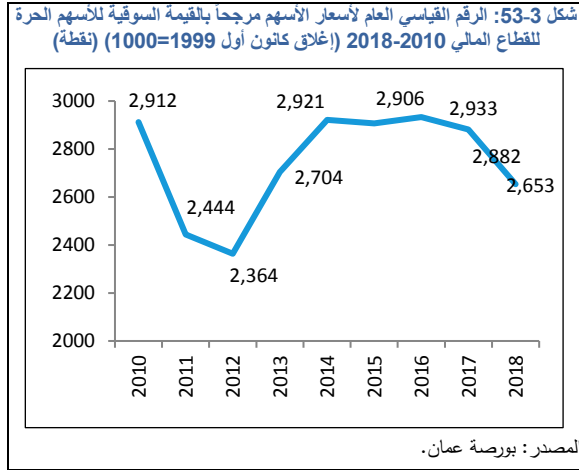


انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2018 بمقدار 470.8 مليون سهماً ليبلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,245.9 مليون سهم مقابل 1,716.7 مليون سهماً تم تداولها خلال عام 2017. في المقابل انخفض عدد العقود المنفذة ليصل إلى ما يقارب 511.8 ألف عقد في نهاية عام 2018 مقارنة بحوالي 717.5 ألف عقد في نهاية عام 2017. وبالنظر إلى عدد الأسهم المتداولة قطاعياً يتبين استحواذ القطاع المالي على ما نسبته 48.01% من حجم التداول خلال عام 2018، تلاه قطاع الصناعة بنسبة 42.2% ثم قطاع الخدمات بنسبة 9.79% (جدول 3-8).

جدول 3-8: الأهمية النسبية لحجم التداول حسب القطاعات خلال الفترة (2012-2018) (%)

القطاع	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
الصناعة	42.2	22.4	30.2	10.1	16.7	13.1	19.5
الخدمات	9.79	12.8	18.2	21.2	16.5	13.5	20.4
المالي	48	64.8	51.6	68.7	66.8	73.4	60.1

أما فيما يتعلق بتعاملات المستثمرين غير الأردنيين في بورصة عمان، فقد سجلت ارتفاعاً بلغ 484.5 مليون دينار خلال عام 2018 مقارنة بتدفق سالب قدره 334.3 مليون دينار خلال العام السابق، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال عام 2018 حوالي 1,231.8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم 747.3 مليون دينار (جدول 3-9).



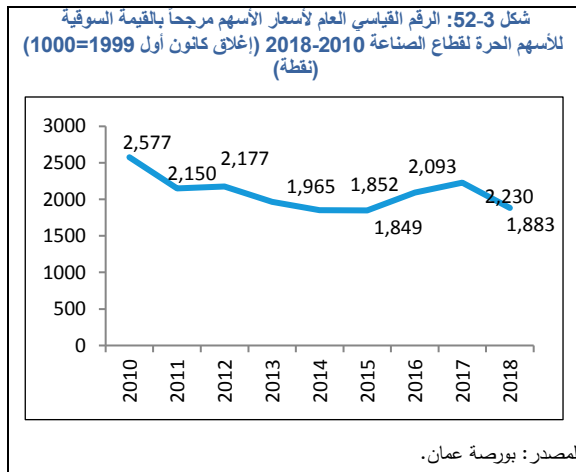
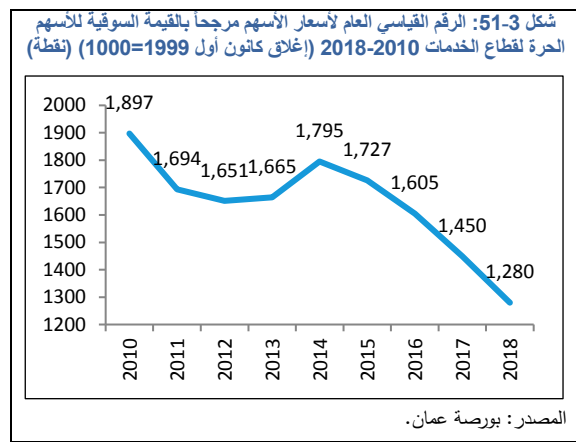
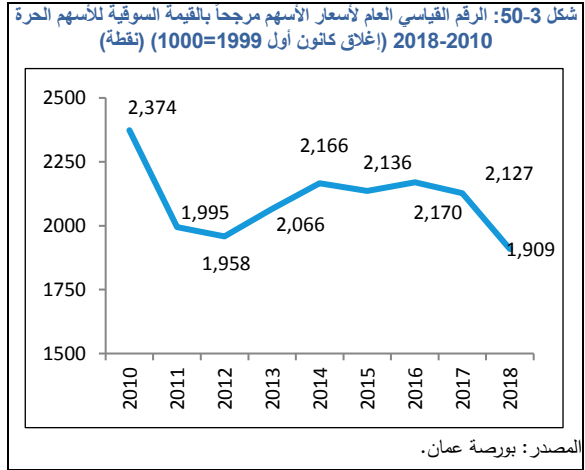
3-5-5-3 تعرض البنوك لمخاطر أسواق الأسهم

تبرز أهمية أسواق رأس المال من خلال دورها الهام في تحريك عجلة الاقتصاد عن طريق جذب الاستثمارات الخارجية وتنمية المدخرات الوطنية وتوفير مصادر أموال للمشاريع الاقتصادية مما يؤدي إلى خدمة الاقتصاد الوطني، ونظراً لأهمية أسواق رأس المال فقد ازداد الاهتمام بمخاطر هذه الأسواق خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية عام 2007 من خلال رصد فقاعات أسعار الأسهم وبالتالي تقدير مقدار المخاطر في سوق الأسهم ومدى تعرض البنوك لها. وبالنسبة لتعرض البنوك لمخاطر سوق الأسهم في الأردن، فإن هذا التعرض يكون إما من خلال التسهيلات التي تمنحها البنوك لتمويل شراء الأسهم أو من خلال استثمارات البنوك في الأسهم، وفيما يلي تحليل لحجم تعرض البنوك لهذه المخاطر:

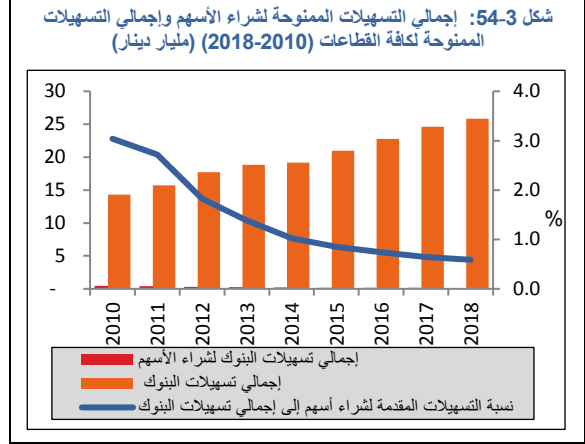
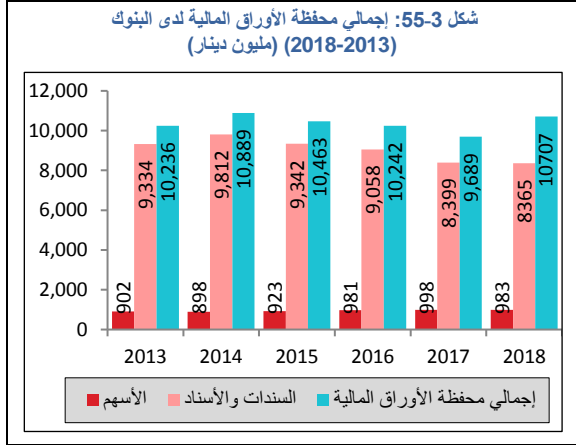
3-5-5-3 التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل

البنوك لشراء الأسهم

تشكل التسهيلات الائتمانية الممنوحة لشراء أسهم نسبة ضئيلة جداً من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك المرخصة، حيث بلغت هذه التسهيلات حوالي 152 مليون دينار في نهاية عام 2018، مشكلة ما نسبته 0.59% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك، مقابل 158.1 مليون دينار في نهاية عام 2017 وبنسبة انخفاض بلغت 3.9%، علماً أن التسهيلات الممنوحة لشراء الأسهم اتخذت اتجاهاً هبوطياً خلال الفترة (2010-2018). (شكل 54-3).



في نهاية عام 2018، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع استثمارات البنوك في السندات التي تحظى بالحصة الأكبر من استثمارات البنوك في الأوراق المالية والتي معظمها عبارة عن سندات حكومية، ويعود انخفاض نسبة استثمارات البنوك في الأسهم إلى سببين رئيسيين: الأول يتعلق بالتراجع الذي يشهده السوق المالي، والثاني يتعلق بالمحددات التي يفرضها قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي على هذه الاستثمارات (شكل 3-55).



3-5-5-5 حجم استثمارات البنوك في الأسهم

بلغ حجم محفظة الأوراق المالية لدى البنوك في الأردن حوالي 10,707 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقابل 9,689 مليون دينار في نهاية عام 2017 أي بنسبة ارتفاع بلغت 10.5%، حيث شكلت استثمارات البنوك في الأسهم ما نسبته 9.2% من إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية

الفصل الرابع: تطورات القطاع غير المالي ومخاطره

4-1 قطاع الأفراد

4-1-1 تعرض البنوك والمؤسسات المالية لقطاع الأفراد

نظراً لأهمية مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية وما قد تسببه من مخاطر نظامية وفي إطار متابعة نسبة إجمالي مديونية الأفراد إلى دخلهم ونسبة العبء الشهري لمديونية الفرد إلى دخله، فقد تم احتساب النسب لعام 2018 بنفس المنهجية المستخدمة في تقارير الاستقرار المالي السابقة، ونبين أدناه أهم التطورات على مديونية الأفراد والنسب المتعلقة بها.

4-1-2 مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية

يبين الجدول 4-1 تطور مديونية الأفراد لدى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية خلال الفترة (2014-2018)، حيث يلاحظ من الجدول أن مديونية الأفراد ارتفعت من 10.4 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى 10.8 مليار دينار في نهاية عام 2018 أي بنسبة نمو بلغت 3.7% مقابل نسبة ارتفاع بلغت 8.9% في عام 2017، مما يدل على حدوث تراجع واضح على معدل نمو مديونية الأفراد في عام 2018 مقارنة بعام 2017.

2018	2017	2016	2015	2014	المديونية
9,801.3	9,452.5	8,737.2	8,967.2	8,066.3	لدى الجهاز المصرفي (مليون دينار)
3.7	8.2	2.6	11.2	15.9	معدل النمو لدى الجهاز المصرفي (%)
1,018.0	982.9	847.3	781.3	721.7	لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (مليون دينار)
4.0	16.0	8.4	8.3	11.9	معدل النمو لدى المؤسسات المالية غير المصرفية (%)
10,819.3	10,435.4	9,584.5	9,748.5	8,788.0	المجموع (مليون دينار)
3.7	8.9	1.7	10.9	15.6	معدل النمو الكلي (%)

المصدر: البنك المركزي الأردني.

ويعود الارتفاع المتواضع في مديونية الأفراد في عام 2018 إلى ارتفاع مديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية بنسبة 4% أما معدل نمو مديونية الأفراد لدى الجهاز المصرفي فقد بلغ 3.7% للفترة نفسها وهو أقل من معدل نمو إجمالي التسهيلات بشكل عام البالغ لعام 2018 حوالي 5%.

أما بالنسبة لمديونية الأفراد لدى المؤسسات المالية غير المصرفية فقد ارتفعت من 983 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى 1018 مليون دينار في نهاية عام 2018 أي بنسبة نمو بلغت 4% في عام 2018 مقابل نسبة نمو بلغت 16% في عام 2017، ويوضح جدول 4-2 تفاصيل هذه المديونية.

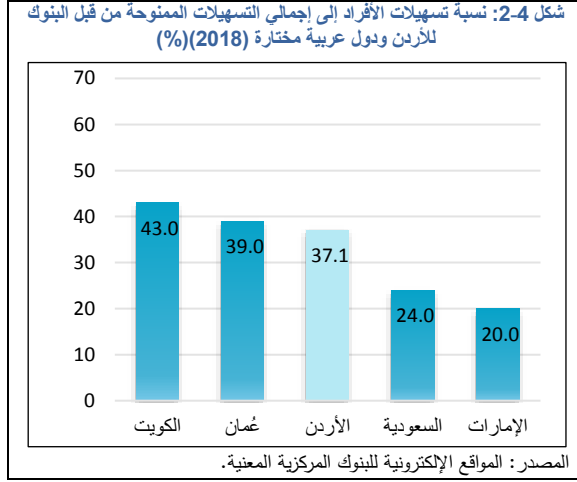
2018	2017	2016	2015	2014	الشركة
259.0	227.0	206.3	180.2	149.2	شركات التمويل الميكروي*
236.9	221.4	185.7	117.4	111.8	الشركات المدرجة في بورصة عمان**
521.7	534.5	455.2	483.7	460.7	شركات التأجير التمويلي التابعة للبنوك
1,018	983.0	847.3	781.3	721.7	المجموع

المصدر: *التقرير السنوي لاتحاد شركات التمويل الميكروي (تنمية). **بورصة عمان.

4-1-3 نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم

يبين جدول 4-3 تفاصيل نسبة مديونية الأفراد في الأردن إلى دخلهم خلال الأعوام (2013-2018)، حيث يلاحظ ارتفاع النسبة بشكل مستمر خلال الفترة (2013-2015)، حيث ارتفعت من 65.5% في نهاية عام 2013 إلى 69.4% في نهاية عام 2015 وهذا يعود إلى ارتفاع مديونية الأفراد (التزاماتهم) بشكل يفوق النمو في دخلهم، وهي نتيجة طبيعية للظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة وتداعياتها السلبية على الأردن، أما في عام 2017 فقد انخفضت النسبة إلى حوالي 67.4%، وفي نهاية عام 2018 طرأ انخفاض إضافي على النسبة حيث بلغت حوالي 66.6%، وهو مؤشر إيجابي يدل على تراجع مخاطر مديونية الأفراد (جدول 4-3) و(شكل 4-1).

وقد بلغت النسبة في الأردن لعام 2018 (37.1%)، وبمقارنتها مع النسب لدى عدد من الدول العربية فإنه يلاحظ أن الأردن يحتل مرتبة متوسطة بين دول المقارنة حيث أن النسبة في الأردن أعلى من السعودية والإمارات وأقل من الكويت وعمان (شكل 2-4).



4-1-5 خلاصة

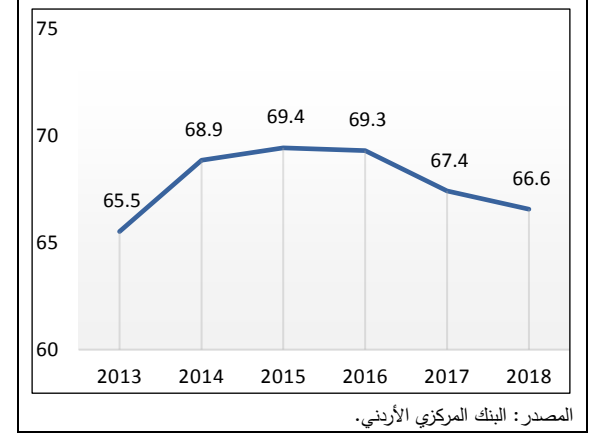
يُلاحظ من خلال متابعة تطور نسب مديونية الأفراد إلى دخلهم خلال السنوات الخمس الأخيرة، أن هذه النسبة كانت في ارتفاع مستمر حتى نهاية عام 2015 ثم استقرت في عام 2016 ثم تراجعت في عام 2017 وعام 2018 وهو مؤشر إيجابي يدل على تراجع مخاطر مديونية الأفراد على الأفراد أنفسهم وعلى القطاع المصرفي، ومع ذلك فإن على البنوك الاستمرار بالانتباه لمخاطر إقراض هذا القطاع ودراسة التوسع فيه بشكل يأخذ بعين الاعتبار تطور هذه المخاطر، خاصة أنه يوجد حوالي (10) بنوك يتجاوز سقف نسبة عبء الدين (DBR) المحدد في سياساتها الائتمانية ما نسبته 50% من الدخل الشهري المنتظم للعميل على الرغم من أن أياً من هذه البنوك لا يتجاوز فيها المتوسط الفعلي لنسبة عبء الدين عن 50%.

جدول 3-4: نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم (2013-2018)

العام	مديونية الأفراد (مليون دينار)	الدخل السنوي للأسر* (مليون دينار)	نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم (%)
2013	7,602.7	11,603.5	65.5
2014	8,788	12,763.9	68.9
2015	9,748.5	14,040.3	69.4
2016	9,584.5	14,742.3	69.3
2017	10,435.4	15,479.4	67.4
2018	10,818.9	16,253.4	66.6

* للأعوام 2010 و2013 تم اعتماد مسح النفقات والدخل للأسر والذي نفذ من قبل دائرة الإحصاءات العامة، أما باقي الأعوام فقد تم تقدير الدخل اعتماداً على نسبة نمو 10% سنوياً للأعوام (2015-2012) وتم تخفيض نسبة النمو إلى 5% اعتباراً من عام 2016.

شكل 1-4: نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم (2013-2018) (%)

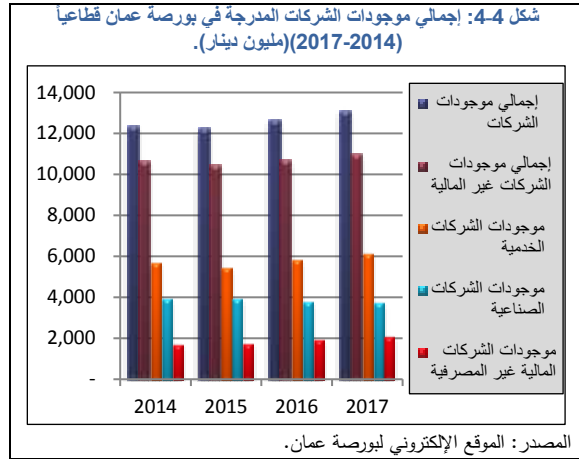


وهنا لا بد من التوضيح بأن النسب أعلاه تمثل إجمالي رصيد مديونية الأفراد المقترضين نسبة إلى دخلهم السنوي المتاح وهي بالتالي لا تخص جميع الأردنيين بل تخص الأفراد المقترضين فقط الذين لا يتجاوزون ما نسبته 16.6% من إجمالي عدد السكان البالغين في الأردن، كما أن نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم لا تمثل العبء الشهري لمديونية الفرد نسبة إلى دخله والذي يقاس بقيمة الأقساط والفوائد الشهرية التي يدفعها المقترض والتي تشكل -بالتوسط- حوالي 40% من إجمالي الدخل الشهري للمقترض، وهي نسبة مقبولة وفقاً للمعايير الدولية.

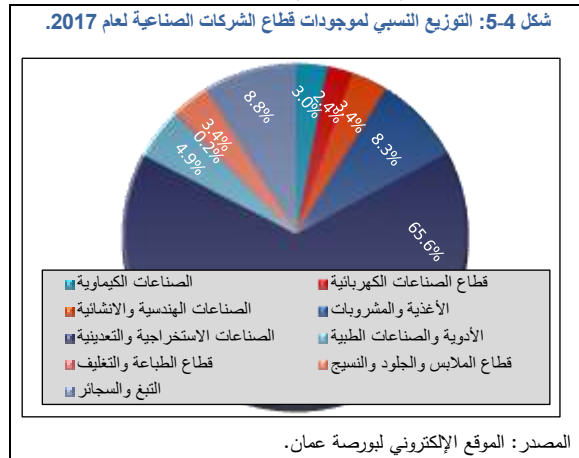
4-1-4 مديونية الأفراد لدى عدد من الدول العربية

فيما يخص مديونية الأفراد لدى الدول العربية، فإن هنالك محدودية في المعلومات في هذا الخصوص، إلا أنه يتم استخدام نسبة التسهيلات الممنوحة للأفراد إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك كمقياس لهذه المديونية،

3,761.2 مليون دينار في نهاية عام 2017 وبما نسبته 34.2% من إجمالي موجودات قطاع الشركات غير المالية، أما الشركات العقارية فقد بلغ حجم موجوداتها حوالي 1,070.5 مليون دينار مشكلة ما نسبته 9.7% من إجمالي موجودات قطاع الشركات غير المالية في نهاية نفس العام (شكل 4-4).



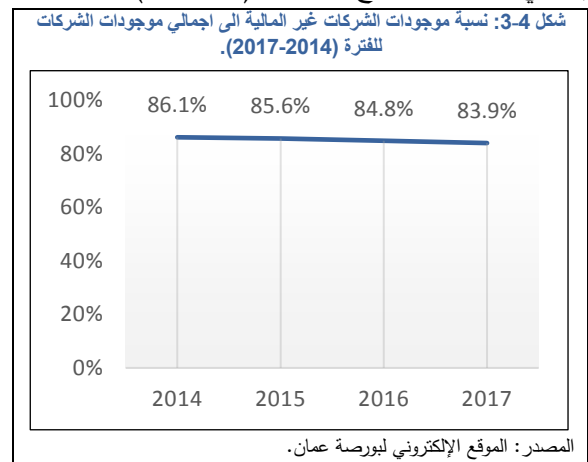
أما فيما يخص القطاعات الفرعية للشركات غير المالية، فقد شكلت موجودات الصناعات الاستخراجية والتعدينية حوالي 65.6% من إجمالي موجودات الشركات الصناعية (شكل 5-4)، أما الشركات الخدمية فقد شكلت موجودات قطاع الطاقة والمنافع ما نسبته 45.4% من إجمالي موجودات الشركات الخدمية (شكل 6-4).



2-4 قطاع الشركات غير المالية

1-2-4 مقدمة

يتكون قطاع الشركات في الأردن من الشركات المالية غير المصرفية والشركات غير المالية¹ ويتكون قطاع الشركات المالية غير المصرفية من شركات التأمين وشركات الأوراق المالية وشركات التمويل الأصغر وشركات التأجير التمويلي وغيرها من شركات الخدمات المالية المتنوعة، أما قطاع الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان فينكون من قطاعات الصناعة والخدمات والعقارات، وتتولى وزارة الصناعة والتجارة والتموين الإشراف على هذه الشركات، وقد بلغ حجم موجودات الشركات غير المالية في عام 2017 حوالي 10,998 مليون دينار مشكلة ما نسبته 83.9% من إجمالي موجودات قطاع الشركات مقابل حوالي 10,692 مليون دينار في نهاية عام 2016 وبما نسبته 84.8% من إجمالي موجودات قطاع الشركات (شكل 3-4).



في حين بلغ حجم موجودات الشركات المالية غير المصرفية المساهمة العامة حوالي 2,104 مليون دينار مشكلة ما نسبته 16% من إجمالي موجودات قطاع الشركات كما في نهاية عام 2017، وقد بلغ حجم موجودات الشركات الخدمية حوالي 6,166.8 مليون دينار مشكلة ما نسبته 56% من إجمالي موجودات قطاع الشركات غير المالية في نهاية عام 2017، وبلغ حجم موجودات الشركات الصناعية حوالي

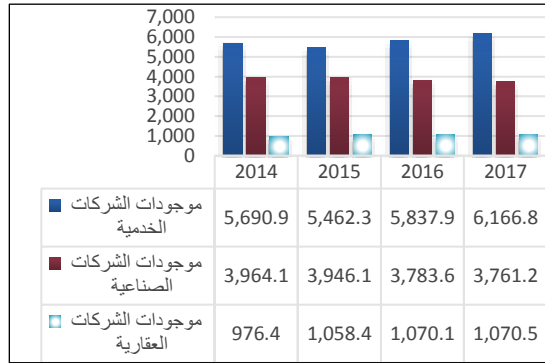
مدرجة في البورصة (علماً أنه تم تغيير بعض البيانات للسنوات السابقة من المصدر).

¹ تم الاعتماد على بيانات الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان لعام 2017 لعدم توفر بيانات عن الشركات غير المالية الغير

4-2-3 موجودات الشركات غير المالية

بلغ حجم موجودات الشركات غير المالية المدرجة في البورصة حوالي 10,998 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقارنةً مع 10,692 مليون دينار في نهاية عام 2016 أي بنسبة ارتفاع بلغت 2.9%، وقد جاء هذا الارتفاع بشكل رئيسي بسبب ارتفاع حجم موجودات الشركات الخدمية بشكل ملحوظ، حيث بلغ حجم موجودات هذه الشركات حوالي 6,166.8 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل 5,837.9 مليون دينار في نهاية عام 2016 أي بنسبة ارتفاع بلغت 5.6%، كما ارتفعت موجودات الشركات العقارية بشكل بسيط جداً من حوالي 1,070.1 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 1,070.5 مليون دينار في نهاية عام 2017، أما قطاع الشركات الصناعية فقد بلغت موجوداته حوالي 3,761.2 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل 3,783.6 لعام 2016 أي بنسبة انخفاض بسيطة مقدارها 0.6% (شكل 4-8).

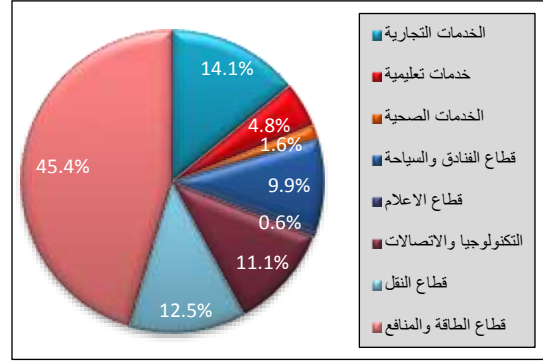
شكل 4-8: حجم موجودات الشركات غير المالية للفترة (2017-2014) (مليون دينار).



المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

أما بخصوص نسبة موجودات قطاع الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي فما زالت هذه النسبة تتخذ اتجاهها تنازلياً للفترة (2017-2011)، حيث بلغت حوالي 38.1% في نهاية عام 2017 مقابل 39.0% في نهاية عام 2016 و 51.1% في نهاية عام 2011 وذلك نتيجة نمو موجودات الشركات غير المالية خلال الفترة (2011-2017) بشكل أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي (شكل 4-9).

شكل 4-6: التوزيع النسبي لموجودات قطاع الشركات الخدمية لعام 2017.



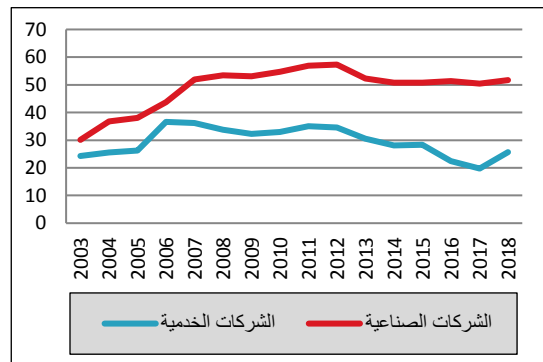
المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

وسيتم فيما يلي تحليل تطورات قطاع الشركات غير المالية (الصناعية والخدمية والعقارية) والذي يتكون من 194 شركة مدرجة كما في نهاية عام 2017 حسب الموقع الإلكتروني لبورصة عمان، أما فيما يخص قطاع الشركات المالية فقد تم تناول تطورات هذا القطاع ومخاطره بشكل مفصل بالفصل الثالث.

4-2-2 هيكل ملكية الشركات غير المالية

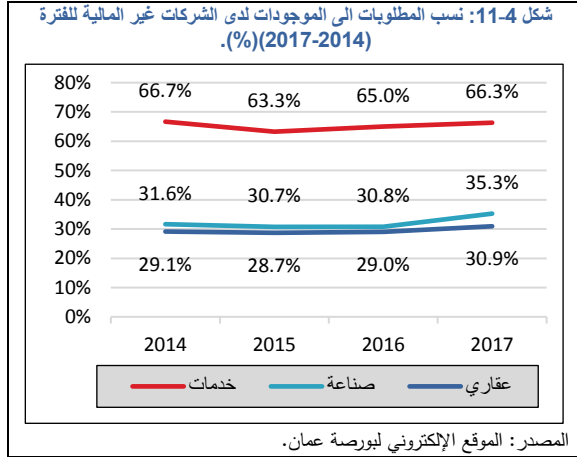
بلغت نسبة ملكية غير الأردنيين (عرب وأجانب) في رؤوس أموال الشركات غير المالية الصناعية والخدمية حوالي 51.7% و 25.7% على التوالي في نهاية عام 2018، مقابل 50.5% و 19.7% على التوالي في نهاية عام 2017 وتعكس ملكية الأجانب في رؤوس أموال هذه الشركات ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني بشكل عام، علماً بأن معظم هذه الملكيات هي مساهمات مستقرة (شكل 4-7).

شكل 4-7: نسبة ملكية غير الأردنيين (عرب وأجانب) في رؤوس أموال الشركات غير المالية للفترة (2018-2003) (%)



المصدر: الموقع الإلكتروني لبورصة عمان.

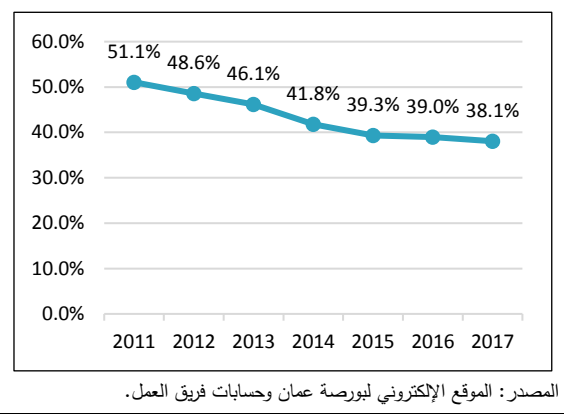
أما فيما يخص نسبة المطلوبات إلى الموجودات فقد ارتفعت هذه النسبة بشكل بسيط لجميع القطاعات من 29.0%، 30.8%، 65.0% لقطاع الشركات العقارية، الصناعية، الخدمية على التوالي كما في نهاية عام 2016 إلى 30.9%، 35.3%، 66.3% على التوالي كما في نهاية عام 2017 (شكل 4-11).



4-2-4-5 ربحية الشركات غير المالية

ارتفع صافي أرباح الشركات غير المالية في نهاية عام 2017 ليصل إلى حوالي 217.5 مليون دينار مقابل 195 مليون دينار في نهاية عام 2016 وبنسبة نمو بلغت 11.5%، وذلك نتيجةً لارتفاع صافي ربح الشركات الصناعية بشكل ملحوظ من 32.3 مليون دينار في عام 2016 ليصل إلى 60.8 مليون دينار في عام 2017، وارتفع صافي الربح لدى الشركات الخدمية من 143 مليون دينار في نهاية عام 2016 ليصل إلى 151 مليون دينار في نهاية عام 2017، أما بالنسبة للشركات العقارية فقد انخفض صافي الربح لديها لهذا العام بشكل كبير حيث بلغ حوالي 5 مليون دينار فقط مقابل 20 مليون دينار في عام 2016 وذلك نتيجةً للتراجع الذي يشهده القطاع العقاري في الأردن. (شكل 4-12).

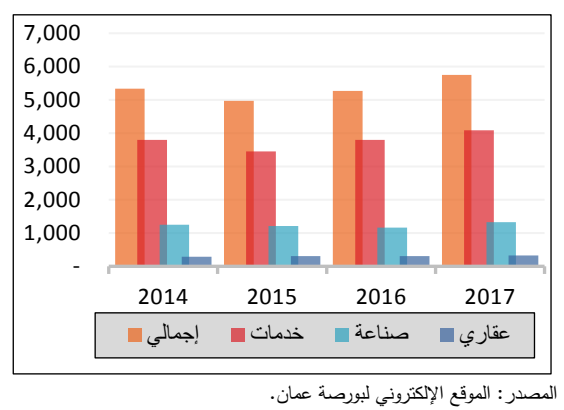
شكل 9-4: نسبة موجودات قطاع الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2017-2011).

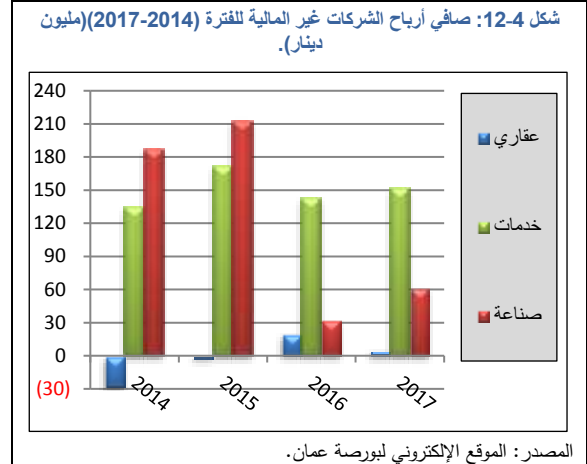
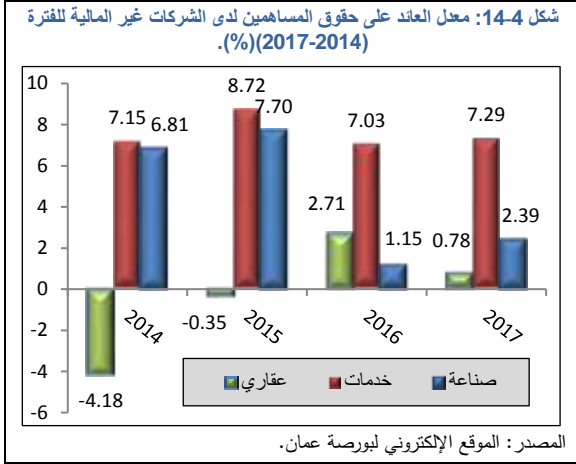


4-2-4-4 مطلوبات الشركات غير المالية

فيما يخص مطلوبات الشركات غير المالية فقد بلغت حوالي 5,746.3 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل 5,272 مليون دينار في نهاية عام 2016 أي بنسبة ارتفاع بلغت 9%، وقد بلغ حجم المطلوبات لدى الشركات الخدمية حوالي 4,089.1 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل 3,795.9 مليون دينار في نهاية عام 2016 أي بنسبة ارتفاع بلغت 7.7%، أما الشركات الصناعية فقد بلغ حجم مطلوباتها حوالي 1,326 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل 1,165.6 مليون دينار في نهاية عام 2016 أي بنسبة ارتفاع بلغت 13.8%، وبالنسبة للشركات العقارية فقد بلغ حجم مطلوباتها حوالي 331.2 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل 310.4 مليون دينار في نهاية عام 2016 أي بنسبة ارتفاع بلغت 6.7% (شكل 4-10).

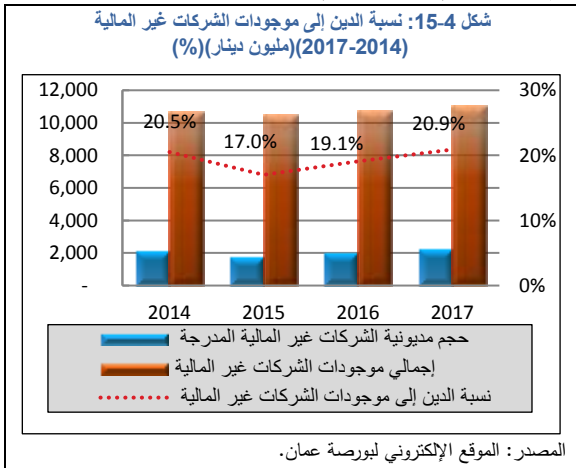
شكل 10-4: حجم المطلوبات لدى الشركات غير المالية للفترة (2017-2014) (مليون دينار).





4-2-6 الرفع المالي للشركات غير المالية

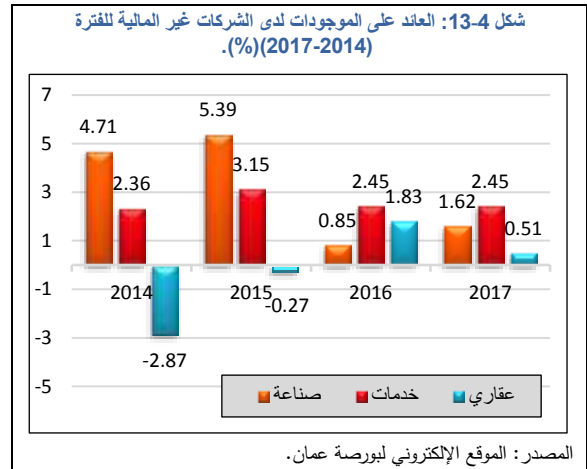
لا تزال معظم الشركات غير المالية المدرجة في سوق عمان المالي أقل اعتماداً على الاقتراض، حيث بلغت نسبة الدين إلى موجودات الشركات غير المالية كما في نهاية عام 2017 حوالي 20.9% مقارنة مع حوالي 19.1% في نهاية عام 2016. (شكل 4-15).



4-2-7 حجم مديونية الشركات غير المالية لدى القطاع المصرفي

بلغ حجم التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك لقطاع الشركات غير المالية المدرجة في البورصة حوالي 2,277 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل 2,027 مليون دينار في نهاية عام 2016 أي بنسبة ارتفاع بلغت 12.3%، هذا وقد بلغت التسهيلات الممنوحة للشركات الخدمية مبلغ 1,599.6 مليون دينار في عام 2017 مقابل 1,456.2 مليون دينار في عام 2016 بنسبة نمو بلغت 9.8%، وبلغت التسهيلات الممنوحة للشركات العقارية

أما فيما يخص العائد على الموجودات فقد ارتفعت هذه النسبة للشركات الصناعية لتصل إلى 1.62% في نهاية عام 2017 مقابل حوالي 0.85% في نهاية عام 2016، وبقيت النسبة للشركات الخدمية في نهاية عام 2017 عند مستواها كما في عام 2016 والبالغ 2.45%، أما الشركات العقارية فقد انخفض العائد على الموجودات من 1.83% في نهاية عام 2016 إلى 0.51% في نهاية عام 2017. (شكل 4-13).



أيضاً بالنسبة للعائد على حقوق المساهمين فقد ارتفع للشركات الصناعية حيث وصل إلى حوالي 2.4% في نهاية عام 2017 مقابل حوالي 1.15% في نهاية عام 2016، كما ارتفع للشركات الخدمية إلى حوالي 7.3% في نهاية عام 2017 مقابل حوالي 7% في نهاية عام 2016، أما الشركات العقارية فقد انخفض العائد لديها من حوالي 2.71% في نهاية عام 2016 ليصل إلى 0.78% في نهاية عام 2017. (شكل 4-14).

4-2-8 اختبارات الأوضاع الضاغطة لقطاع الشركات غير المالية

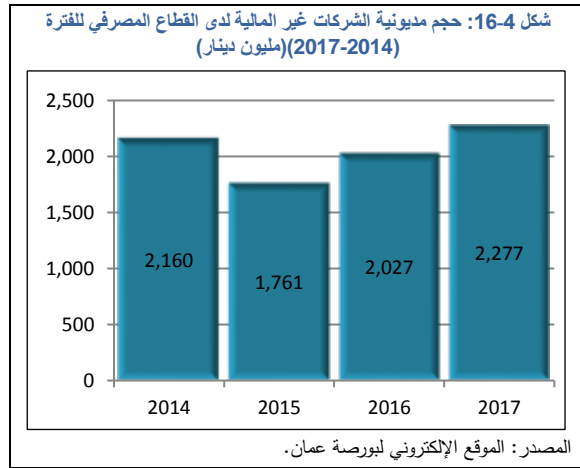
تم إجراء بعض اختبارات الأوضاع الضاغطة على الشركات المساهمة العامة غير المالية لقياس صحة وسلامة قطاع الشركات وقدرته على تحمل الصدمات وبالتالي تقييم قدرة هذه الشركات على سداد مديونيتهم تجاه البنوك والقطاع المالي بشكل عام. ويأتي إجراء هذه الاختبارات بعد أن تم بناء نموذج لاختبارات الأوضاع الضاغطة لقطاع الشركات من قبل دائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي الأردني، حيث تم الاعتماد على نسبة تغطية الفوائد البنكية للشركات المقترضة (Interest Coverage Ratio ICR) في هذا النموذج وهي نسبة شائعة ومقياس مهم لتقييم قدرة الشركات على سداد مديونيتهم، وتُعرف بأنها نسبة الربح قبل مصروف الفائدة والضريبة إلى مصاريف الفائدة البنكية المدفوعة على القروض، حيث أن هذه النسبة تقيم قدرة الشركات المقترضة على تغطية مصروف الفائدة للقروض الممنوحة لهم باستخدام إيرادات الفترة الحالية، وتعتبر هذه النسبة آمنة إذا تجاوزت (150%)، في حين تعتبر مديونية الشركة غير آمنة (Debt at Risk) إذا تراوحت النسبة بين (100% - 150%)، وتعتبر المديونية غير مغطاة (Uncovered Debt) إذا انخفضت النسبة عن (100%).

لإجراء هذه الاختبارات فقد تم افتراض بعض الصدمات التي تتعلق بارتفاع أسعار الفائدة أو انخفاض أرباح الشركات وتم قياس أثر كل صدمة على نسبة تغطية الفائدة وبالتالي تقييم قدرة الشركات على سداد مديونيتهم تجاه البنوك بناءً على قيمة نسبة تغطية الفائدة الجديدة بافتراض حدوث الصدمة.

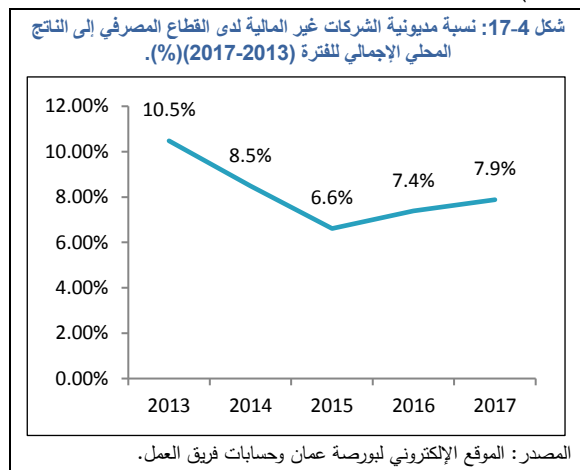
4-2-8-1 صدمة ارتفاع أسعار الفائدة

إن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة مصاريف الفوائد البنكية المدفوعة من قبل الشركات المقترضة مع افتراض ثبات إيراداتها، مما سيؤثر سلباً على قدرة الشركات على دفع مصاريف الفوائد البنكية، وبالتالي ستخف نسبة تغطية الفائدة للشركات المقترضة من خلال زيادة مصروف الفائدة

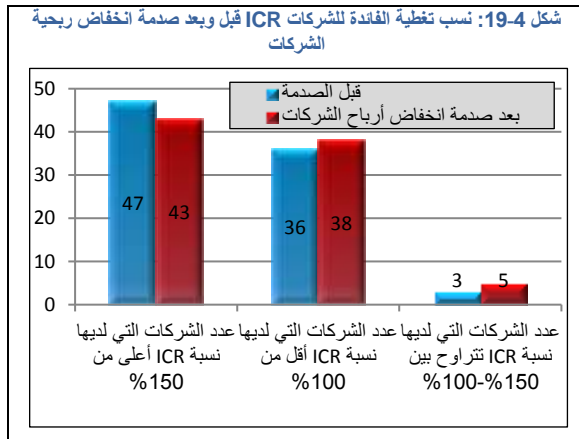
حوالي 117 مليون دينار لعام 2017 مقابل حوالي 95 مليون دينار لعام 2016 أي بنسبة نمو بلغت 23.2%. أما فيما يخص التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات الصناعية فقد بلغت في نهاية عام 2017 حوالي 560.7 مليون دينار مقابل 475.7 مليون دينار في نهاية عام 2016 وبنسبة نمو بلغت 17.8%. (شكل 4-16).



أما فيما يخص نسبة مديونية الشركات غير المالية المدرجة في سوق عمان المالي لدى القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت هذه النسبة بشكل بسيط في عام 2017 وقبلها في عام 2016 بعد أن كانت تشهد تراجعاً خلال الفترة (2013-2015) حيث بلغت حوالي 7.9% في نهاية عام 2017 مقابل 7.4% في نهاية عام 2016 (شكل 4-17).



سبباً إلى تخفيض نسبة تغطية الفائدة لهذه الشركات من 293% إلى 205% حيث أن أثر هذه الصدمة سيكون أعلى من أثر صدمة ارتفاع أسعار الفائدة مع بقاء هذه النسبة أعلى من الحد الأدنى لاعتبار مديونية الشركات آمنة البالغ 150%. أما على المستوى الإفرادي فإن هناك شركتين ستتخفف لديهما النسبة عن 100% مما يرفع عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية الفائدة أقل من 100% من (36) شركة إلى (38) شركة، ويزداد عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية الفائدة بين (100%-150%) من (3) شركات إلى (5) شركات. شكل (4-19).

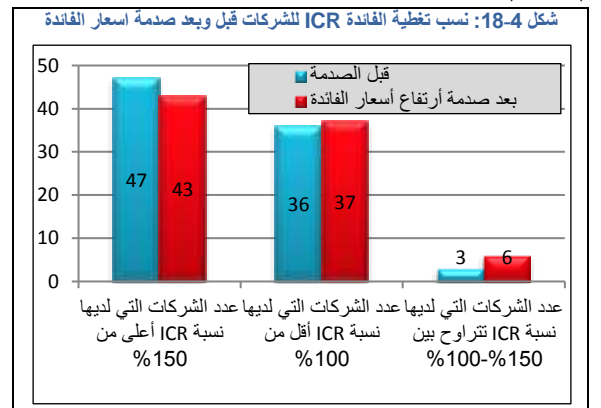


أما على المستوى القطاعي فسينخفض متوسط نسبة تغطية الفائدة للشركات الصناعية من 321% إلى 224% وللشركات الخدمية من 245% إلى 176% وللشركات العقارية من 160% إلى 101%، مما يعني أن الشركات الصناعية والخدمية قادرة بشكل عام على تحمل هذه الصدمة أيضاً، أما الشركات العقارية فستتأثر بهذه الصدمة كون نسبة تغطية الفائدة لديها أصلاً (قبل الصدمة) منخفضة نسبياً.

4-2-9 خلاصة

من خلال تحليل الأوضاع المالية لقطاع الشركات غير المالية نستطيع القول أنه ورغم الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة في المنطقة وتأثيراتها على الأردن إلا أن قطاعي الشركات الخدمية والشركات الصناعية حافظا على استقرار أوضاعهم المالية خلال الفترة (2013-2015) من خلال استمرار ارتفاع أرباحها إلا أنها انخفضت في عام 2016 نتيجة انخفاض أرباح شركتي الفوسفات

لديها، وبافتراض ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لهذه الشركات بمقدار 200 نقطة أساس فإنه ستتخفف نسبة تغطية الفائدة لهذه الشركات من 293% إلى 230%، حيث ستبقى النسبة أعلى من 150% وهو الحد الأدنى لاعتبار المديونية آمنة، مما يعني أن أثر هذه الصدمة على الشركات بشكل إجمالي سيكون محدود نسبياً ولن يؤثر كثيراً على قدرتهم على خدمة مديونيتهم. أما على المستوى الإفرادي فإن هناك شركة واحدة ستتخفف لديها النسبة عن 100% وثلاث شركات ستتخفف لديها النسبة لتصبح بين (100%-150%) مما يخفض عدد الشركات صاحبة المديونية الآمنة من (47) إلى (43) شركة، ويرفع عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية الفائدة أقل من 100% من (36) شركة إلى (37) شركة، ويرفع أيضاً عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية الفائدة بين (100%-150%) من (3) شركات إلى (6) شركات. شكل (4-18).



أما على المستوى القطاعي فسينخفض متوسط نسبة تغطية الفائدة للشركات الصناعية من 321% إلى 250% وللشركات الخدمية من 245% إلى 198% وللشركات العقارية من 160% إلى 126%، مما يعني أن قطاع الشركات العقارية هو الأكثر تأثراً بهذه الصدمة حيث أن لديه أقل نسبة تغطية للفائدة قبل وبعد الصدمة.

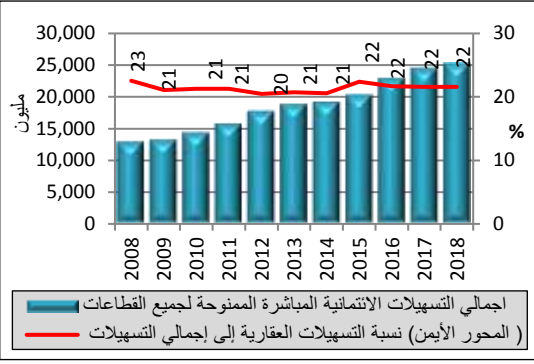
4-2-8-2-4 صدمة انخفاض أرباح الشركات

المقترضة

بافتراض انخفاض أرباح الشركات المقترضة بنسبة 25% نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في المملكة فإن ذلك

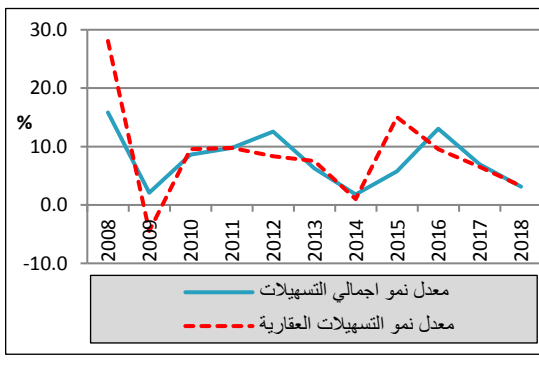
والبوتاس، ولكن عادت لتتحسن بشكل ملحوظ في عام 2017 (خاصة الشركات الصناعية). أما فيما يتعلق بقطاع الشركات العقارية فقد شهد تراجعاً واضحاً في حجم أعماله وربحيته في الفترة (2013-2015) وقد تحسن قليلاً في عام 2016 إلى أنه عاد ليتراجع في عام 2017 وهي نتيجة طبيعية للتراجع الذي يشهده القطاع العقاري في الأردن والعائد بشكل رئيسي لتداعيات الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة. وبعد تحليل نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة لقطاع الشركات غير المالية تبين أن حوالي 92% من الشركات قادرة على تحمل الصدمتين المتمثلة بارتفاع أسعار الفائدة أو انخفاض ربحية هذه الشركات، إلا أن قطاع الشركات العقارية هو الأكثر تأثراً بهذه الصدمات.

شكل 1-5: التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للقطاع العقاري ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة خلال الأعوام (2008-2018) (مليون دينار) (%)



وبمقارنة متوسط معدل النمو السنوي لكل من التسهيلات العقارية وإجمالي التسهيلات خلال الأعوام 2008-2018 يلاحظ أن متوسط معدل النمو السنوي في التسهيلات العقارية كان أعلى قليلاً من متوسط معدل النمو السنوي في إجمالي التسهيلات، حيث بلغ المتوسط للتسهيلات العقارية 8.6% مقابل 7.8% لإجمالي التسهيلات (شكل 5-2)، إلا أن عام 2018 شهد تراجعاً في معدل نمو التسهيلات العقارية البالغ 3.2% حيث أصبح أقل من معدل نمو إجمالي التسهيلات البالغ 5.3%، وذلك نتيجة انخفاض حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال عام 2018 بنسبة بلغت 13% مقارنةً بعام 2017، وذلك نتيجة إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في المملكة وتداعياته على القطاع العقاري.

شكل 2-5: نسبة نمو التسهيلات الائتمانية العقارية مقارنةً بنسبة نمو التسهيلات الائتمانية بشكل عام للفترة (2008-2018) (%)



أما بخصوص نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فيوضح الشكل (شكل 5-3) تطور هذه النسبة خلال الفترة 2005-2018، حيث يلاحظ من الشكل أن نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى

الفصل الخامس: تعرض البنوك في الأردن لمخاطر السوق العقاري والرقم القياسي لأسعار العقارات

1-5 مقدمة

ازداد الاهتمام بمخاطر القطاع العقاري والتمويلات الممنوحة له بعد الأزمة المالية العالمية والتي بدأت بالفقاعة العقارية الأمريكية عام 2007، وما تبعها من آثار طالت معظم اقتصادات العالم ومنها الأردن.

هذا وقد شهد السوق العقاري في الأردن خلال العقدتين الأخيرين طفرات متلاحقة ساهم في ظهورها بشكل رئيسي التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة وما نتج عنها من نمو غير طبيعي لعدد السكان في الأردن من خلال تدفق أعداد كبيرة من الأثرياء العرب خاصة من العراق وسوريا، وبالتالي فإنه سيتم في هذا الفصل تسليط الضوء على القطاع العقاري في الأردن وتعرض البنوك العاملة في الأردن لمخاطر هذا القطاع، كما سيتم تحليل تطور أسعار العقارات في المملكة من خلال تحليل مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات، وهو مؤشر تم تطويره بالتعاون بين البنك المركزي ودائرة الأراضي والمساحة.

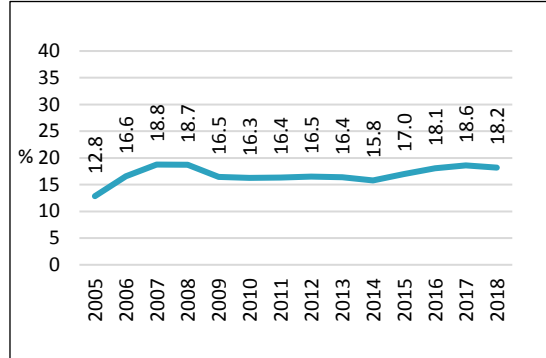
بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري لأغراض سكنية وتجارية 5.46 مليار دينار كما في نهاية عام 2018 مشكلة ما نسبته 21.6% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك مقارنة مع 5.29 مليار دينار في نهاية عام 2017 ونسبة نمو بلغت 3.2% لعام 2018 مقابل 6.5% لعام 2017، ومن الجدير ذكره أن متوسط معدل النمو السنوي خلال الأعوام 2008-2018 بلغ 8.6% (شكل 1-5).

¹ دائرة الأراضي والمساحة - النشرة العقارية 2018

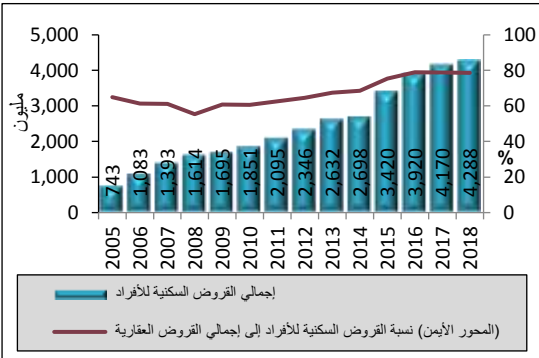
مقابل ما مقداره 4,170 مليون دينار في نهاية عام 2017 وبنسبة نمو 2.8%، وقد تركز نمو القروض السكنية للأفراد خلال الفترة 2006-2008 أي الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية والتي شهدت طلباً كبيراً على العقارات خصوصاً من غير الأردنيين حيث بلغ متوسط النمو في القروض السكنية خلال هذه الفترة حوالي 30%، ثم تباطأت وتيرة النمو بشكل ملحوظ خلال الفترة 2009-2010 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وما رافقها من تخوف وحالة عدم يقين وتحفظ البنوك في منح القروض العقارية، لتستأنف القروض السكنية نموها خلال الفترة 2011-2015 بسبب تراجع حدة الأزمة المالية وتحسن ظروف السوق وارتفاع الطلب على العقارات بسبب تدفق اللاجئين العرب خاصة السوريين إلا أن هذا النمو خلال الفترة 2016-2018 قد تراجع وبدأ بالانخفاض تدريجياً نتيجة التطورات الجيوسياسية في المنطقة وارتفاع حالة عدم اليقين وانعكاساتها على القطاعات الاقتصادية في المملكة وخاصة القطاع العقاري. (شكل 5-5) و (شكل 6-5)

النتائج المحلي الإجمالي قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة 2005-2008، حيث وصلت إلى 18.7% في نهاية عام 2008، ثم انخفضت بعد ذلك حتى بلغت 15.8% في نهاية عام 2014 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية والظروف الراهنة في المنطقة، ومن ثم ارتفعت لتصل النسبة إلى 18.2% في عام 2018، علماً بأن النسبة انخفضت في عام 2018 مقارنةً مع عام 2017 حيث كانت تبلغ 18.6%.

شكل 3-5: نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2018-2005) (%)



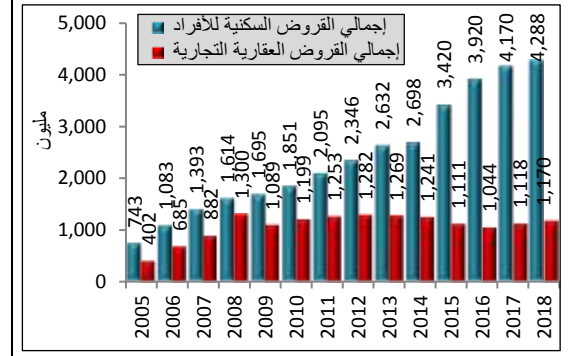
شكل 5-5: القروض السكنية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري (2018-2005) (مليون دينار)



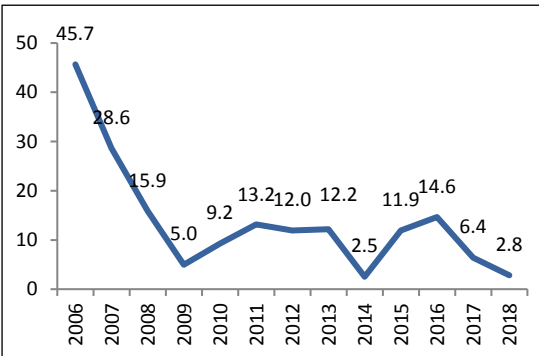
2-5 مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري

فيما يخص مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري فقد شكلت القروض السكنية الممنوحة للأفراد ما نسبته 78.6% من إجمالي التسهيلات العقارية في نهاية عام 2018، في حين شكلت القروض العقارية التجارية ما نسبته 21.4% من إجمالي التسهيلات العقارية (شكل 4-5).

شكل 4-5: القروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية للفترة (2018-2005) (مليون دينار)



شكل 6-5: نسبة نمو القروض السكنية الممنوحة للأفراد (2018-2006) (%)



* في عام 2015 تم تحديد أثر الإجراء المنتهية بالتمليك التي تم إعادة تصنيفها ضمن القروض العقارية من قبل أحد البنوك الإسلامية.

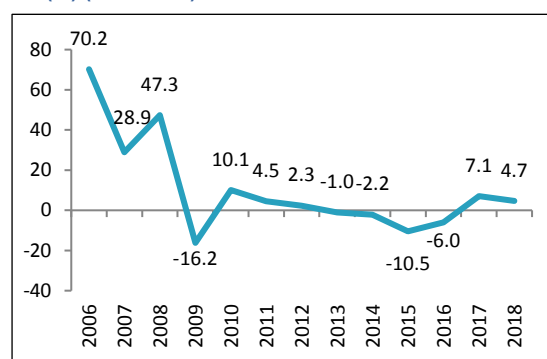
1-2-5 القروض السكنية للأفراد

بلغ إجمالي القروض السكنية الممنوحة للأفراد من قبل البنوك في نهاية عام 2018 ما مقداره 4,288 مليون دينار

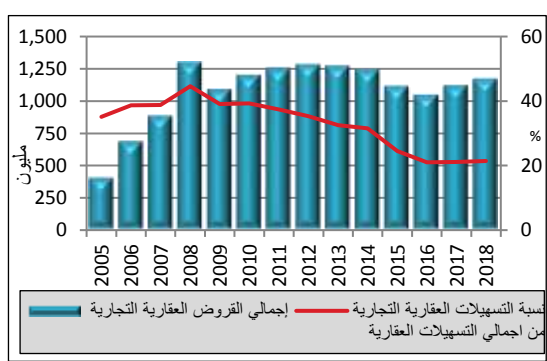
5-2-2 القروض العقارية التجارية

بلغ إجمالي القروض العقارية التجارية الممنوحة من قبل البنوك في نهاية عام 2018 ما مقداره 1,170 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 21.4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع العقاري، حيث ارتفعت هذه التسهيلات بنسبة 4.7% عما كانت عليه في نهاية عام 2017، والتي بلغت 1,118 مليون دينار. هذا وقد شهدت الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2008) نمواً كبيراً في القروض العقارية التجارية، حيث ارتفعت خلال هذه الفترة من حوالي 400 مليون دينار إلى حوالي 1,300 مليون دينار وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 49%، ثم تراجعت بشكل ملحوظ خلال عام 2009 إلى حوالي 1,089 مليون دينار نتيجة الأثر السلبي الكبير للأزمة المالية العالمية على العقارات التجارية لتعود بعدها إلى النمو البطيء خلال الفترة 2010-2012 والتراجع ثانية خلال الفترة 2013-2016، لتعاود الارتفاع خلال عام 2017، أما في عام 2018 فقد استمر الارتفاع في القروض العقارية التجارية لكن بمعدل نمو أقل من عام 2017 كما هو موضح في الشكل (5-9) والشكل (5-10).

شكل 5-9: نسبة نمو القروض العقارية التجارية (2006-2018) (%)

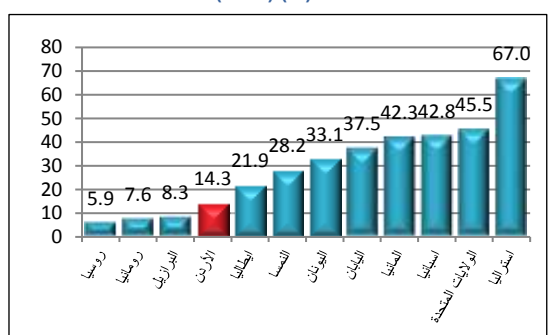


شكل 5-10: القروض العقارية التجارية ونسبتها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري (2005-2018)



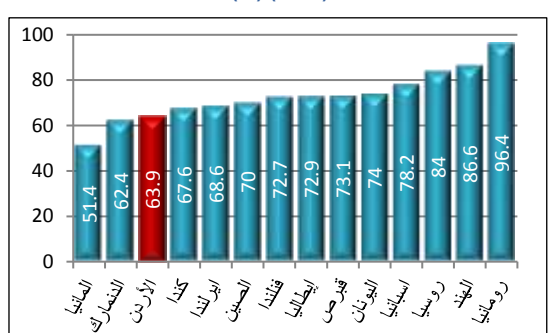
فيما يخص نسبة القروض السكنية للأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت في نهاية عام 2018 حوالي 14.3% مقابل 14.7% في نهاية عام 2017 ولدى مقارنة هذه النسبة مع عدد من دول العالم فقد كانت النسبة في الأردن رابع أقل نسبة بين الدول التي تمت المقارنة بها (شكل 5-7)، ومن أسباب انخفاض هذه النسبة أن حوالي 63.9% من الأردنيين يملكون منازلهم الخاصة لعام 2017-2018، بالإضافة إلى ذلك فإن هنالك بدائل إقراض أخرى يلجأ إليها الأردنيون لتمويل أثمان منازلهم ومن هذه البدائل القروض السكنية الوظيفية والقروض من المؤسسات والصناديق والجمعيات التعاونية مثل مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري.

شكل 5-7: نسبة التسهيلات العقارية السكنية إلى الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول (%) (2018)*



*بيانات دول المقارنة تعود لعام 2017.

شكل 5-8: نسبة المواطنين الذين يملكون مساكن للأردن ولبعض دول العالم (2017) (%)



المصدر بالنسبة للأردن: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح نفقات ودخل الأسرة

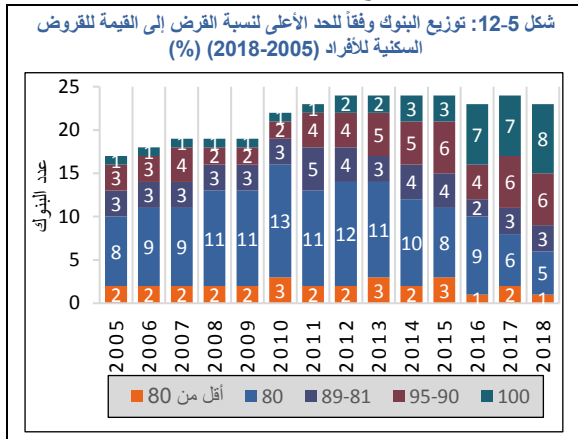
وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشقق السكنية المباعة خلال عام 2018 بلغ حوالي (34,260) شقة مقارنة مع (36,651) شقة خلال عام 2017 وبنسبة تراجع بلغت 6.5%، أما خلال النصف الأول من عام 2019 فقد بلغ عدد الشقق المباعة حوالي (13,281) شقة مقارنة مع (15,816) شقة خلال النصف الأول من عام 2018 وبنسبة تراجع بلغت 16%، مما يدل على حدوث تراجع واضح على حجم الطلب على الشقق السكنية.

أموالها عند تعثر العملاء نتيجة انخفاض قيمة العقارات الضامنة لهذه القروض.

هذا وتلجأ الدول إلى وضع حدود لهذه النسبة عند وجود مؤشرات على بداية تشكل فقاعة سعرية في السوق العقاري وذلك بهدف كبح فقاعة أسعار العقارات، وتخفيض احتمالية الإفلاس عندما تتراجع أسعار المنازل، وتخفيض الخسائر من خلال زيادة قيمة الضمان، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر.

للقوف على مستوى نسبة القرض إلى قيمة العقار في الأردن فقد قام البنك المركزي بجمع بعض البيانات من البنوك بخصوص الحد الأعلى لهذه النسبة وكذلك المتوسط الفعلي لها.

يبين شكل (5-12) الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار للقروض السكنية للأفراد، حيث يتبين من الشكل أن هنالك 6 بنوك (يشكلون ما نسبته 26.1% من البنوك التي تمنح قروض سكنية للأفراد) لا تتجاوز النسبة لديهم 80%، في حين أن هنالك 3 بنوك تتراوح النسبة لديهم بين 81% و89%، وأن هنالك 6 بنوك تتراوح النسبة لديهم بين 90% و95%، و8 بنوك تبلغ النسبة لديها 100%.



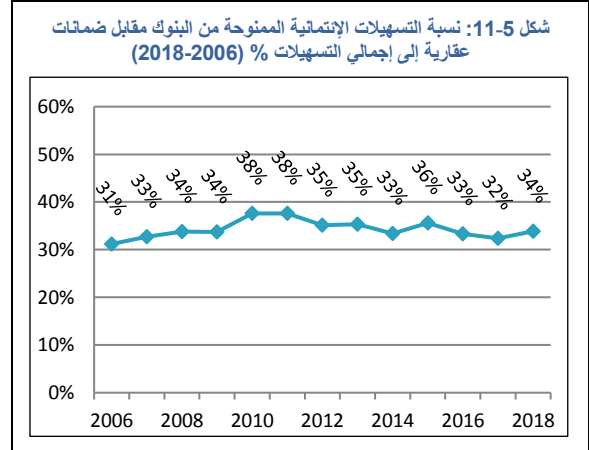
هذا ويلاحظ من الشكل أعلاه ارتفاع عدد البنوك التي يبلغ لديها الحد الأعلى لهذه النسبة 100% من 3 بنوك في عام 2015 إلى 8 بنوك في عام 2018 مما يدل على توجه بعض البنوك إلى تمويل نسب أكبر من قيم العقارات السكنية في المملكة.

أما بالنسبة للحد الأعلى لنسبة القروض العقارية التجارية إلى القيمة فهو أقل من الحد الأعلى الخاص بالقروض السكنية لدى معظم البنوك، حيث أن ما نسبته 65% من البنوك التي تمنح قروض عقارية تجارية لا تتجاوز النسبة لديها 80% (شكل 5-13).

5-3 حجم التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية

بالإضافة إلى تعرض البنوك المباشر لمخاطر السوق العقاري من خلال ما تمنحه من تسهيلات لتمويل شراء أو بناء عقارات سكنية أو تجارية والتي تكون عادة بضمانة هذه العقارات، فإن هناك تعرضاً آخر لمخاطر السوق العقاري من خلال استخدام العقارات كضمانات مقابل التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك لغايات مختلفة، حيث أن انخفاض أسعار العقارات سيؤثر في هذه الحالة على قيمة الضمانات ويقلل من قدرة البنوك على استرداد أموالها في حال تعثر المقترض وتخلفه عن السداد، هذا وقد بلغ إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة من البنوك لغايات أخرى مقابل ضمانات عقارية في نهاية عام 2018 حوالي 3,153 مليون دينار مقابل 2,646 مليون دينار لعام 2017.

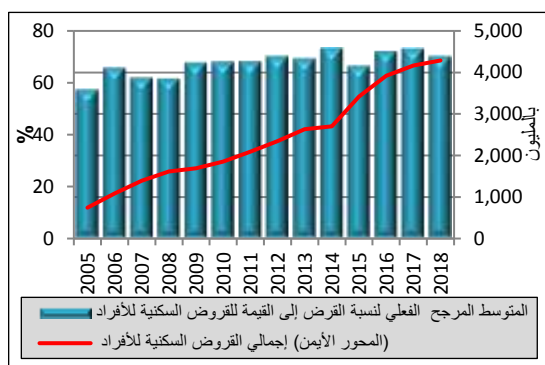
وبإضافة التسهيلات المباشرة الممنوحة بضمانات عقارية لغايات أخرى إلى التسهيلات الممنوحة لغايات عقارية سكنية وتجارية فإن إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية بلغ حوالي 8,552 مليون دينار مشكلة ما نسبته 33.8% من إجمالي التسهيلات كما في نهاية عام 2018، مقابل 32.4% للعام 2017. (شكل 5-11).



5-4 الحد الأعلى لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية في الأردن

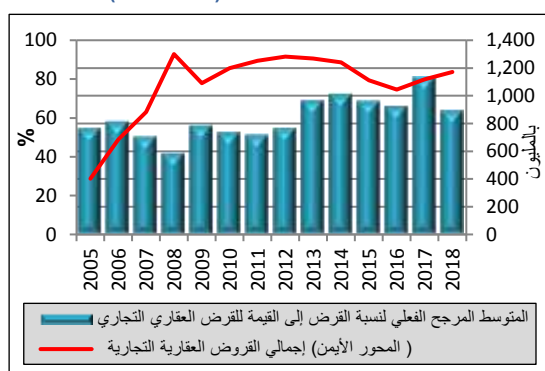
تعتبر نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون من أهم النسب والمؤشرات التي يجب مراقبتها لتقدير مستوى تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري حيث أن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير قد يعرض البنوك لمخاطر مرتفعة في حال انخفاض أسعار العقارات، حيث يقلل من قدرة البنوك على استرداد

شكل 5-15: الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد (2018-2005)



أما فيما يخص المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية التجارية فقد انخفض في عام 2018 إلى 64% مقابل 81% في عام 2017. (شكل 5-16).

شكل 5-16: الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى القيمة للقروض العقارية التجارية للفترة (2018-2005)

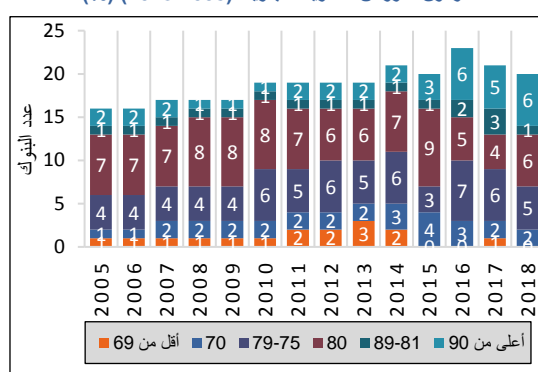


5-6 إجراءات البنك المركزي لتقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهتها

وكما تم ذكره في تقارير الاستقرار المالي السابقة فقد قام البنك المركزي بوضع بعض المحددات الهادفة إلى تقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر، وذلك على النحو التالي:

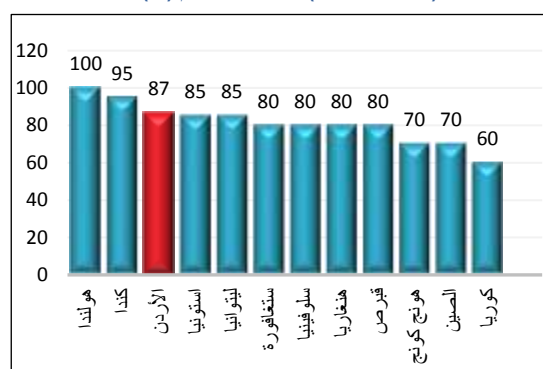
1- حددت تعليمات كفاية رأس المال النافذة الصادرة عن البنك المركزي الأردني الوزن الترجيحي للمخاطر للقروض السكنية التي لا تزيد فيها قيمة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80% بما نسبته 35% ويرتفع وزن المخاطر الترجيحي إلى 100% إذا زادت قيمة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80% وبمعنى آخر فإنه إذا زادت نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80% فإن هذه القروض تخضع

شكل 5-13: توزيع البنوك وفقاً للحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية التجارية (2018-2005) (%)



تفاوت متوسط الحد الأعلى لنسبة القرض إلى القيمة في عدد من الدول بين 60% و100% وبلغ متوسط الحد الأعلى للبنوك الأردنية حوالي 87% حيث احتل الأردن المرتبة الثالثة من حيث ارتفاع النسبة بين 12 دولة تتوفر عنها بيانات (شكل 5-14).

شكل 5-14: الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية (السكنية والتجارية) لعدد من دول العالم (%)



*بيانات 2018 لدول المقارنة.

5-5 المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية

بالرغم من ارتفاع الحد الأعلى لنسبة قيمة القرض السكني لقيمة العقار المرهون لدى بعض البنوك إلا أن المتوسط الفعلي لهذه النسبة أقل من الحد الأعلى الممكن تمويله (أي النسبة المحددة في السياسات الائتمانية للبنوك)، حيث بلغ المتوسط المرجح الفعلي لهذه النسبة في نهاية عام 2014 حوالي 73.2% ثم انخفض إلى 66.3% في نهاية عام 2015 ليعاود الارتفاع إلى 72% كما في نهاية عام 2016 و73% في نهاية عام 2017 ثم عاود الانخفاض إلى 70% في نهاية عام 2018 (شكل 5-15).

2014. مما يدل على أن ارتفاع أسعار العقارات شهد تباطؤاً ملحوظاً في عامي 2015 و2016 ليسجل انخفاضاً في عام 2017، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع حجم التداول في السوق العقاري كنتيجة طبيعية لتباطؤ النشاط الاقتصادي في المملكة وتداعياته على القطاع العقاري، أما بالنسبة لعام 2018 فقد نتج الارتفاع البسيط في مؤشر أسعار العقارات عن ارتفاع مؤشر أسعار الأراضي بما نسبته 1.3% مقابل انخفاض المؤشر لكل من العقارات السكنية والتجارية بما نسبته (1.5%) و(0.6%) على التوالي، وبهذا الخصوص وكما ذكرنا في تقارير سابقة فقد شهد الرقم القياسي مراحل متعددة يمكن تلخيصها في ثلاثة مراحل وهي:

المرحلة الأولى ما قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2008) حيث شهدت تلك المرحلة طلباً كبيراً على العقارات خصوصاً من غير الأردنيين، بالإضافة إلى الارتفاعات الكبيرة في أسعار العقارات السكنية وغير السكنية. أما المرحلة الثانية (2009-2010) فهي فترة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث كان هنالك تخوف وحالة عدم يقين وانخفاض في حجم القروض المقدمة من البنوك، كل ذلك ساهم وبشكل واضح في انخفاض الطلب على الأصول العقارية، وبالتالي انخفاض أسعار الأصول العقارية. ونتيجة لذلك قامت الحكومة في منتصف عام 2009 بتوسيع نطاق إعفاءات الشقق وشمول الأراضي بالإعفاءات لتتنشيط حركة السوق العقاري. أما في المرحلة الثالثة (2011-2016) فقد استأنفت الاستثمارات العقارية نشاطها لكن بوتيرة أقل من مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية.

أما في العام 2017 فقد انخفضت أسعار الأصول العقارية نتيجة عدة عوامل منها تباطؤ النشاط الاقتصادي في المملكة وتداعياته على القطاع العقاري وتراجع أوضاع العمالة الأردنية في دول الخليج والذين يعدون الفئة الأكثر إقبالاً على شراء العقارات، كما ساهم إدراك البنوك لمخاطر التوسع الكبير في القروض العقارية وارتفاع أسعار الفائدة في انخفاض معدل نمو التسهيلات العقارية الممنوحة لدى البنوك مما أدى إلى انخفاض الطلب على شراء العقارات وبالتالي انخفاض أسعارها. واستمر هذا الوضع في عام 2018 حيث استمر الانخفاض في أسعار العقارات السكنية والتجارية مقابل ارتفاع بسيط في أسعار الأراضي، وبالتالي يمكن القول أن التطورات السياسية في المنطقة وارتفاع حالة

لمتطلبات رأس مال أعلى، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر ويعزز من الاستقرار المالي في المملكة.

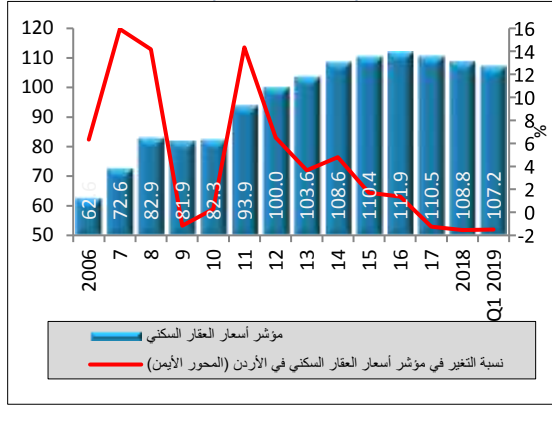
2- صدور تعليمات حدود التعرضات الكبيرة وضوابط منح الائتمان رقم (2019/2) تاريخ 2019/3/4 والتي حلت محل تعليمات تركيزات الائتمان رقم (2001/9) والتي استمرت بتحديد الحد الأقصى للائتمان الممنوح من البنوك لغايات إنشاء عقارات أو شرائها بما نسبته 20% من إجمالي ودائع العملاء بالدينار، وقد دخلت هذه التعليمات حيز التنفيذ بتاريخ 2019/6/30.

5-7 الرقم القياسي لأسعار الأصول العقارية في الأردن

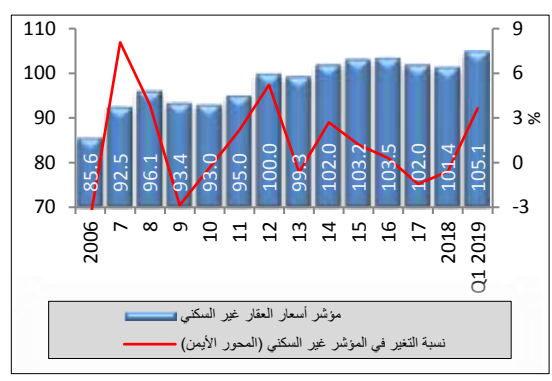
تعد قيمة الأصول العقارية محورياً أساسياً للنشاطات الاستثمارية في الاقتصاد، نظراً لتشابكاتها الكبيرة مع القطاعات الاستثمارية الأخرى وانعكاسات التطورات التي تفرضها أسعار الأصول العقارية على التضخم والسياسة النقدية والاستقرار المالي. ونظراً للأهمية البالغة لاحتساب مؤشر أسعار الأصول العقارية (الرقم القياسي لأسعار العقارات)، وكما ذكرنا في تقارير سابقة، فقد تم في بداية عام 2014 وبالتعاون بين البنك المركزي الأردني ودائرة الأراضي والمساحة تطوير مؤشر لأسعار الأصول العقارية في الأردن وذلك استناداً لأفضل المنهجيات المطبقة دولياً في احتساب هذا المؤشر وأخذاً بالاعتبار البيانات المتاحة في دائرة الأراضي والمساحة. إن هذا المؤشر له أهمية ودور كبيرين للاستدلال على ما يحصل من تطورات على صعيد العديد من القضايا مثل استخدامه في رصد فقاعات أسعار الأصول العقارية وبالتالي تقدير مقدار المخاطر في السوق العقاري، بالإضافة إلى التنبؤ بالنمو الاقتصادي، وتقدير قيمة المنازل كجزء من قياس الثروة، ويمكن أيضاً استخدامه كأداة في المقارنات الدولية.

هذا وتبين الأشكال من (5-17 إلى 5-22) مؤشر أسعار الأصول العقارية في الأردن والتغير في هذا المؤشر خلال الفترة (2005-2018)، حيث يتبين من هذه الأشكال أن مؤشر أسعار العقارات في الأردن ارتفع من 120.1 نقطة في عام 2017 إلى 120.3 نقطة في عام 2018 أي بنسبة نمو بسيطة جداً بلغت 0.2% مقابل انخفاض بنسبة (-0.9%) لعام 2017 ونسبة نمو 1.8% لعام 2016 ونسبة نمو 3.4% لعام 2015 ونسبة نمو 9.1% لعام

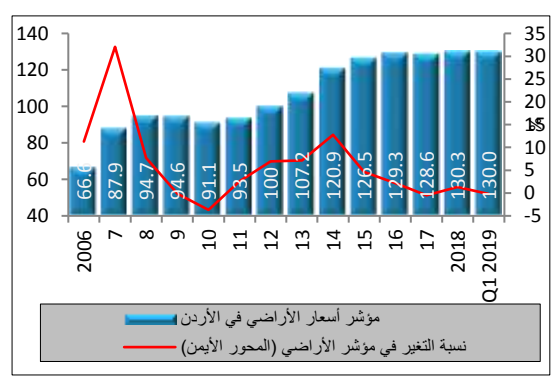
شكل 20-5: مؤشر أسعار العقار السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (Q1 2019-2006)



شكل 21-5: مؤشر أسعار العقار غير السكني في الأردن ونسبة التغير فيه (Q1 2019-2006)



شكل 22-5: مؤشر أسعار الأراضي في الأردن ونسبة التغير فيه (Q1 2019-2006)

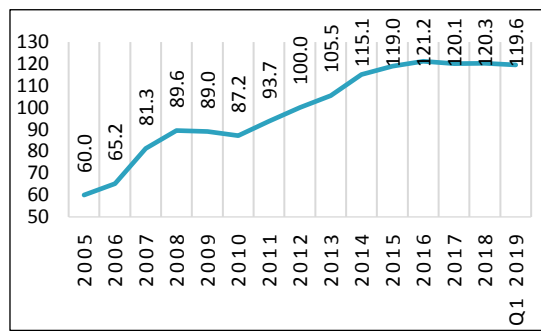


أما بخصوص مؤشر أسعار الأصول العقارية للمحافظات الرئيسية في الأردن، فإن المؤشر لمحافظة العاصمة شهد ارتفاعاً طفيفاً في عام 2018 مقارنة مع عام 2017، حيث كانت قيمة المؤشر 119.1 نقطة في عام 2017 وارتفع ليصل إلى 119.6 نقطة في عام 2018 وبنسبة ارتفاع بلغت 0.4%، أما بالنسبة لباقي المحافظات الرئيسية، فقد انخفض مؤشر محافظة إربد من 130.1 نقطة في عام 2017 إلى 129.3 نقطة عام 2018 وبنسبة انخفاض

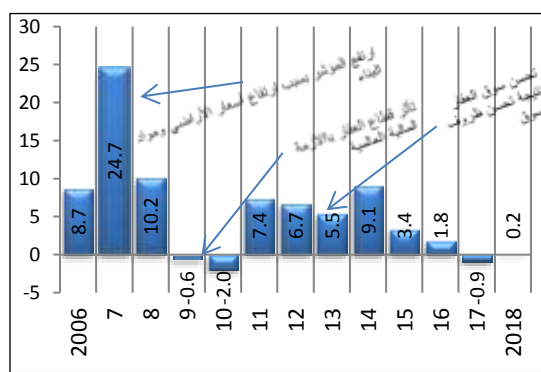
عدم اليقين وتباطؤ النشاط الاقتصادي في المملكة بدأت تؤثر بشكل واضح على القطاع العقاري في المملكة خاصةً آخر عامين.

وبالنظر إلى الربع الأول من عام 2019 فنلاحظ انخفاض مؤشر أسعار الأصول العقارية عن عام 2018 حيث بلغ 119.6 في نهاية الربع الأول من عام 2019 مقابل 120.3 في نهاية عام 2018 وانخفض أيضاً مقارنة بالربع الأول من عام 2018 حيث كان يبلغ حينها 120.1.

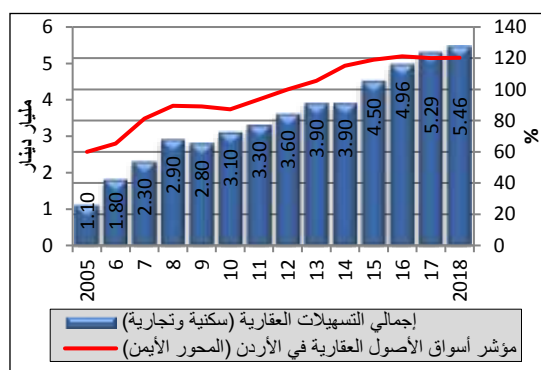
شكل 17-5: مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) في الأردن (Q1 2019-2005)



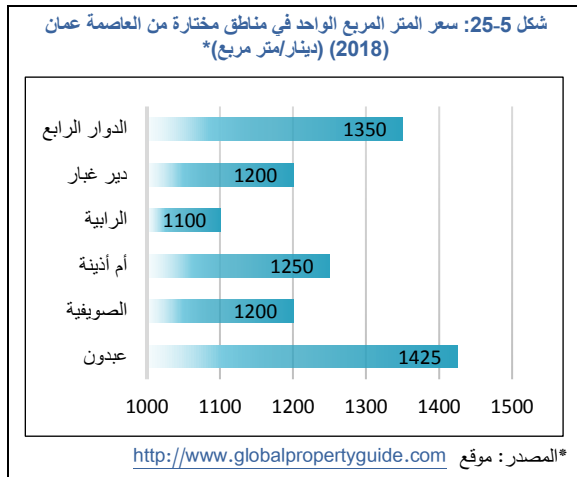
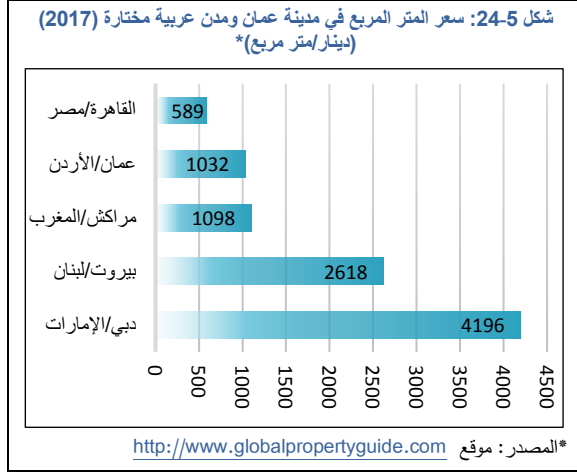
شكل 18-5: التغير في مؤشر أسعار الأصول العقارية سكنية وتجارية وأراضي في الأردن (2018-2006) (%)



شكل 19-5: مؤشر أسعار الأصول العقارية (سكنية وتجارية وأراضي) وإجمالي التسهيلات العقارية (2018-2005) (%)



السكني بلغ حوالي 1,032 دينار في عام 2017، ومن الجدير ذكره أن سعر المتر المربع في العديد من المدن العربية مثل مراكش وبيروت ودبي أعلى من عمان، (شكل 5-24 وشكل 5-25).

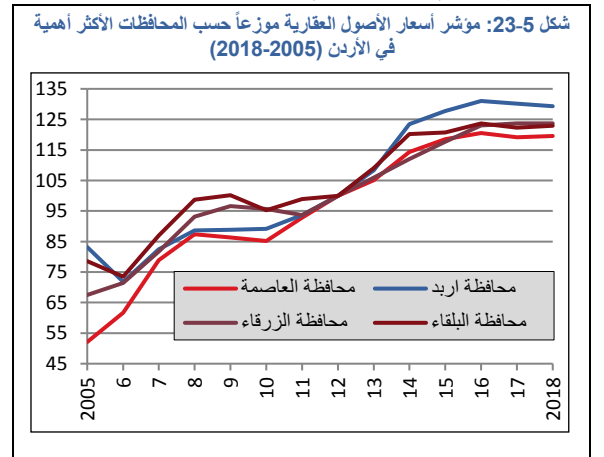


5-7-1 حجم التداول في السوق العقاري في الأردن

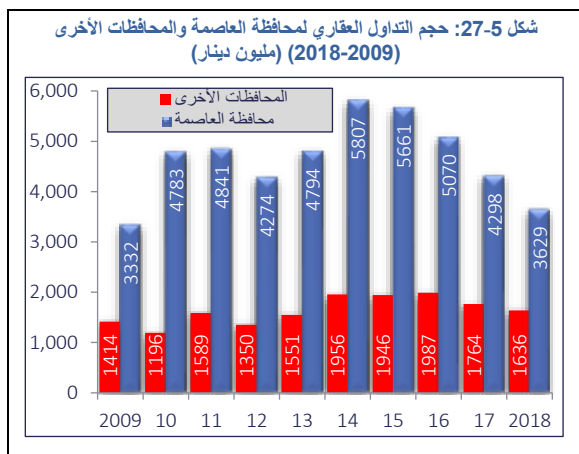
بيّن التقرير الصادر عن دائرة الأراضي والمساحة للعام 2018 أن حجم التداول في السوق العقاري الأردني خلال عام 2018 قد تراجع بما نسبته 13.1% مقارنة مع عام 2017، ليبليغ 5,265 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل 6,062 مليون دينار خلال عام 2017، ويبين شكل (5-26) تطور حجم التداول العقاري ومؤشر أسعار العقارات للأردن للفترة (2005-2018).

بلغت 0.6%، بالمقابل ارتفع مؤشر محافظة البلقاء من 122.3 نقطة في عام 2017 إلى 122.9 نقطة في عام 2018 وبنسبة ارتفاع بلغت 0.5%، فيما استقر مؤشر محافظة الزرقاء على 123.7 نقطة في عامي 2017 و2018 (شكل 5-23).

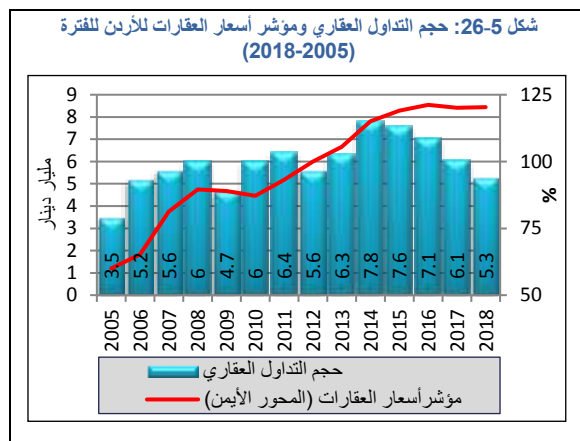
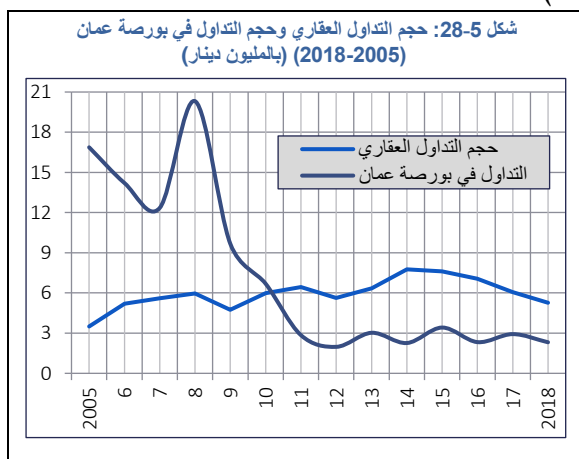
وبمتابعة التطور التاريخي لمؤشر أسعار الأصول العقارية لمحافظة العاصمة وباقي المحافظات، فإن المؤشر لمحافظة العاصمة شهد نمواً خلال الأعوام 2005 إلى 2018 -باستثناء عام 2017 الذي شهد فيه المؤشر تراجعاً مقارنة مع عام 2016- حيث كانت قيمة المؤشر 52.1 نقطة في عام 2005 وارتفع ليصل إلى 119.6 نقطة في عام 2018 وبنسبة نمو بلغت 129.6%، أما بالنسبة لباقي المحافظات، فقد شهدت ارتفاعاً في المؤشر ولكن بنسبة أقل من ارتفاع محافظة العاصمة، حيث ارتفع مؤشر محافظة الزرقاء من 67.5 نقطة في عام 2005 إلى 123.7 نقطة في عام 2018 وبنسبة نمو 83.3% وارتفع مؤشر محافظة البلقاء من 78.6 نقطة في عام 2005 إلى 122.9 نقطة في عام 2018 وبنسبة نمو بلغت 56.4%، فيما ارتفع مؤشر محافظة إربد من 83.2 نقطة في عام 2005 إلى 129.3 نقطة عام 2018 وبنسبة نمو بلغت 55.4%، مما يعني أن أعلى نسبة ارتفاع في المؤشر خلال الثلاثة عشر سنة الماضية كانت في محافظة العاصمة ثم محافظة الزرقاء ثم البلقاء ثم إربد (شكل 5-23).



فيما يخص متوسط سعر المتر المربع السكني في عمان، وحسب المعلومات المتوفرة لمناطق غرب عمان (المناطق الأكثر جاذبية للاستثمار)، فإن معدل سعر المتر المربع



وبمقارنة حجم التداول العقاري مع حجم التداول في بورصة عمان يلاحظ أن حجم التداول في السوق المالي خلال الفترة 2005-2009 كان أكبر بكثير من حجم التداول في السوق العقاري بسبب الطفرة التي سادت في سوق عمان المالي خلال هذه الفترة وما رافقها من تدفق كبير للسيولة على السوق المالي من قبل الأشقاء العرب وخاصة العراقيين والتي أدت إلى رفع الأسعار في السوق المالي بشكل كبير مما جذب أيضاً الكثير من المواطنين للاستثمار فيه، إلا أنه وبعد تعمق أثر الأزمة المالية العالمية وتراجع الأسعار في السوق المالي بشكل كبير أخذت أحجام التداول في السوق المالي بالتراجع الملحوظ وأصبحت أقل بكثير من حجم التداول في السوق العقاري، حيث تعتبر العقارات ملاذاً استثمارياً آمناً مقارنة مع الاستثمارات المالية (شكل 5-28).



فيما يخص البيوعات التي تمت لغير الأردنيين فقد بلغت في نهاية عام 2018 حوالي 284.4 مليون دينار مشكلة ما نسبته 5.4% فقط من إجمالي حجم التداول العقاري، حيث جاءت الجنسية العراقية في بيوعات عام 2018 بالمرتبة الأولى بحجم استثمار بلغ 111.5 مليون دينار ونسبة 39.2% من إجمالي القيمة التقديرية لبيوعات غير الأردنيين خلال عام 2018 (جدول 5-1).

جدول 5-1: البيوعات لغير الأردنيين (2018-2012) (مليون دينار)

الجنسية	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
العراقية	111.5	157.2	168.4	215.1	266.3	205.0	224.7
السعودية	44.0	63.4	50.2	66.4	64.1	58.6	51.6
السورية	17.5	18.1	19.4	17.5	28.6	23.7	17.0
أمريكية	غير متوفر	غير متوفر	21.5	غير متوفر	غير متوفر	22.0	13.8
إماراتية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	17.4	غير متوفر	غير متوفر
الكويتية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	22.9	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
اليمنية	غير متوفر	غير متوفر	18	17.3	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
أخرى	111.4	83.1	97.6	93.0	115.6	97.0	121.9
المجموع	284.4	321.8	115.6	432.2	492.0	406.5	429.0

المصدر: دائرة الأراضي والمساحة.

لدى مقارنة أحجام التداول في عام 2018 للمحافظات يلاحظ أن أكبر محافظة من حيث حجم التداول محافظة العاصمة وبحجم تداول بلغ 3,629 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 68.9% من حجم التداول في السوق العقاري أما المحافظات الأخرى فقد بلغ إجمالي التداول فيها 1,636 مليون دينار وبما نسبته 31.1% من إجمالي حجم التداول (شكل 5-27).

5-8 خلاصة

يلاحظ من خلال متابعة حجم التداول في السوق العقاري ومؤشر أسعار العقارات في الأردن أن السوق العقاري بدأ منذ عام 2017 بالتأثر بتداعيات تباطؤ النشاط الاقتصادي في المملكة والتطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة بشكل أوضح من السنوات السابقة، حيث انخفض حجم التداول العقاري في عام 2017 بنسبة 14.1% وانخفض مؤشر أسعار العقارات بنسبة 0.9%، وأيضاً في عام 2018 فإنه وبالرغم من ارتفاع مؤشر أسعار العقارات بنسبة بسيطة بلغت 0.2% إلا أن هذا الارتفاع البسيط قد نتج عن ارتفاع مؤشر أسعار الأراضي بنسبة 1.3% في حين انخفض مؤشر أسعار العقارات السكنية والعقارات التجارية بنسبة 1.5% و 0.6% على التوالي، كما انخفض حجم التداول العقاري في عام 2018 بنسبة 13.1%. إن هذا التباطؤ الملحوظ في القطاع العقاري يستوجب على بعض البنوك النظر في نسبة الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون خصوصاً لدى البنوك التي ترتفع النسبة لديها عن 80% لتجنب أي مخاطر قد تنتج عن انخفاض أسعار العقارات.

بهدف الاستمرار في إجراءات تحفيز سوق العقار وتنشيط القطاع وتمكين المواطن من امتلاك المسكن المناسب قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2018/12/10 تمديد قرار إعفاء الشقق والمساكن المنفردة من رسوم التسجيل لغاية 2019/12/31، وينص القرار على إعفاء جميع الوحدات السكنية المفردة والمكتملة إنشائياً من شقق ومساكن منفردة بغض النظر عن البائع من رسوم التسجيل وتوابعها على أن لا تزيد مساحة الشقة أو السكن المنفرد عن 150 متراً مربعاً غير شاملة الخدمات، وإذا ازدادت مساحة الشقة أو السكن المنفرد عن 150 متراً مربعاً تخضع المساحة الزائدة عن ذلك إلى رسوم التسجيل ولغاية 180 متراً مربعاً، أما إذا ازدادت مساحة الشقة أو السكن المنفرد عن 180 متراً مربعاً فإن كامل مساحة الشقة أو السكن المنفرد تخضع لرسوم التسجيل وتوابعها، ويمنح الإعفاء أعلاه للمواطن الأردني فقط، وبحيث يحق له الاستفادة منه مرة واحدة فقط.

الفصل السادس: اختبارات الأوضاع الضاغطة

1-6 مقدمة

تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة أداة هامة تستخدم من قبل السلطات الرقابية والبنوك لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهها، حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ضمن سيناريوهات شديدة ولكنها ممكنة الحدوث، وبالتالي تستخدم نتائجها في تحديد مستوى رأس المال والسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل البنوك لتكون قادرة على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة.

وتعتبر هذه الاختبارات ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر ويطرق تتجاوز الأساليب الإحصائية المبنية على معلومات تاريخية، كما تساعد هذه الاختبارات الإدارة العليا على فهم ظروف البنك في أوقات الأزمات. هذا وتعد اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً أساسياً من عملية إدارة المخاطر والتخطيط لرأس المال والسيولة، إلا أنها لا تستطيع أن تشمل لوحدها جميع جوانب الضعف في البنك، حيث تعمل ضمن سياسة متكاملة لإدارة المخاطر لتعزيز سلامة ومثانة البنوك وتقوية النظام المالي ككل.

2-6 اختبارات الأوضاع الضاغطة للقطاع المصرفي

1-2-6 أولاً: اختبارات تحليل الحساسية (SENSITIVITY ANALYSIS)

بشكل عام فإن اختبارات تحليل الحساسية تستعمل لقياس أثر التغيرات في عوامل المخاطر - كل على حدة - على الوضع المالي للبنك مثل ارتفاع نسبة الديون غير العاملة، التغيرات في أسعار الفائدة، التغيرات في أسعار الصرف والتغيرات في أسعار الأسهم. وعادة لا يتم تحديد مصدر الصدمة (المصدر الذي ينتج عنه هذا النوع من المخاطر)

في هذه الاختبارات. وتالياً اختبارات الحساسية التي تم إجرائها على عدد من عوامل المخاطر لدى البنوك العاملة في المملكة.

1-1-2-6 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر

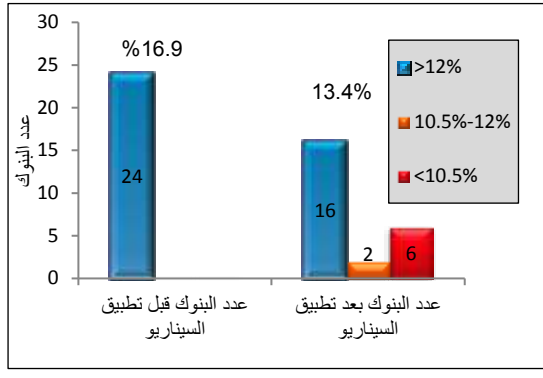
الائتمان

فيما يخص اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان فقد تم افتراض حصول زيادة في الديون غير العاملة (نسبة التعثر لدى البنوك) بنسبة 100%، وذلك بسبب تفاقم الظروف السياسية في المنطقة وأثرها على الأوضاع الاقتصادية وعلى البنوك في الأردن، وفي هذه الحالة سوف تتخفف نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن من 16.9% إلى 15.6%، مما يعني أن القطاع المصرفي بشكل عام قادر على تحمل هذه الصدمة حيث تبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12%، ويعود السبب في التأثير المحدود لهذه الصدمة إلى:

1- ارتفاع نسب كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن والتي تعتبر من النسب المرتفعة في المنطقة رغم انخفاض هذه النسبة عن عام 2017 وذلك بسبب البدء بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على بيانات عام 2018، والذي تسبب في تحويل مبالغ إضافية إلى مخصص خسائر الائتمان وقد تم خصمها من حقوق المساهمين وتحديداً من الأرباح المدورة، إلا أن هذا الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال هو أمر طبيعي نتيجة تطبيق المعيار بداية عام 2018 إلا أنه وعلى المدى المتوسط والبعيد فإن تطبيق المعيار سوف يعزز من سلامة ومثانة البنوك من خلال تحسين الشفافية والاعتراف في الوقت المناسب بخسائر الائتمان مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم IA39.

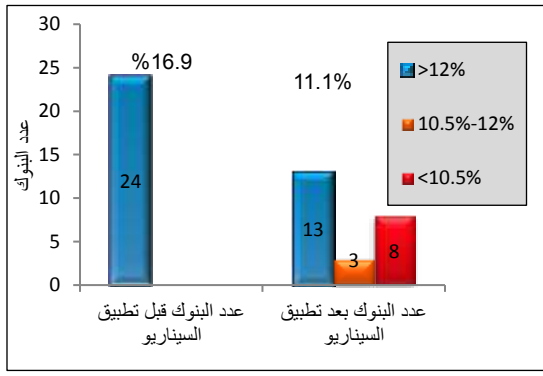
2- تمتع البنوك بمستوى مرتفع من الأرباح مما يمكنها من استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن

شكل 2-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (2018)



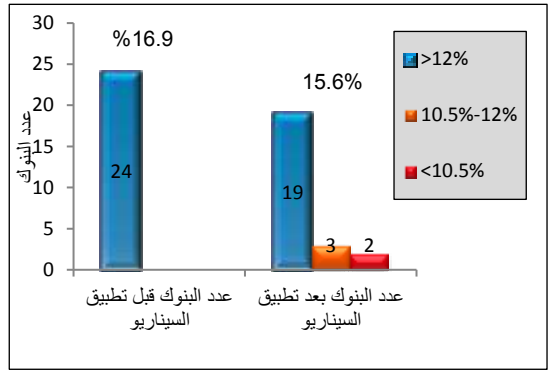
أما في حال تعثر أكبر ستة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال على مستوى إجمالي القطاع المصرفي ستخضع عن 12% حيث ستخضع من 16.9% إلى 11.10%، أما على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من 12% لدى (13) بنكاً، في حين ستخضع عن 12% لدى (11) بنكاً ثلاثة منهم ستبقى النسبة لديهم أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 10.5%، مما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركيز لديها، علماً بأن البنك المركزي يتابع باستمرار مخاطر التركيز لدى البنوك من خلال تعليمات التركيزات الائتمانية (شكل 3-6).

شكل 3-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ستة مقترضين (2018)



الصدمة في حال حدوثها دون تأثير كبير على رأس المال مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك. وعلى المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى (19) بنك وستخضع عن 12% لدى (5) بنوك ثلاثة منهم ستبقى نسبة الكفاية لديهم أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 10.5%، وهذا يدل على قدرة معظم البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة (شكل 1-6).

شكل 1-6: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو زيادة خسائر الائتمان (2018)

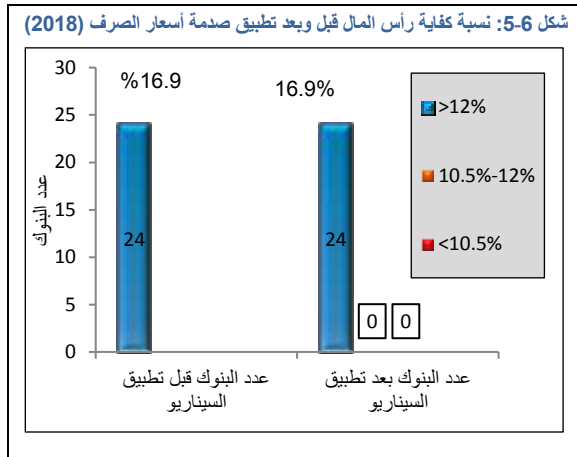


2-1-2-6-2 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التركيزات الائتمانية

أما فيما يخص مخاطر التركيزات الائتمانية وفي حال تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على مستوى كل بنك، فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى والبالغ 12% لدى (16) بنكاً وستخضع عن 12% لدى (8) بنوك اثنان منهم نسبة الكفاية لديهم ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 10.5%، أما على المستوى إجمالي القطاع المصرفي فإن نسبة كفاية رأس المال سوف تتخضع من 16.9% إلى 13.4% (شكل 2-6).

6-1-2-6-5 صدمة أسعار الصرف (FOREIGN EXCHANGE RATE SHOCK)

بافتراض انخفاض سعر صرف الدينار² بنسبة 25% مقابل جميع العملات الأجنبية. ففي هذه الحالة لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن حيث ستبقى النسبة 16.9%³، مما يعني أن القطاع المصرفي قادر بشكل كبير على تحمل هذه الصدمة، وذلك بسبب تغطية الموجودات بالعملة الأجنبية وبهامش مريح لمطلوبات البنوك بالعملة الأجنبية أي وجود مراكز طويلة بالعملة الأجنبية لدى معظم البنوك. وعلى المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى جميع البنوك (شكل 5-6).



6-1-2-6-6 صدمة انخفاض أسعار الأسهم (EQUITY PRICE SHOCK)

بافتراض انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي بنسبة 30%، ففي هذه الحالة أيضاً لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن حيث ستبقى النسبة 16.9%، مما يعني أنه ليس هناك أثر يذكر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي بشكل عام، وعلى المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى كافة البنوك. مما يدل على أن البنوك في الأردن قادرة على تحمل صدمة

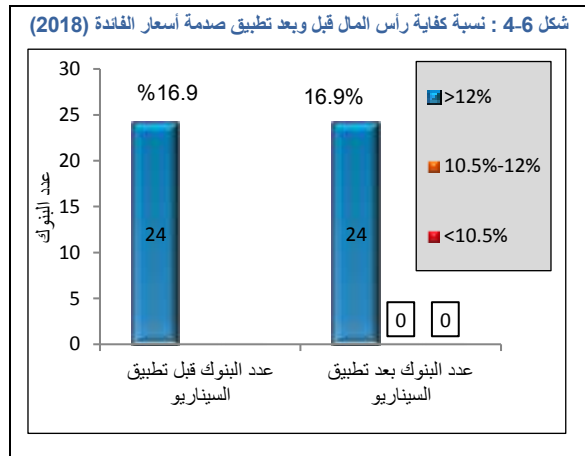
¹ تم احتساب أثر الصدمة باستخدام اختبار تحليل الفجوات والذي يعمل على تحديد وضع البنوك فيما يخص رصيد الموجودات والمطلوبات الحساسة لمخاطر أسعار الفائدة.
² هذا سيناريو افتراضي يهدف إلى دراسة مدى تعرض البنوك لمخاطر سعر الصرف بشكل رئيسي، علماً بأن احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية وصلت في نهاية شهر 2019/5 إلى (13.3) مليار دولار أمريكي وتغطي المستوردات بما يزيد عن (7) أشهر، وهو مستوى مريح جداً، مما يعزز من استقرار سعر صرف الدينار بشكل كبير.
³ هذا التحليل لا يأخذ بالاعتبار الآثار غير المباشرة لانخفاض سعر صرف الدينار على الاقتصاد وبالتالي على الديون غير العاملة لدى البنوك.

6-1-2-6-3 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق

تم إجراء بعض الاختبارات لتقييم حساسية البنوك لمخاطر السوق وأثرها على كفاية رأس المال. وقد تم اقتصار التحليل على ثلاثة أنواع من الصدمات: أسعار الفائدة، أسعار الصرف، وأسعار الأسهم. علماً بأنها المتغيرات الأكثر شيوعاً في هذا السياق.

6-1-2-6-4 صدمة أسعار الفائدة (INTEREST RATE SHOCK)

بافتراض ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس ففي هذه الحالة سوف لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي حيث تبقى عند مستواها البالغ 16.9%¹، مما يعني عدم وجود أثر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي بشكل عام، أما على المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى جميع البنوك، مما يدل على قدرة جميع البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة (شكل 4-6).



¹ تم احتساب أثر الصدمة باستخدام اختبار تحليل الفجوات والذي يعمل على تحديد وضع البنوك فيما يخص رصيد الموجودات والمطلوبات الحساسة لمخاطر أسعار الفائدة.
² هذا سيناريو افتراضي يهدف إلى دراسة مدى تعرض البنوك لمخاطر سعر الصرف بشكل رئيسي، علماً بأن احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية وصلت في نهاية شهر 2019/5 إلى (13.3) مليار

وأسعار الأسهم ونسبة البطالة للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة.

للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة فإن منهجية اختبارات الأوضاع الضاغطة باستخدام النموذج الناقل تضمنت افتراض (3) سيناريوهات لتوقع قيمة المتغير التابع (نسبة الديون غير العاملة (NPLs) ودراسة أثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك للأعوام القادمة، وهذه السيناريوهات تتدرج بالشدة كما يلي:

- السيناريو الكلي الأول وهو السيناريو الأساس المتوقع (Baseline Macro Stress Scenario).
- السيناريو الكلي الثاني وهو السيناريو متوسط الشدة (Medium Macro Stress Scenario).
- السيناريو الكلي الثالث وهو السيناريو الأكثر شدة (Severe Macro Stress Scenario).

للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة، فقد تم استعمال النموذج التالي⁵:

$$NPL_t = C + B_1 NPL_{(t-1)} + B_2 \Delta RGDP_{(t-1)} + B_3 UNEMP_{(t-1)} + B_4 RIR_t$$

حيث:

NPL : نسبة الديون غير العاملة المتوقعة لعام 2019

C : عدد ثابت

NPL(t-1) : نسبة الديون غير العاملة للعام السابق.

$\Delta RGDP(t-1)$: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل النمو الاقتصادي).

UNEMP(t-1) : نسبة البطالة.

RIR_t : أسعار الفوائد الفعلية.

مخاطر أسعار الأسهم وذلك نتيجة انخفاض تعرض البنوك للسوق المالي في الأردن.

2-2-6-2 ثانياً: اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (MACRO-STRESS TESTING)

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والأكثر تأثيراً على ملاءتها، ولذلك فقد تم توظيف النموذج الناقل (Satellite Model) للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة للفترة 2019-2021. وبهذا الصدد فقد تم افتراض مجموعة من السيناريوهات حيث تمثل السيناريوهات الكلية متوسطة الشدة والأكثر شدة حالات افتراضية تُصمم بهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات، فعلى فرض تقادم الظروف الإقليمية المحيطة بالمملكة بالإضافة إلى تراجع حجم المساعدات المقدمة للأردن وانخفاض الدخل السياحي والاستثمار المباشر، وتراجع الصادرات الوطنية وارتفاع مؤشر التضخم، مما قد يؤدي إلى تباطؤ ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالمتوقع وارتفاع مستوى البطالة وتراجع السوق المالي. وإذا افترضنا أيضاً ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي بشكل كبير (خلاقاً لما هو متوقع، حيث أنه متوقع انخفاضها) وقيام البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة على الدينار للمحافظة على جاذبية الدينار كعملة ادخارية.

ولقياس أثر هذه الفرضيات على البنوك فإنه تم استخدام نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) كأحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الديون غير العاملة وقياس أثر ذلك على نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ورأس المال الأساسي⁴ لدى البنك، حيث تشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم، كما يمكن استخدام متغيرات أخرى مثل أسعار الفائدة

⁴ القياس بتعديل المربعات الصغرى لحساب آثار الترابط المتسلسل والتجانس في المتغيرات التابعة التي تنتج عن وجود علاقة مترابطة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

⁴ حسب تعريف بازل III.
⁵ تم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (Fully modified ordinary least (FMOLS) (squares) والتي تقدم تقديرات مثلى للانحدارات التكاملية، من خلال

جدول 6-2: السيناريوهات المفترضة للاعوام من 2019-2021				
السنة	المتغير	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة	أسعار الفوائد الفعلية (RIR)*
سيناريوهات 2019	السيناريو الحالي المتوقع (Baseline)	2.20	18.60	4.20
	السيناريو متوسط الشدة	-0.03	20.28	5.70
	السيناريو الأكثر شدة	-2.26	21.95	6.20
سيناريوهات 2020	السيناريو الحالي المتوقع (Baseline)	2.40	18.00	6.20
	السيناريو متوسط الشدة	0.17	19.68	7.70
	السيناريو الأكثر شدة	-2.06	21.35	8.20
سيناريوهات 2021	السيناريو الحالي المتوقع (Baseline)	2.60	18.00	8.20
	السيناريو متوسط الشدة	0.37	19.68	9.70
	السيناريو الأكثر شدة	-1.86	21.35	10.20

تم افتراض السيناريوهات وفق المنهجية التالية:

السيناريو الكلي متوسط الشدة: معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2019 مطروحاً منه انحراف معياري واحد لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994-2018)، نسبة البطالة المتوقعة لعام 2019 مضافاً إليها انحراف معياري واحد لبيانات نسبة البطالة خلال الفترة (1994-2018).

السيناريو الكلي الأكثر شدة: معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2019 مطروحاً منه انحرافين معياريين لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994-2018)، نسبة البطالة المتوقعة لعام 2019 مضافاً إليها انحرافين معياريين لبيانات نسبة البطالة خلال الفترة (1994-2018).

أما بالنسبة لأسعار الفوائد الفعلية فقد تم افتراض ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 150 و200 نقطة أساس للسيناريوهات المتوسطة والأكثر شدة على التوالي، والسيناريو الحالي المتوقع للعام القادم هو السيناريو الأكثر شدة للعام السابق، علماً بأنه تم الوصول إلى هذه النسب استرشاداً بالفرضيات المستخدمة في تعليمات البنك المركزي الخاصة باختبارات الأوضاع الضاغطة وإرشادات لجنة بازل للعمل المصرفي.

* تمثل المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية/ قروض وسلف مطروحاً منه نسبة التضخم.

6-2-4 النتائج

الجدول رقم (6-3) والشكل رقم (6-6) يبينان نسبة الدين غير العاملة ونسبة كفاية رأس المال المتوقعة لعام 2019 بافتراض حدوث السيناريوهات أعلاه، حيث سترتفع نسبة الدين غير العاملة من 4.9% في عام 2018 إلى 8.3% في عام 2019 بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة وبالتالي ستخفض نسبة كفاية رأس المال من 16.9% إلى 16.5% في عام 2019.

وبناءً على الاختبارات الإحصائية التي تم إجرائها فقد وجد أن هناك علاقة عكسية مؤثرة (Significant) ما بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة الدين غير العاملة وعلاقة طردية مؤثرة ما بين نسبة البطالة ونسبة الدين غير العاملة وعلاقة طردية مؤثرة ما بين أسعار الفائدة ونسبة الدين غير العاملة لدى البنوك، وفقاً للمعادلة التالية:

$$NPL_t = -5.8 + 0.57 NPL_{(t-1)} - 0.54 \Delta RGDP_{(t-1)} + 0.51 UNEMP_{(t-1)} + 0.34 RIR_t$$

والجدول التالي يبين نتائج التحليل الاقتصادي القياسي للنموذج أعلاه:

جدول 6-1: نتائج التحليل الاقتصادي القياسي		
T-Statistic	المعامل	المتغير
-1.2	-5.8	C
5.1	*0.57	NPL(-1)
-2.0	*-0.54	RGDP(-1)
1.6	**0.51	UNEMP(-1)
2.9	*0.34	RIR
معامل التحديد (R ²)		87.7%
معامل (Adjusted R ²)		83.0%

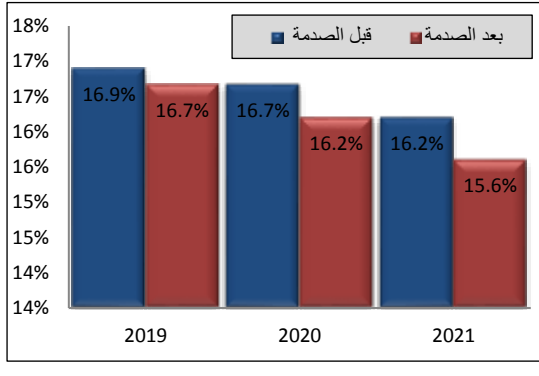
(*) معنوية إحصائية على مستوى ثقة 95%

(**) معنوية إحصائية على مستوى ثقة 90%

6-2-3 الافتراضات المستخدمة

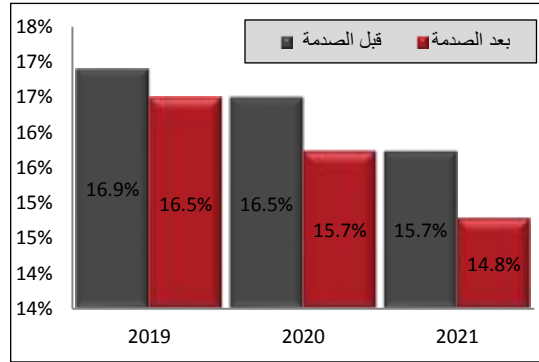
بناءً على قيام البنك المركزي بتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة بحيث أصبح من الممكن التنبؤ بنسبة الدين غير العاملة وأثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك لعدة سنوات قادمة (Multiple-Period Stress Testing) بدلاً من عام واحد فقط، فإنه تم التنبؤ بنسبة الدين غير العاملة للفترة 2019-2021 بناءً على التغير المفترض في معدل النمو الاقتصادي، ونسبة البطالة، وأسعار الفائدة فقد تم افتراض السيناريوهات التالية:

شكل 6-8: نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريو المتوسط الشدة (2019-2021)



وبعد تطبيق السيناريو الأكثر الشدة فإن نسبة كفاية رأس المال ستخضع إلى 14.8% في عام 2021، حيث ستبقى أعلى من 12% للأعوام الثلاثة (2019-2021) مما يعني أن القطاع المصرفي في الأردن يتمتع بنسب كفاية رأس مال مرتفعة، قادرة على تحمل هذه الصدمة أيضا (شكل 6-9).

شكل 6-9: نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريو الأكثر شدة (2019-2021)



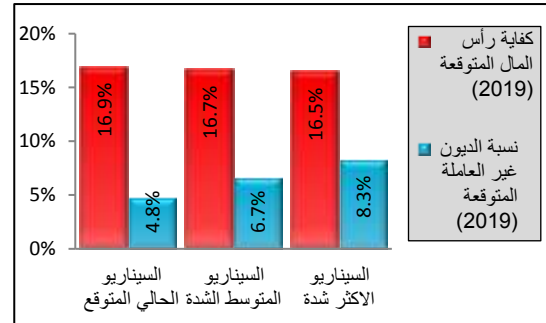
3-6 خلاصة

بناءً على النتائج للأعوام (2019-2021) فإن القطاع المصرفي قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة المتمثلة بارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة التغير المعاكس في الظروف الاقتصادية واستمرار تفاقم هذه الظروف حتى عام 2021، إذ أن نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي للأعوام 2019، 2020، 2021 ستبلغ 16.5%، 15.7% و 14.8% على التوالي وذلك بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة، وتعود هذه النتائج الإيجابية إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال وبمستوى مرتفع من الأرباح مما يمكنها من استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمات المفترضة دون تأثير كبير على رأس المال مما

السيناريوهات المفترضة	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة (2019)	كفاية رأس المال المتوقعة (2019)
السيناريو الحالي المتوقع	4.8%	16.9%
السيناريو المتوسط الشدة	6.7%	16.7%
السيناريو الأكثر شدة	8.3%	16.5%

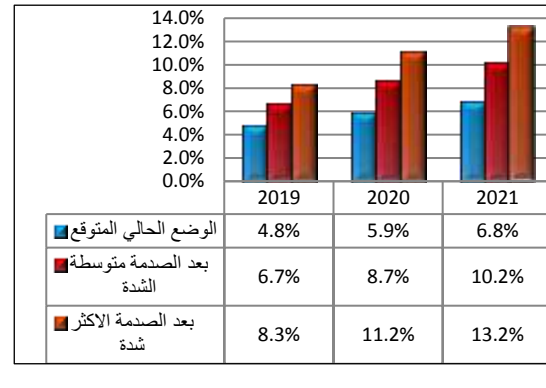
* بلغت نسبة الديون غير العاملة في نهاية عام 2018 حوالي (4.9%).
** بلغت كفاية رأس المال في نهاية عام 2018 (16.9%).

شكل 6-6: نسبة كفاية رأس المال والديون غير العاملة بعد تطبيق كافة السيناريوهات (2019)



وبافتراض حدوث السيناريوهات في (الجدول 6-2): السيناريوهات المفترضة) فإن نسب الديون غير العاملة المتوقعة للأعوام 2019-2021 بعد تطبيق السيناريوهات (الثلاثة) ستكون حسب (الشكل 6-7).

شكل 6-7: نسب الديون غير العاملة بعد افتراض السيناريوهات في الجدول (6-2) (2019-2021)



وبالتالي فإن نسبة كفاية رأس المال للأعوام 2019-2021 بعد تطبيق السيناريو متوسط الشدة ستخضع إلى 15.6% في عام 2021 حيث ستبقى أعلى من 12% للأعوام الثلاثة (2019-2021) وبهامش مريح مما يعني أن القطاع المصرفي في الأردن قادر على تحمل هذه الصدمة (شكل 6-8).

يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك. كما لوحظ من نتائج اختبارات الحساسية أن مخاطر التركزات الائتمانية لها تأثير أكبر على بعض البنوك مقارنة مع المخاطر الأخرى، مما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركيز لديها. هذا وسيستمر البنك المركزي بتطوير هذه الاختبارات وإجراء المزيد منها أحياناً بالاعتبار تطورات المخاطر على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي للتأكد من سلامة ومتانة القطاع المصرفي الأردني.

الفصل السابع: البنوك المركزية والعملات الرقمية

1-7 مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة ثورة تكنولوجية في التعاملات المالية تمثلت بظهور ما يسمى بالعملات الرقمية. حيث حقق التعامل بهذه العملات رواجاً كبيراً في القطاع المالي خلال فترة زمنية قصيرة جداً من خلال استخدامه في أنظمة الدفع المختلفة، وخصوصاً التجارة الإلكترونية. وقد تسببت هذه العملات في إحداث تغييرات جوهرية في المؤسسات والأسواق المالية في مختلف الدول وعلى مستوى الاقتصاد العالمي ككل.

على الرغم من وجود مزايا للعملات الرقمية تجعلها أكثر جاذبية للمستخدمين والمستثمرين من حيث سهولة استخدامها وانخفاض تكاليف التعامل بها وسرعة انتشارها، إلا أنه في المقابل قد ينجم عن استخدامها مخاطر عديدة، خاصة أن أغلبها، في الوقت الحاضر، غير صادرة عن سلطة نقدية مركزية وغير مدعومة من أي جهة أو منظمة دولية ولا تخضع لرقابة هيئات رسمية، الأمر الذي قد يؤدي إلى ازدياد استخدامها في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي.

والحقيقة أن هذه العملات ليس لها قيمة جوهرية، حيث تستمد قيمتها فقط من الاعتقاد بأنه يتم تبادلها مقابل سلع أو خدمات دون الحاجة إلى وسيط مثل البنوك. وبسبب التقلب الشديد في أسعارها، قد يتعرض حاملوها إلى خسائر كبيرة. ما أثار موضوع العملات الرقمية هو الانتشار الواسع لعملة البيتكوين كعملة غير مركزية. حيث بلغ إجمالي الوحدات المتداولة منها 17.74 مليون وحدة، ما يقارب 154.69 مليار دولار، في نهاية عام 2018. ورغم أنها ليست العملة الرقمية الوحيدة في السوق إلا أنها تشكل ما يقارب 68.9% من حجم العملات الرقمية في السوق.

إضافة إلى عدم خضوعها لأية رقابة، فقد يكون هناك صعوبة في تجنب انتشار هذه التقنيات المالية الحديثة في أي مكان في العالم بغض النظر عن مدى تبنيها أو رفضها. وفي هذا الإطار، تؤكد بعض المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي والبنوك

المركزية الرئيسية في العالم على أهمية مراقبة تداول هذه العملات من خلال إيجاد إطار تشريعي وتنظيمي يضمن الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها بما في ذلك القوانين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي نفس الوقت يضمن إدارة مخاطر التعامل بهذه العملات بشكل مناسب، فمن شأن هذا النهج المتوازن أن يعزز من الاستقرار المالي.

موضوع العملات الرقمية لازال مثيراً للجدل، وخاصة في ظل التطورات التي حدثت في سياق تبني بعض الدول لإصدار عملات رقمية تتجاوز بعض الجوانب السلبية للإصدارات الأولى، لعل أبرزها إخضاع عملية الإصدار لرقابة مركزية من قبل السلطات النقدية.

فمثلاً، اعتبرت الولايات المتحدة عملة البيتكوين قانونياً كخدمة مالية تنظم بالقانون وتسجل كافة تعاملاتها وتخضع لقانون الضريبة كملكية وليست كعملة. وكذلك تعتبر كندا هذه العملة خدمة مالية وسلعة. وبالتالي، فإن التعاملات التي تتم من خلالها تكون على شكل مقايضة ويتم التعامل معها كملكية تخضع للضريبة. بينما اعتبرت أستراليا عملة يمكن التعامل بها بالبيع والشراء وتخضع للقوانين النازمة للتعامل بالعملات الأجنبية. أما الاتحاد الأوروبي، فلم يضع نهجاً موحداً للتعامل مع العملات الرقمية وترك لكل دولة عضو حريتها في تبني السياسة التي تراها مناسبة تبعاً للمعطيات الاقتصادية الخاصة بها. وقد حظرتها دول رائدة اقتصادياً مثل الصين وروسيا.

وفي سياق متابعته المستمرة للتطورات التي تحدث في التقنيات المالية وانطلاقاً من إدراكه للمخاطر المرتفعة للتعامل بالعملات الرقمية المشفرة وتأثيرها المحتمل غير الواضح على استقرار القطاع المالي خصوصاً والاستقرار الاقتصادي عموماً، فقد قام البنك المركزي الأردني بحظر التعامل بالعملات الرقمية من خلال التعميم على البنوك والشركات المالية الخاضعة لرقابته بذلك. حيث أصدر البنك المركزي تعميمين بهذا الخصوص التعميم الأول (رقم 2451/5/1/1) تاريخ 2014/2/20 والتعميم الثاني (رقم 3777/3/10) تاريخ 2018/3/14.

الهدف من هذا الفصل هو التعرف على مفهوم وتقنية العملات الرقمية بمختلف أنواعها وأهم خصائصها، وإيجابياتها ومخاطرها المحتملة وأثرها على السياسة النقدية والاستقرار المالي. كما تم التطرق إلى تجارب الدول العربية

والأجنبية. وفي النهاية توضيح للإطار التنظيمي وموقف البنك المركزي الأردني حيال ذلك.

7-2 ماهية العملات الرقمية

7-2-1 تعريف العملات الرقمية

العملات الرقمية هي طريقة دفع متاحة على شكل الكتروني وليست ملموسة يمكن تحويلها بين الأفراد والمؤسسات بالاستفادة من التقدم التقني في مجال الحواسيب والهواتف الذكية والإنترنت. وبالرغم من تشابهها مع العملات الملموسة، فإنها تسمح بتحويل ملكية الأموال عبر الحدود، كما تسمح بإجراء تعاملات فورية. ويمكن أن تستخدم هذه العملات لشراء السلع والخدمات، وقد تكون محدودة الاستخدام مثل استخدامها في الألعاب والشبكات الاجتماعية¹. ورغم عدم وجود تنسيق اصطلاحي بين الدول بخصوصها، إلا أنها عموماً ترمز إلى الأصول النقدية التي تأخذ الشكل الرقمي دون خصائص العملة القانونية الإلزامية.

وهناك نوعان من العملات الرقمية هما العملات الرقمية المركزية والعملات الرقمية غير المركزية (العملات المشفرة أو الافتراضية)، وكلاهما يعتبران من أبرز الابتكارات المالية التي شهدها العالم خلال الأعوام القليلة الماضية.

للعملات الرقمية غير المركزية خصائص رئيسية تميزها عن العملات الرقمية المركزية. فهي تعتبر أصولاً يتحدد سعرها بقوة العرض والطلب كالمسحوق تماماً، وتتعرض لتقلبات أسعار قوية. كما لا يوجد ما يعادل قيمتها المادية في الواقع. ولا يوجد هيئة حكومية مسؤولة عن إدارة عرض وحدات القيمة الخاصة بها، بل يتم تحديدها بواسطة خوارزمية رقمية معينة، بالإضافة إلى وجود تعليمات وقواعد محددة مسبقاً لإصدار هذه العملات في السوق الخاص بها.

إضافة إلى ذلك، فإن ترتيبات وإجراءات التعامل بالعملات الرقمية غير المركزية غير محصورة بمنطقة جغرافية معينة أو محددة برقابة مؤسسة مالية أو حكومية متخصصة بأنظمة الدفع والمدفوعات أو التقاص أو التسوية.

كما تتضمن التعاملات بهذه العملات نقل القيمة بين طرفين بشكل مباشر من خلال دعامة تكنولوجية يطلق عليها دفتر السجلات الموزع دون الحاجة إلى وسيط ثالث (Blockchain). حيث تقوم آلية الدفع على أساس وجود محفظة رقمية يخزن فيها المتعامل مفاتيح التشفير التي تسمح له بالوصول إلى قيمة العملة، ثم يقوم بإعداد صفقة يتم من خلالها نقل قيمة معينة للطرف الآخر، وتخضع الصفقة لعملية تأكيد لإثبات مصداقيتها وتضاف لدفتر السجلات الموزع عبر شبكة غير مركزية.

7-2-2 نشأة وتطور العملات الرقمية

ظهرت فكرة العملات الرقمية لأول مرة عام 2008، عندما أبرزت الأزمة المالية العالمية ضرورة تأسيس أنظمة وحلول مبتكرة بهدف تحسين الوضع الاقتصادي العالمي. آنذاك بدأت هذه العملات في النمو والانتشار بشكل ملحوظ. وتعود الفكرة أساساً إلى باحث يدعى ساتوشي ناكاموتا حيث قدم ورقة بحثية طرح خلالها فكرة إنشاء نظام جديد للدفع الإلكتروني يتم من خلاله التعامل بالعملات الرقمية دون الحاجة لوسيط مالي أو رقابة هيئات نقدية محلية أو دولية بالإضافة إلى الآلية التي ستتم فيها التعامل. وتعتبر عملة بيتكوين أول عملة افتراضية تم إصدارها في عام 2009، وهي الأكثر تداولاً بين العملات الرقمية التي نشطت مؤخراً. وبعد ذلك، ظهرت عملات أخرى في السوق معظمها مبني على مبدأ البيتكوين ومستنسخ منها والبعض الآخر له نظام خاص به. ففي 2011، تم إصدار عملة لايتكوين ومن ثم عملة ريبيل في 2013 وبيتكوين داش في 2014 وإيثريوم في 2015 وإيوس في 2017. ويوضح شكل 7-1 أهم العملات الرقمية مرتبة حسب حصتها من السوق لعام 2019.²

² تم احتساب أرقام حجم السوق للعملات من خلال اعتماد الأرقام الواردة في المصدر. حيث يتم احتسابها من خلال ضرب سعر صرف العملة المتغير باستمرار مع الكمية المعروضة في السوق. الأرقام أعلاه مستقاة من المصدر في 01-04-2019 عند الساعة 3:47 مساءً.

¹ كما عرفها مجلس الاستقرار المالي (FSB) على أنها "تمثيل رقمي للقيمة يصدر عن مطوري برامج متخصصين، عادة ما تكون مسجلة في وحدة الحساب الخاصة بهم، بحيث لا تتواجد هذه العملة إلا إلكترونياً وليس لها نظير ورقي ولا تتوافر على شكل سند أو دعم حكومي أو مصرفي".

القاعدة النقدية إلى جانب الاحتياطي والنقد. وهي بذلك لا تعتبر عملة منافسة أو خاصة بل تعتبر عملة بديلة للعملة القانونية وبالتالي فإن عرضها في السوق يعتمد على رغبة وقناعة الأفراد بحيازتها، مثل عملة **Fedcoin**، وهي عملة متداولة في الولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال في مراحلها التجريبية حيث لم يتم حظر تداولها كما لم يتم اعتمادها رسمياً من قبل الاحتياطي الفيدرالي.

● **العملة الرقمية المركزية (لغايات محددة):** هي عملة رقمية يمكن للبنك المركزي أن يطرحها وتعتبر تمثيلاً لأمواله في ظل أنظمة دفع قائمة على تقنية (**Blockchain**) لغايات التعاملات والتبادل بين البنك المركزي وعدد من البنوك وشركات دفع محددة مثل عملة **CADcoin**، وهي عملة رقمية مركزية طرحها البنك المركزي الكندي في حزيران 2016 بالتعاون مع عدد من أكبر البنوك في كندا وشركة متخصصة في التقنيات المالية.

● **ودائع بنك مركزي (لغايات عامة):** هي أرصدة رقمية يمكن للبنك المركزي أن يسمح بإيداعها من قبل العامة ولغايات عامة وذلك بالعملة المحلية أو الأجنبية.

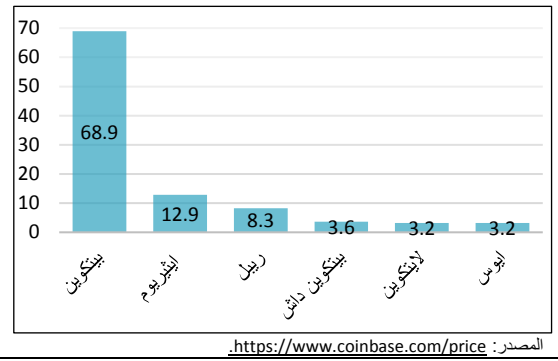
● **أرصدة احتياطي وتسويات:** هي أرصدة رقمية إلزامية مودعة لدى البنك المركزي بالعملة المحلية لغايات الاحتياطي النقدي والتسويات ما بين البنوك.

يمكن طرح العملات الرقمية المركزية لغايات عامة أو لغايات محددة أن يجلب العديد من الفوائد المحتملة لأنظمة الدفع والمقاصة والتسويات، كما يمكنها أن تفرض في المقابل عدداً من التحديات والمخاطر. لذا، فإنه يجب على البنوك المركزية أن تقارن هذه الابتكارات الحديثة مع الحلول المطورة أو الموجودة لأنظمة الدفع، كما يجدر بها أن تحلل تأثيرها على الأبعاد الأخرى ضمن اختصاصها وخصوصاً السياسة النقدية والاستقرار المالي.

7-3-1 دوافع البنوك المركزية لإصدار العملات الرقمية المركزية

أجرى بنك التسويات الدولي دراسة استقصائية بخصوص دوافع البنوك المركزية لإصدار عملات رقمية مركزية لكلا النوعين، لغايات عامة ولغايات محددة. وقد بلغ حجم العينة 63 بنكاً

شكل 7-1: حصة السوق لبعض العملات الرقمية (2019) (%)



تتصف العملات الرقمية غير المركزية (الافتراضية أو المشفرة) بخاصية تقلب الأسعار وهي السمة العامة والملازمة لطابع التداول بهذه العملات، الأمر الذي ينتج عنه آثار اقتصادية سلبية قد تهدد الاستقرار المالي العالمي. ففي نهاية عام 2017، وصلت العملة المعروفة ببيتكوين إلى ذروة قيمتها السوقية، ومن ثم فقدت أكثر من 80% من هذه القيمة في عام 2018، إلا أنها كانت أفضل حالاً مقارنة مع باقي العملات الافتراضية التي فقدت ما لا يقل عن 90% من قيمتها.

7-3 العملات الرقمية المركزية

بدأ العديد من البنوك المركزية حول العالم بدراسة فكرة إصدار عملة رقمية مركزية خاصة بها، انطلاقاً من رغبة العديد من هذه البنوك مواكبة الابتكارات المالية الحديثة، خصوصاً في ظل الجهود للتحويل نحو الاقتصاد الرقمي.

وقد أشارت الورقة الصادرة عن بنك التسويات الدولي في آذار 2018 حول العملات الرقمية للبنوك المركزية إلى أن جزءاً مهماً من الابتكارات الحديثة المتعلقة بأنشطة الدفع موجود لدى البنوك المركزية، حيث توفر هذه البنوك أنظمة تساعد في تسريع الخدمات المالية. لذا فإن إنشاء عملة رقمية للبنوك المركزية سيكون له أثر على نظام المدفوعات والسياسة النقدية والاستقرار المالي. وفي سياق ذلك عرفت اللجنة العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي بأنها "شكل جديد لنقود البنك المركزي الرقمية التي تختلف عن أرصدة البنوك أو حسابات التسويات لدى البنك المركزي". كما أشارت الورقة إلى وجود أربعة أنواع من العملات الرقمية المركزية، وهي:

● **العملة الرقمية المركزية (لغايات عامة):** هي عملة رقمية يمكن للبنك المركزي أن يطرحها ويعطيها كامل حقوق الصرف مع عملات محددة مسبقاً وتعتبر مكون ثالث في

- **متطلبات الأمن السيبراني:** يجب على البنوك المركزية أن تراعي تجنب مخاطر الهجمات الإلكترونية من خلال توفير أدوات تخفيف المخاطر السيبرانية قبل إصدارها للعملة الرقمية. إذ أن الشكل الرقمي للعملة المصدرة لغايات عامة هو الأكثر انفتاحا على عدد كبير من المتصلين عبر الشبكة، وبالتالي فإن هناك احتمال للتعرض لمخاطر القرصنة والاحتيال الإلكتروني.
- **متطلبات البنية التحتية المتينة:** يجب على البنوك المركزية أن تراعي توفير بنية تحتية تشغيلية قوية ومتينة قبل إصدار العملة الرقمية المركزية، خصوصا إن التقنيات المتاحة لإصدار وإدارة العملة الرقمية لا زالت غير موثوقة وإن القطاع الخاص لا زال في المراحل المبكرة في تطوير وتطبيق تقنية دفتر السجلات الموزع لأغراض تجارية (Blockchain).

7-4 العملات الرقمية غير المركزية

تعتبر العملات الرقمية غير المركزية نوعا قائما على أساس نظام التشفير، وتعتبر أصلا ذا قيمة تستخدم كوسيلة لتبادل السلع والخدمات، وغير صادرة عن حكومة أو بنك مركزي ويتم التعامل بها دون الحاجة لوسيط مالي أو رقابة هيئات محلية أو دولية تتحكم في جميع الإجراءات والمعاملات والتحويلات الخاصة بها، وليس لها ارتباط بالعملة الإلزامية القانونية، وتعمل من خلال تكنولوجيا (Blockchain) أو ما يعرف بدفتر السجلات الموزعة حيث يتم تسجيل المعاملات من خلالها والتحقق منها. ومن أمثلة هذه العملات بيتكوين والريبيل.

أما أنواع العملات الرقمية غير المركزية فهي:

1. العملة المشفرة (لغايات عامة): هي عملة رقمية يتم طرحها من مصدر خاص لغايات التبادل عبر شبكة الإنترنت وتكون محددة بقواعد العرض في السوق (مثل عملة بيتكوين).
2. العملة المشفرة (لغايات محددة): هي عملة رقمية يتم طرحها من خلال مجموعة من البنوك التجارية الخاصة بين عدد من الدول لغايات التبادل من خلال منصة

مركزيا توزعت بين الدول المتقدمة والدول الناشئة، حيث تضمنت الدراسة عددا من العوامل والدوافع التي حددت مسبقا والتي تم المفاضلة فيما بينها حسب درجة الأهمية من 1 إلى 4، حيث يشير الرقم 4 إلى الأكثر أهمية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الدوافع الرئيسية لإصدار العملات الرقمية هي كما يلي مرتبة حسب الأهمية:

1. أداة دفع آمنة
2. فعالية الدفع (المستوى المحلي)
3. تعزيز الاستقرار المالي
4. تطبيق السياسة النقدية
5. فعالية الدفع (عبر الحدود)
6. توسيع الشمول المالي

7-3-2 متطلبات وتحديات إصدار العملات الرقمية المركزية

هناك عدد من المتطلبات والتحديات التي يجب أن تأخذها البنوك المركزية والجهات المعنية في الحسبان قبل أن يتم إصدار العملة الرقمية المركزية الخاصة بها واستخدامها على نطاق واسع.

- **البنية التشريعية:** إن إصدار العملات الرقمية من قبل البنوك المركزية على الأرجح يتطلب إجراء تعديلات تشريعية على القوانين السارية. القضية المهمة تتعلق بمدى قانونية وإلزامية العملة الرقمية المركزية، ومدى اعتبارها أداة لاستيفاء الالتزامات المالية.
- **متطلبات الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:** إن إصدار العملات الرقمية من قبل البنوك المركزية يتطلب ضرورة الامتثال للقوانين المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقوانين الضريبة. والواقع أن آلية تنفيذ هذه المتطلبات ليست واضحة في العمليات المالية التي تستخدم فيها العملات الرقمية.
- **مخاطر السمعة:** إن إصدار العملات الرقمية من قبل البنوك المركزية يتطلب أخذ الاعتبارات المتعلقة بمخاطر السمعة وخصوصا تلك الناجمة عن العملات الرقمية المصدرة لغايات عامة.

- **تقلب الأسعار:** يتعرض المتعاملون بهذه العملات إلى مخاطر التقلبات الحادة في الأسعار، بالإضافة إلى مخاطر السوق والسيولة التي قد تضفي أعباء إضافية وخسائر يتحملها المستخدمين.
- **خاصية عدم الأمان:** أن خاصية سرية المعلومات وتشفيرها قد يسهل تنفيذ العمليات المشبوهة وغير القانونية مثل الاختراق الأمني والقرصنة والاختلاس بالإضافة إلى مخاطر العمليات التشغيلية التي قد تُفقد فيها معلومات ملكية المستخدمين في دفتر السجلات الموزع، الأمر الذي قد يضعف الثقة بالعملة الرقمية غير المركزية وبالتالي تراجع عدد مستخدميها.
- **مخالفة القوانين الدولية:** أثير الجدل مؤخرا حول ما إذا كانت العملات الرقمية غير المركزية هي إحدى أدوات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي إطار ذلك تحدثت العديد من الهيئات الدولية حول المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية بهذا الخصوص، منها فريق العمل المالي " **Financial Action Task Force (FATF)** " الذي أصدر تقريرا حول كيفية إدارة المخاطر المرتبطة بالعملات الافتراضية والتي تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **التهرب الضريبي:** بسبب سرية التعامل بها، من الصعب على الهيئات الحكومية المتخصصة أن تتمكن من تحصيل الضرائب على الصفقات التي تتم بواسطة العملات الرقمية غير المركزية.

5-7 تجارب الدول العربية والأجنبية

تختلف مواقف البنوك المركزية في كل من الدول العربية والأجنبية تجاه العملات الرقمية تبعا لأهدافها وسياساتها. بشكل عام يمكن تقسيم دول العالم حسب تجاوبها مع هذا الموضوع إلى مجموعات لاسيما مع انتشار وسائل الدفع الإلكترونية والتعامل التجاري الدولي وتربط الأسواق المالية الدولية:

- بعض الدول سمحت بتداول هذه التقنية الحديثة لما لها من ميزات إيجابية في مجال أنظمة الدفع.
- حظرت دول أخرى التعامل بها لغايات حماية العملة القانونية والاقتصاد، والمخاوف الدولية بخصوص

- وهي عملة يتم تغطية قيمتها بقيمة مكافئة من العملة المحلية ويمكن إيداعها لدى البنك المركزي (مثل عملة (Utility Settlement Coin (USC)).
- 3. العملة الافتراضية: هي عملة رقمية يطرحها مصدر خاص، تستخدم لتبادل قيمة معينة يحددها المصدر في نطاق محدد في عالم افتراضي (مثل عملة PokéCoin).

1-4-7 ميزات العملات الرقمية غير المركزية

- **سهولة الوصول:** لا يرتبط عمل العملات الرقمية غير المركزية بموقع جغرافي معين ويمكن التعامل بها من أي مكان في العالم.
- **الخصوصية والسرية:** إن التعامل بهذه العملات يتمتع بخصوصية تامة، حيث لا يمكن مراقبة عمليات البيع والشراء التي تتم بواسطتها، كما لا تخضع لرقابة حكومية أو مصرفية ولا تمر عبر أي هيئة رقابية أو بنك. وتتمتع بخصوصية التبادل دون الكشف عن هوية وتفاصيل المستخدمين أو الوثائق الخاصة بالمعاملة.
- **الرسوم المنخفضة:** على عكس البنوك وشركات بطاقات الائتمان، فإن التعامل في الصفقات التي تتم بواسطة العملة الرقمية لا يتحمل أي تكاليف إضافية.
- **سرعة المعالجة:** تتمتع العملات الرقمية غير المركزية القائمة في عملها على دفتر السجلات الموزع (Blockchain) بإمكانية إجراء صفقات التسوية والمقاصة في أي وقت وإلى أي مكان في العالم بشكل أسرع من أنظمة الدفع التقليدية.
- **سهولة الاستخدام:** تتصف العملات الرقمية بالسهولة في معاملتها من حيث عدد الإجراءات المطلوبة لإتمام عملية الدفع مقارنة بالوسائل التقليدية.

2-4-7 مخاطر العملات الرقمية غير المركزية

أشار التقرير الصادر عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق في بنك التسويات الدولي في تشرين الثاني 2015 حول العملات الرقمية إلى عدد من العوامل التي تؤثر في تطورها والتي يمكن أن تعتبر مخاطر للعملة الرقمية غير المركزية وأهمها:

ووفقا لتقرير صدر مؤخرا عن صندوق النقد الدولي في آذار 2019 والذي يناقش استخدام النقد عبر الدول والطلب على العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي فإن عددا من الدول مثل كندا، والصين، والنرويج، والدنمارك، وسنغافورة، والسويد والمملكة المتحدة قدمت دراسات تحليلية ونشرت أطر تنظيمية لفهم آلية عمل هذه العملة في محاولة لاستكشاف الآثار الاقتصادية لإصدار مثل هذه العملات الرقمية على العملة المحلية والاستقرار المالي.

كما أشار تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي التركي في تشرين الثاني 2018 إلى عدد من التجارب العالمية بهذا الخصوص وكما يلي:

- أعلنت العديد من البنوك المركزية، ومنها البنوك المركزية في روسيا وإستونيا وإيطاليا وهولندا وإيران وماليزيا، أنها تجري دراسات مستمرة حول إصدار عملات رقمية مركزية خاصة بها.
- **الصين:** أشار بنك الشعب أن عملية تطوير العملة الرقمية كشكل مستقبلي للنقود أصبح أمرا محتوما، وأشار من خلال مختبر أبحاثه إلى أنه قام بتوسيع أنشطته لمنع أن ينتج عن هذا الابتكار أي ضرر جوهري لا يمكن إصلاحه في الاقتصاد.
- **الإكوادور:** اعتبر البنك المركزي فيها أول بنك مركزي يحدد نوعا من العملات الرقمية المركزية عن طريق فتح حسابات للأفراد بها وذلك في عام 2015 وتمكين التحويلات بالعملية الرقمية عبر تطبيقات الهاتف. ومع ذلك، لم يتم اعتماده بشكل كبير من قبل الأفراد في عمليات الدفع. وقد تم إلغاؤه رسميا في ديسمبر 2017 بسبب فشله في الانسجام الكامل مع أنظمة الدفع الحالية.
- **فنزويلا:** أعلنت الحكومة في عام 2018 أنها تخطط لإصدار عملة رقمية تدعمها احتياطات المعادن الثمينة في البلاد، وخاصة النفط.
- **سويسرا:** صرح البنك الوطني أن تقنية دفتر السجلات الموزع (**Blockchain**) ليست تقنية مناسبة أو كافية لدعم العملة الرقمية وليست أفضل من البنية التحتية لأنظمة الدفع التقليدية.

عمليات القرصنة الإلكترونية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- قامت العديد من الدول بإجراء أبحاث ودراسات حول أثر تداول هذه العملات على سياسات الدول المختلفة والاستقرار النقدي والمالي، ولم تصدر بشأنها أي قرار رسمي بعد.

7-5-1 تجارب الدول العربية

أشار التقرير الصادر عن بنك المغرب في شباط 2019 حول مخاطر وتداعيات العملات الافتراضية على القطاع المالي إلى أن العديد من الدول العربية أقرت بأن التداول بالعملات الرقمية يعتبر تعاملًا غير قانوني. ومن هذه الدول المغرب، ولبنان، ومصر، وقطر والأردن. وبالنسبة لمملكة البحرين فقد أعلنت اعترافها بالعملات الافتراضية كسلعة يمكن تداولها في البورصات ولكنها لا تعتبرها عملة قانونية. وقد أطلقت الإمارات والسعودية مشروع عملة "عابر" لإصدار عملة رقمية في تشرين الثاني 2019 بهدف تسريع وخفض كلفة عمليات التحويل والتسويات المالية بين السوقين، وبالتالي فهي عملة رقمية مركزية لغرض محدد، حيث أوضح مصرف الإمارات المركزي ومؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الهدف من المشروع هو فهم ودراسة أبعاد التقنيات المالية الحديثة وجدواها عن كثب من خلال التطبيق الفعلي ومعرفة مدى أثرها على تحسين وخفض تكاليف عمليات التحويل وتقييم المخاطر التقنية وكيفية التعامل معها. بحيث يقوم البنكان المركزيان في الدولتين بتشكيل احتياطي من العملة الرقمية (أو رصيد) لدى كل منهما لاستخدامه في عمليات السحب والإيداع عند تنفيذ عمليات التحويل.

7-5-2 تجارب الدول الأجنبية

بحسب عدد من المصادر اختلفت مواقف الدول والبنوك المركزية الخاصة بها حيال هذا الابتكار الجديد، حيث قامت بعض الدول الأجنبية بإجراء أبحاث ودراسات تحليلية حول الفوائد والمخاطر الناجمة عن العملات الرقمية وأثرها على العملة المحلية والاستقرار المالي.

إغلاقه في نيسان 2018. في الوقت الحالي، فإن التجربة في مرحلة التقييم قبل اتخاذ أي قرار بشأن المزيد من التجارب والإصدار المحتمل.

7-6 أثر العملات الرقمية غير المركزية على الاستقرار المالي

في دراسة له حول العملات الرقمية غير المركزية (العملات المشفرة) في تشرين الثاني 2018، قام مجلس الاستقرار المالي بتقييم الآثار المترتبة لهذه العملات على الاستقرار المالي، وتوصل إلى أنه لا يترتب عليها أية مخاطر محتملة على الاستقرار المالي العالمي في الوقت الحالي، وذلك في ضوء المتابعة الحثيثة والسياسات التي يتم إصدارها للتعامل معها من قبل السلطات النقدية في إطار التطور السريع للأسواق العالمية. على الرغم من ذلك، فإن لتزايد التعامل بالعملات الرقمية غير المركزية مخاطر عديدة في الأجل الطويل منها انخفاض السيولة وتذبذب الأسعار، إضافة إلى مخاطر تقنية وتشغيلية ومخاطر الجرائم المالية. كما أشارت الدراسة إلى أنه في حال أصبحت هذه العملات جزءاً مهماً في النظام المالي وأصبح التداول بها شائع وخارج سيطرة السلطات الرقابية، فإن ذلك قد يفقد الثقة بهذه السلطات بالإضافة إلى التعرض المباشر وغير المباشر للمؤسسات المالية لمخاطر هذه العملات والمخاطر النابعة من تأثير تضخم حجم السوق والثروة.

7-7 الإطار التنظيمي للتعامل مع العملات الرقمية ودور البنك المركزي الأردني فيه

يستمر البنك المركزي الأردني في دعمه للابتكارات والمبادرات التي تستخدم أحدث التقنيات المالية مع الأولوية للتطبيقات التي تعزز إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بكفاءة وأمان، آخذاً بالاعتبار متطلبات تعزيز الأمن السيبراني للخدمات المالية بشكل عام. وحرصاً منه على سلامة الجهاز المالي والمصرفي والاقتصاد الوطني، فقد أصدر البنك المركزي الأردني تعميمين بخصوص حظر التعامل بالعملات الرقمية غير المركزية (Cryptocurrencies)، لما لها من مخاطر كبيرة تتمثل في تذبذب قيمتها بشكل كبير إضافة إلى المخاطر الناجمة عن الجرائم المالية والقرصنة الإلكترونية التي تؤثر سلباً على المؤسسات المالية وعلى الاستقرار المالي والاقتصادي. حيث أصدر البنك المركزي الأردني التعميم

- **هونغ كونغ:** أشارت سلطة النقد إلى أن تقنية دفتر السجلات الموزع (Blockchain) ليست أفضل من البنية التحتية لأنظمة الدفع التقليدية. وأن الأنظمة الموجودة تتسم بالكفاءة والفعالية. لذا فإن سلطة النقد لن تنظر في إصدار عملات رقمية في المستقبل القريب.
- **صرح البنك المركزي الأوروبي** بأنه في الوقت الحالي لا توجد حاجة ماسة لإصدار العملة الرقمية المركزية، وأن الطلب على النقود في نمو مستمر وبالتالي لا يوجد هناك خطة لإصدار عملة رقمية في المستقبل القريب لكنه يقوم بتحليل التبعات المحتملة على إصدار مثل هذه العملات كجزء مكمل للنقد.
- **صرحت البنوك المركزية في كل من كندا، وإنجلترا، واليابان وأستراليا بعدم وجود دواعي كافية لإصدار عملات رقمية في الوقت الحالي.** وبالرغم من مزاياها، إلا أنها قد تؤثر سلباً على العملة الحالية وعلى الاستقرار المالي والمصرفي فيها.
- **تركيا:** اتخذت تركيا قراراً بإصدار عملة رقمية خاصة بها وستكون معروفة باسم ترك كوين، ولا تنتهك تعاليم الشريعة الإسلامية.
- **السويد:** نظراً لتراجع استخدام الأوراق النقدية، تم إجراء مشروع تجريبي لإصدار عملة رقمية مركزية e-krona تعتبر مكملة للعملة النقدية ولأنظمة الدفع الإلكتروني الحالية، وقد أشار البنك المركزي السويدي إلى أن تقنية دفتر السجلات الموزع (Blockchain) تعتبر غير موثوقة وبالتالي قام البنك بإنشاء منصة تمكن مزودي خدمات المدفوعات بواسطة هذه العملة على الالتقاء وتوزيع العملة وتعتبر هذه هي المرحلة الأولى من المشروع ويمكن لهذه المنصة أن تستخدم لاحقاً تقنية دفتر السجلات الموزع (Blockchain).
- **الأوروغواي:** أطلق البنك المركزي في الأوروغواي مشروعاً تجريبياً للعملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي لغايات عامة والذي اعتبره البنك جزءاً من برنامج الاشتغال المالي الحكومي والذي بدأ في 2011. في بداية الأمر كان المشروع ناجحاً ولكن تم

7-8 خلاصة

إن على البنوك المركزية والجهات ذات العلاقة أن تستمر بمتابعة ومراقبة الابتكارات الرقمية، ومراجعة أعمالها وآثارها. ومن ضمن ذلك الابتكارات الخاصة بالعملات الرقمية غير المركزية المصدرة من قبل القطاع الخاص والتي لا تخص أي سلطة رقابية. وفي الوقت الحالي، فإن التذبذب الكبير في قيمة هذه العملات الافتراضية، وعدم توفر حماية للمتعاملين بها بالإضافة إلى مخاطر الجرائم المالية وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي، يجعلها غير آمنة للاعتماد عليها كأداة دفع ومخزن ثابت للقيمة أو وحدة حساب، أما بخصوص العملات الرقمية المركزية التي تصدر عن البنوك المركزية فإنه لا يوجد دواعي كافية لإصدار مثل هذه العملات في الوقت الحالي، إلا أن على البنوك المركزية والسلطات الرقابية الاستمرار بمتابعة التطورات في هذا المجال وإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث بما يساعد في فهم أفضل لهذه التقنيات وآثارها على الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي.

الأول (رقم 2451/5/1/1) تاريخ 2014/2/20) الذي وجه إلى البنوك والشركات المالية الخاضعة لرقابته وشركات الصرافة وشركات بطاقات الدفع بخصوص حظر التعامل بها أو تبديلها مقابل أي عملة أخرى أو فتح حسابات للتعامل بها أو إرسال أو استقبال حوالات مقابلها أو بغرض شرائها أو بيعها.

كما أصدر البنك المركزي الأردني التعميم الثاني (رقم 3777/3/10) تاريخ 2018/3/14) بخصوص استمرار حظر التعامل بعملة بيتكوين وجميع العملات الافتراضية الأخرى منها على سبيل المثال لا الحصر ريبيل وايبثريوم، بالإضافة إلى حظر جميع أشكال التعامل بها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ليشمل شرائها أو بيعها أو تبديلها أو التعامل بها بالعقود الآجلة (المستقبلية) أو الاستثمار في الصناديق الاستثمارية أو صناديق المؤشرات الخاصة بهذه العملات سواء كان لصالح البنك أو الشركاء أو العملاء.

الفصل الثامن: التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي

8-1 مقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في الأردن وأكثرها تطوراً ومتانة، حيث أن استمرارية ونجاح القطاع المصرفي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي في المملكة.

هذا وقد أعادت الأزمة المالية العالمية اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات بدراسة العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي لأن التركيز قد يلعب دوراً هاماً في الإعداد لأزمة مالية خصوصاً عندما يميل للزيادة مما يثير المخاوف على الاستقرار المالي، فدراسة العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي واستقرار النظام المالي ستساعد في إعداد سياسات فعالة للتعامل مع ضعف الاستقرار المالي، ويهدف هذا الفصل إلى دراسة أثر التركيز في القطاع المصرفي على الاستقرار المالي في الأردن.

8-2 العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي

إن الدراسات النظرية والعملية لم تعط نتائج واضحة وحاسمة بشأن العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي.

فالتعارض بين الدراسات التي تناولت العلاقة بين تركيز القطاع المصرفي وأثره على الاستقرار المالي، تستدعي إجراء مزيد من الأبحاث والتحليل، وخصوصاً في الأسواق الناشئة التي تكون العلاقة فيها مختلفة عن الدول المتقدمة، حيث أن هذه الدراسات والأبحاث ستساعد الجهات الرقابية وصانعي السياسات في وضع سياسات هيكلية للقطاع المصرفي.

حيث أظهرت العديد من الدراسات فرضيتين متعاكستين لتفسير العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي واستقراره

ولا يوجد دليل قاطع للإشارة إلى تفوق فرضية واحدة على الأخرى:

- الفرضية الأولى وهي فرضية (التركز /الاستقرار) (concentration-stability):

والتي تقترح بأن التركيز الكبير في القطاع المصرفي مع عدد قليل من البنوك الكبيرة يؤدي إلى تعزيز الاستقرار المالي وجعله أقل عرضه لحدوث أزمات مالية مقارنة بقطاع مصرفي مع عدد كبير من البنوك الصغيرة ومستويات أقل من التركيز، حيث أن البنوك الكبيرة لديها تنوع كبير في استثماراتها مما يزيد من قدرتها على تحمل الصدمات المالية والاقتصادية بسبب أرباحها العالية بالإضافة إلى عدم رغبتها بتحمل مخاطر مرتفعة في سعيها لتحقيق أرباح.

- الفرضية الثانية (التركز/الضعف) (concentration-fragility):

تقترح هذه الفرضية بأن القطاع المصرفي مع عدد قليل من البنوك الكبيرة ومستويات أعلى من التركيز ومستويات أقل من المنافسة يكون أقل استقراراً وأكثر ميلاً لحدوث أزمات مالية، حيث وجدت بأن هنالك علاقة عكسية بين حجم البنك والإخفاقات المصرفية وذلك بسبب صعوبة مراقبة هذه البنوك ناهيك عن تحكم هذه البنوك بالسوق مما قد يؤدي إلى زيادة كلفة الائتمان على المقترضين وارتفاع احتمالية التعثر وبالتالي التأثير السلبي على الاستقرار المالي.

- كما أن هنالك عدد من الباحثين الذين وضعوا فرضية إضافية (Concentration-stability) ((fragility) no relationship والتي تقترح عدم وجود علاقة بين التركيز والاستقرار، حيث أن العلاقة بين التركيز والاستقرار معقدة وليس من السهل تحديد وجود علاقة سلبية أو إيجابية بين الاثنين، حيث أن تحليل العلاقة يتأثر بعوامل أخرى عديدة تتعلق بالاقتصاد الكلي والإطار التنظيمي والمؤسسي في الدولة، بالإضافة إلى فرضيات البحث والبيانات المستخدمة فيه.

8-3 العوامل المؤثرة على العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي

تجدر الإشارة إلى أنه من الناحية النظرية فإن أثر التركيز في القطاع المصرفي على الاستقرار المالي يعتمد على العديد من المتغيرات التي قد تعمل في اتجاهين متعاكسين مما يجعل أثرها غير واضح، ويختلف أثر المتغيرات على الاستقرار المالي باختلاف مستوى التركيز وصافي الأثر للمتغيرات المعنية كالتالي:

- **الربحية:** التركيز في القطاع المصرفي يؤدي إلى أرباح سوقية أكبر للبنوك الكبيرة مما يعزز قيمة البنوك ويجعل النظام المصرفي أكثر استقراراً وأقل عرضه للأزمات وهذا يؤيد الفرضية الأولى (**concentration-stability**).
- **كلفة الائتمان:** يعتقد بأن التركيز يؤدي إلى امتلاك البنوك الكبيرة قوة السوق التي تسمح لهذه البنوك بفرض أسعار فائدة أعلى على المقترضين، هذا بدوره سيزيد من المخاطر التي يتحملها المقترضين وبالتالي جعل النظام المالي أقل استقراراً وأكثر عرضه لحدوث أزمة مالية، وهذا يؤيد الفرضية الثانية (**concentration-fragility**).
- **التنويع:** أن علاقة هذا المتغير مع الاستقرار المالي غير واضحة فمن جهة فإن تركيز القطاع المصرفي يعني بنوك أكبر ذات محافظ استثمارية أكثر تنوعاً تؤدي إلى وفورات في الحجم وبالتالي زيادة الاستقرار المالي وهذا يؤيد الفرضية الأولى (**concentration-stability**)، ومن جهة أخرى فإن البنوك الأكبر عادةً ما تقبل أكثر على أخذ المخاطر مما قد يؤدي إلى زيادة هشاشة القطاع المصرفي، كما أن زيادة حجم البنك قد يؤدي إلى زيادة صعوبة الإشراف والرقابة عليه، بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر العدوى وأثرها على القطاع المصرفي في حال سيطرة عدد قليل من البنوك الكبيرة على السوق، مما يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار المالي،

منوهين إلى أنه لا يوجد العديد من الدراسات التجريبية حول علاقة التركيز في القطاع المصرفي بالاستقرار المالي في الأسواق الناشئة، بينما تناولت العديد من الدراسات التجريبية العلاقة بين التركيز والاستقرار المالي في الدول المتقدمة، الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من الدراسات حول علاقة التركيز بالاستقرار المالي في الأسواق الناشئة. الجدول التالي يبين أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي لدى عدد من الدول:

الدراسات التي تدعم فرضية التركيز يعزز الاستقرار المالي	
الباحث	نطاق البحث
Keeley (1990)	العلاقة بين المنافسة والاستقرار البنكي لـ 1501 من أكبر البنوك في الولايات المتحدة للفترة 1970-1986
(Allen and Gale, 2000, 2004).	العلاقة بين المنافسة والاستقرار البنكي (نموذج نظري)
Fungáčová et al., (2010)	تحليل مستوى المنافسة في قطاع البنوك في روسيا للفترة 2001-2007
Deltuvaitė (2010)	العلاقة بين التركيز والاستقرار للبنوك الليتوانية للفترة من 1987-2007
Jimenez et al., (2010)	العلاقة بين المنافسة والمخاطر البنكية للبنوك الإسبانية للفترة 1988-2003
Beck et al., 2004.2005.2010	دراسة أثر التركيز على الاستقرار المالي باستخدام بيانات 69 دولة للفترة 1997-1980
الدراسات التي تدعم فرضية التركيز يضعف الاستقرار المالي	
Claessens and Laeven (2004)	تم اختبار القدرة التنافسية لبيانات عدد من البنوك في 50 دولة للفترة من 1994-2001
Boyd et al., (2006)	تمت الدراسة على حوالي (2.500) بنك في الولايات المتحدة في 2003 و 134 بنك في دول غير صناعية للفترة 1993-2004
Uhde and Heimeshoff (2009)	أثر التركيز على الاستقرار المالي لدول الاتحاد الأوروبي للفترة من 1997-2005
الدراسات التي تدعم فرضية عدم وجود علاقة بين التركيز والاستقرار	
Boyd & Runkle, 1993	
Demirgüç-Kunt & Levine, 2000	
Ruiz- Porras, 2007	

استقرار بنك معين وكذلك القطاع المصرفي ككل، منوهين إلى وجود علاقة سلبية واضحة بين **Z-Score** واحتمالية إفسار البنوك فكلما زادت قيمة **Z-Score** كلما قل احتمال إفسار البنك وبالتالي زاد الاستقرار المالي.

ويتم احتساب Z-score باستخدام المعادلة التالية:

$$Z\text{-Score } i = (ROA_i + (E/TA_i)) / \sigma(ROA_i)$$

حيث أن:

ROA: تمثل العائد على الموجودات.

E/TA: حقوق المساهمين إلى الموجودات.

$\sigma(ROA)$: الانحراف المعياري للعائد على الموجودات.

i: تمثل البنك الواحد.

- متغير مستقل يعبر عن التركيز في القطاع المصرفي وقد تم استخدام مؤشر الهيرفندل لقياسه (HHI) والذي يحسب من خلال مربع الحصة السوقية للبنك من إجمالي موجودات البنوك، وفق المعادلة التالية:

$$H = \sum_{i=1}^n \left(\frac{X_i}{\sum_{i=1}^n (X_i)} \right)^2$$

حيث أن:

H: تمثل مؤشر Herfindahl

n: تمثل عدد البنوك.

X: تمثل إجمالي موجودات البنك.

i: تمثل البنك الواحد.

- متغيرات مستقلة تعتبر كمحددات لأداء البنوك حيث تم استخدام (العائد على الموجودات للبنك (ROA)، نسبة الديون غير العاملة لدى البنك (NPL)، إجمالي موجودات البنك (TA)، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)).

تم تحليل العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي واستقرار القطاع المصرفي الأردني بالاعتماد على البيانات المجمعة (Panel Data) للبنوك الأردنية للأعوام (2006-2016) بمجموع مشاهدات بلغ (275) مشاهدة، باستخدام أسلوب

وهذه العوامل تؤيد الفرضية الثانية (concentration-fragility).

• سهولة الرصد أو المراقبة: إن علاقة هذا المتغير مع الاستقرار المالي غير واضحة أيضاً، فإذا كان النظام المصرفي أكثر تركيزاً يحتوي على عدد قليل من البنوك الكبيرة فإن هذا من شأنه أن يقلل من العبء الإشرافي ويسهل من عملية رصد ومراقبة عدد قليل من البنوك وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي وهذا يؤيد الفرضية الأولى (concentration-stability)، إلا أنه في الجهة المقابلة فإن حجم البنك الكبير والمعقد يزيد من صعوبة مراقبته وبالتالي زيادة هشاشة القطاع المصرفي وهذا يؤيد الفرضية الثانية (concentration-fragility).

هذا وقد خلصت الدراسة الصادرة عن البنك الدولي في (أكتوبر 2018) بعنوان "Concentration in Banking Sector and Financial Stability"، إلى أن حجم وتأثير المتغيرات على الاستقرار المالي يعتمد على مستوى التركيز، ففي الأنظمة المالية التي يكون فيها مستوى التركيز مرتفعاً فإن زيادة التركيز ستجعل القطاع المصرفي أكثر ضعفاً وهشاشة (علاقة عكسية مع الاستقرار المالي)، أما الأنظمة البنكية التي يكون فيها مستوى التركيز منخفضاً فإن الزيادة في التركيز ستعزز من الاستقرار المالي (علاقة طردية)، أما في الأنظمة البنكية التي يكون فيها مستوى التركيز متوسطاً فقد وجدت الدراسة بأن التركيز ليس له أثر هام على الاستقرار المالي حيث تلغي المتغيرات المتعاكسة أثر بعضها، وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن الأنظمة البنكية التي يكون فيها مستوى التركيز متوسط هي الأفضل.

4-8 منهجية الدراسة

تم الاعتماد في دراسة العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الأردن على مجموعة من المتغيرات تنقسم إلى:

- متغير تابع يعبر عن الاستقرار المالي وقد تم قياسه باستخدام مؤشر **Z-Score**، الذي يقيس احتمالية فشل البنوك ويستخدم غالباً في معظم الدراسات لتقييم

إحصائية مع العائد على الموجودات وإجمالي الموجودات، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$Z\text{-score } it = 0.24 - 2.12(HHIit) + 3.12(ROA it) - 0.003(NPL it) + 0.04 \log(TA it) + 1.03(RGDP t) + \varepsilon it$$

والجدول التالي يبين نتائج التحليل الاقتصادي القياسي للنموذج أعلاه:

جدول 8-1: نتائج التحليل الاقتصادي القياسي		
T-Statistic	المعامل	المتغير
4.8	*0.24	C
-1.8	*-2.12	HHI
4.8	*3.12	ROA
-2.3	*-0.003	NPL
2.12	*0.046	log (TA)
1.2	1.03	RGDP
93.8%		معامل التحديد (R ²)
93.1%		معامل (Adjusted R ²)

(*): معنوية إحصائية على مستوى ثقة 95%

تجدر الإشارة إلى أن مستوى التركيز في القطاع المصرفي الأردني في انخفاض مستمر، حيث بلغت نسبة موجودات أكبر 5 بنوك 53.6% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي كما في نهاية عام 2018 منخفضة عما كانت عليه في السنوات السابقة وذلك كما بينا بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا التقرير، كما بلغت قيمة مؤشر هيرفيندل-هيرشمان 8.9% كما في نهاية 2018 والتي تدل على تركيز منخفض إلى متوسط نسبياً مما يدل على أن الوضع التنافسي في قطاع البنوك في الأردن في تحسن مستمر والذي كان له أثر إيجابي على الاستقرار المالي في المملكة، كما تجدر الإشارة إلى أن البنوك في الأردن متحفظة نسبياً في قبول المخاطر العالية، وبالتالي فإن زيادة المنافسة لن تؤدي إلى زيادة الإقبال على المخاطر خاصة مع وجود إطار تنظيمي ورقابي مناسب وفعال في الأردن، وبالتالي كان لانخفاض التركيز وزيادة المنافسة في القطاع المصرفي أثر إيجابي على الاستقرار المالي في المملكة.

إن نتائج الدراسة في الأردن تتوافق مع الدراسات التي وجدت بأن المستويات العالية من التركيز في القطاع المصرفي يكون لها أثر سلبي على الظروف التنافسية مما يؤدي إلى هشاشة

الانحدار الخطي المتعدد (Panel EGLS (Cross-)) باستخدام برنامج (E-views 8)، وفق معادلة الانحدار التالية:

$$Z\text{-score } it = \alpha + \beta_1(HHIit) + \beta_2(ROA it) + \beta_3(NPL it) + \beta_4 \log(TA it) + \beta_5(RGDP t) + \varepsilon it$$

حيث أن:

Z-score: وهو المؤشر الذي تم استخدامه لقياس استقرار القطاع المصرفي .

HHI: مؤشر الهيرفيندل لقياس تركيز القطاع المصرفي.

ROA: تمثل العائد على موجودات البنك.

NPL: تمثل نسبة الديون غير العاملة لدى البنك.

RGDP: تمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

TA: تمثل إجمالي موجودات البنك.

α : تمثل المقطع الثابت في النموذج.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: تمثل معاملات الانحدار.

ε : تمثل الخطأ العشوائي.

t : تمثل البنك الواحد.

t : تمثل السنة الواحدة.

8-5 نتائج الدراسة

بناءً على الاختبارات الإحصائية التي تم إجرائها، فقد وجد أن هناك علاقة عكسية مؤثرة (significant) ما بين تركيز القطاع المصرفي ممثلاً بالمتغير (HHI) وبين استقرار القطاع المصرفي ممثلاً بالمتغير Z-score، أي أن زيادة التركيز في القطاع المصرفي الأردني يساهم في خفض العلامة المعيارية للبنوك الأردنية والتي تشير إلى استقرار مالي أقل وبالتالي فإن السوق المصرفي الأردني يتبع الفرضية الثانية التي تدعم أن زيادة مستوى التركيز في القطاع المصرفي يضعف الاستقرار المالي (concentration-fragility).

أما علاقة استقرار القطاع المصرفي في الأردن مع المتغيرات الأخرى المستخدمة في الدراسة فقد جاءت النتائج منطقية أيضاً، حيث كانت العلاقة عكسية وذات دلالة إحصائية مع نسبة الديون غير العاملة بحيث كلما زادت نسبة الديون غير العاملة قل الاستقرار المالي، وطردية مع الناتج المحلي الإجمالي بحيث كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي زاد الاستقرار المالي، وطردية وذات دلالة

6-8 خلاصة

أظهرت نتائج الدراسة بأن انخفاض التركيز وزيادة مستوى التنافسية في القطاع المصرفي يعزز من الاستقرار المالي في المملكة، وكون مستوى التركيز في القطاع المصرفي في تراجع مستمر فإنه من المتوقع أن يكون لهذا التراجع وزيادة مستوى التنافسية أثر إيجابي على تعزيز الاستقرار المالي، مع ضرورة الاستمرار باتباع سياسة رقابية حصيفة للحيلولة دون تأثير زيادة المنافسة على زيادة رغبة القطاع المصرفي في تحمل المزيد من المخاطر. هذا وسيستمر البنك المركزي الأردني بإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول علاقة التركيز/المنافسة بالاستقرار المالي.

وضعت الدراسة المالية مثل دراسة (Uhde and (2009) بعنوان " Consolidation in banking " Heimeshoff and financial stability in Europe: empirical evidence" لدراسة العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الاتحاد الأوروبي، والتي خلصت إلى أن زيادة تركيز القطاع المصرفي له تأثير سلبي على السلامة المالية للبنوك الأوروبية.

كما أثبتت العديد من الدراسات أن الإطار التنظيمي والرقابي المناسب والفعال يساعد في التخفيف من الآثار السلبية المحتملة للمنافسة الخطرة على الاستقرار المالي، وبالتالي فإن انخفاض التركيز وزيادة مستوى التنافسية بين البنوك مع وجود إطار تنظيمي ورقابي مناسب يعزز الاستقرار المالي.